

المحاسبة عن القروض والأئتمان

كود ١٤٢

دكتورة

وفاء يحيى أحمد حجازى

كلية التجارة – جامعة بنها

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

تؤدى البنوك الى جانب المؤسسات المالية الأخرى دوراً هاماً فى تكوين سوق المال التى يتم من خلالها تحويل المدخرات من الذين يدخرون الى الذين يستثمرون. ويتوقف نجاح وكفاءة هذه السوق على مدى وجود المدخرين الذين يكونون على استعداد لاقراض أموالهم نظير عائد مناسب على تلك الأموال ، بالإضافة الى توافر المناخ الاستثمارى المناسب من حيث كفاءة البنية الأساسية فى الاقتصاد القومى ، وملائمة التشريعات الخاصة بالاستثمار ، فضلاً عن توافر الأمن لتشجيع المنظمين على الاستثمار .

وتحتل القروض والتسهيلات الائتمانية المقام الأول بين توظيفات البنوك التجارية والبنوك غير التجارية ، كما تعتبر المصدر الرئيسى لإيراداتها . ويتطور الوظيفة الائتمانية للبنوك أصبحت تلعب دوراً هاماً فى عملية التنمية ، حيث تعتبر مشكلة التمويل والحصول على موارد نقدية أو مالية هى المشكلة الأولى التى تواجه المشروعات والوحدات الانتاجية ، كما تعتبر من أهم المشاكل التى تعترض برامج التنمية للدولة .

ولأهمية الوظيفة الائتمانية فى البنوك يتناول هذا المؤلف المحاسبة عن القروض والائتمان فى البنوك التجارية من خلال التعرف على السياسة الائتمانية للبنوك وأنواع القروض والتسهيلات الائتمانية التى تمنحها لعملائها ، والإجراءات المستندية والمعالجة المحاسبية لكل منها مع التعرف على مخاطر الائتمان والقروض المتعثرة وكيفية التعامل معها .

والله ولى التوفيق

الفصل الأول

الاطار النظرى للائتمان المصرفى

بعد دراستك لهذا الفصل تكون قادراً على التعرف على كل من :

- مفهوم الائتمان المصرفى .
- أهمية الائتمان على مستوى الأفراد والشركات والاقتصاد القومى .
- اشكال الائتمان المصرفى المباشر وغير مباشر .
- أنواع القروض من زواياها المختلفة .
- مفهوم السياسة الائتمانية وأهدافها وعناصرها .
- العوامل المؤثرة على سياسة الاقراض .
- مفهوم تحليل الائتمان والعوامل المؤثرة على القرار الائتمانى .
- أهم مصادر المعلومات الائتمانية .
- إجراءات منح الائتمان .

١ . القروض والجهاز المصرفى

لم تعد البنوك ، سواء تجارية أو متخصصة أو مركزية ، مجرد خزائن تودع فيها أموال الغير اذا ما فاضت عن حاجاتهم ، وتسحب منها اذا ما رغبوا فى ذلك . بل أصبحت هذه البنوك تقوم بدور فعال فى خلق النقود وفى التحكم فى الكمية المعروضة منها ، واصبح لها تأثير كبير على حجم الاستثمارات فى المجتمع وتحديد مساراتها ، فضلاً عن الهمة العظمى لدور البنوك فى تمويل عملية التنمية المطلوبة من خلال تحقيق التوازن بين الموارد المتاحة والمتمثلة فى تجميع المدخرات ، وبين التوظيف الأمثل لها فى القروض والتسهيلات التى تقدمها .

ويلعب التمويل المصرفى دوراً هاماً فى اشباع الاحتياجات التمويلية للمنشآت الاقتصادية لمقابلة تمويل الأصول الثابتة (وذلك بغرض اقتناء الأصول اللازمة لمباشرة العمليات الانتاجية المختلفة كالأراضى والآلات والمعدات) وكذلك لمقابلة تمويل رأس المال العامل (وذلك بغرض مقابلة متطلبات تكوين المخزون السلعى والائتمان الذى تمنحه لعملائها واحتياجاتها النقدية للتشغيل) .

وتحتل القروض والتسهيلات الائتمانية المقام الأول بين توظيفات البنوك التجارية والبنوك غير التجارية ، كما تعتبر المصدر الرئيسى ليراداتها . ومع اختلاف توزيع القروض والسلفيات لدى كل منها بحسب آجال الاستحقاق تبعاً لطبيعة وآجال مواردها ، فبينما تشكل القروض قصيرة الأجل الجانب الأكبر من محفظة القروض والسلفيات لدى البنوك التجارية ، نجدتها تتراجع من حيث الأهمية النسبية لدى البنوك غير التجارية التى تهتم أساساً بمنح القروض متوسطة الأجل

استناداً الى موارد مالية تتسم بالاستقرار النسبي (تتمثل تلك الموارد فى حقوق المساهمين ، القروض طويلة الأجل ، والودائع متوسطة الأجل).

والمنتبع للنشاط الاقراضى للبنوك فى العالم بوجه عام وفى المنطقة العربية بوجه خاص ، يلاحظ فى السنوات القليلة الماضية مجموعة من الاتجاهات الهامة فى سوق الائتمان لعل فى مقدمتها ازدياد حجم التمويل الاستثمارى ودخول البنوك التجارية فى هذا المجال الى جانب البنوك المتخصصة (صناعية وعقارية وزراعية) وبنوك الاستثمار ، وظهور البنوك الاسلامية. وبالرغم من التوسع فى الائتمان التتموى متوسط وطويل الأجل ، إلا أنه لم يكن بذات معدلات الزيادة التى حدثت فى الائتمان التجارى قصير الأجل.

جدير بالذكر أن البنوك التجارية تركز نشاطها أساساً فى مجال الاقراض قصير الأجل ، وتسهم بقدر محدود فى منح القروض متوسطة وطويلة الأجل ، ويرجع ذلك الى ان معظم مواردها يتمثل فى الودائع التى يتسم معظمها بطابع قصير الأجل ، ومع ذلك نجد أن هذه البنوك رغبة منها فى توسيع دائرة نشاطها وزيادة أرباحها توجه جانباً من ودائعها التى تتسم بالاستقرار نحو الاقراض متوسط وطويل الأجل وتراعى البنوك التجارية فى هذا الشأن توزيع الحصة التى تخصصها من مواردها لهذا النوع من الاقراض على تمويل الأنشطة المختلفة بحيث تتفادى المخاطر التى قد تنشأ عن التركيز فى إقراض أنشطة بذاتها.

ومن أهم أنواع التسهيلات والقروض قصيرة الأجل التى تقدمها البنوك التجارية تسهيلات خصم الأوراق التجارية ، والقروض بضمانات عينية مثل القروض بضمان الأوراق المالية والأوراق التجارية والبضائع ، وكذا القروض التى تقدمها للمقاولين والموردين ، بالإضافة الى القروض التى تمنحها بضمانات شخصية أو بدون ضمان استناداً الى المركز المالى للمقترض ذاته. ويمتد نشاط البنوك التجارية فى منح الائتمان الى فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان بمختلف أنواعها.

هذا وفى مجال نشاط البنوك التجارية فى مجال القروض متوسطة وطويلة الأجل نجدها تقدم هذا التمويل احياناً لبعض البنوك غير التجارية فى شكل مباشر أو عن طريق الاكتتاب فى شهادات ايداع أو فى سندات تصدرها البنوك الأخيرة. كما تقدم أيضاً هذا التمويل للمنشآت والمؤسسات المختلفة سواء فى شكل مشاركات فى قروض جماعية يتم ترتيبها لحساب تلك الجهات وتحقق هذه السياسة مشاركة البنوك التجارية فى عمليات سوق المال ، وتفتح أمامها المجال لتوظيف جانب من الأرصدة السائلة التى تتزايد لديها يوماً بعد يوم.

وتراعى البنوك التجارية عند تحديد القدر المتاح من مواردها للاقراض متوسط وطويل الأجل دراسة هيكل الودائع من حيث اتجاهاتها ومدى تركزها ، وكذا من حيث حركة ودائعهم ، وذلك بهدف الوصول الى التنمية الآمنة المستقرة من الودائع التى يمكن الاعتماد عليها فى تقديم القروض متوسطة وطويلة الأجل.

٢. تعريف الائتمان المصرفي

الائتمان المصرفي يرتكز بصورة أساسية على الثقة ، ويمكن القول بأن الائتمان هو علاقة بين طرفين ، دائن ومدين نتجت عن مبادلة قيم آجلة بقيم عاجلة. بمعنى أن الطرف الأول يقدم المال لكي يستعمله الطرف الثاني في المجال المتفق عليه مقابل وعد بالدفع في تاريخ معين. وبما أن محور الحديث في هذا المؤلف هو الائتمان المصرفي فإن الطرف المانح للائتمان في العلاقة السابقة سيكون مصرفاً (البنك) والذي يعتمد بشكل رئيسي في تمويل القروض على الودائع لديه. ويحقق البنك عائداً من عملياته الائتمانية في شكل فرق بين الفوائد التي يدفعها عن الودائع والفوائد التي يحصل عليها من المستفيدين بالتسهيلات الائتمانية.

هذا ولا تقوم البنوك التجارية بمنح القروض والتسهيلات الائتمانية الا بعد التأكد من سلامة المركز المالي للمقترض وكفاءته وقدرته على الوفاء بدينه تجاه البنك خلال المواعيد المتفق عليها.

٣. أهمية الائتمان

يلعب الائتمان دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي ، حيث تتمثل مهمته الأساسية في توفير الأموال وتعبئتها في قنوات الاستثمار للدفع بالنشاط الاقتصادي نحو التقدم ، ويمكن تلخيص أهمية الائتمان في الآتي :

١/٣ زيادة الإنتاج :

انشاء المشروعات الصناعية والزراعية والخدمية الجديدة وكذلك تطوير القائم منها والتي تحتاج الى أموال كثيرة تفوق الموارد الذاتية لهذه المشروعات لذلك

تلجأ هذه المنشآت الى الاقتراض من البنوك أو الى إصدار سندات وطرحها على الجمهور ، وتلعب البنوك دوراً كبيراً في توفير مثل هذه التسهيلات.

٢/٣ زيادة الاستهلاك :

الائتمان يمكن المستهلكين من الحصول على بعض السلع الاستهلاكية المعمرة وغيرها من السلع على الرغم من عدم قدرتهم على دفع قيمتها في الوقت الحاضر وذلك بمنحهم التمويل اللازم لشراء هذه السلع على أن يتم سدادها على أقساط بضمان دخولهم المستقبلية.

٣/٣ توزيع الموارد المالية على مختلف الأنشطة الاقتصادية :

يلعب الائتمان دوراً هاماً في توزيع الموارد المالية المتاحة لدى الجهاز المصرفي في مختلف القطاعات حتى يحقق الاقتصاد نمواً متوازناً بما يخدم السياسة الاقتصادية والائتمانية وبما يكفل تحقيق الاهداف المرسومة.

٤/٣ تشغيل الموارد العاطلة :

عن طريق الائتمان المصرفي يمكن الاستفادة من الأموال العاطلة بصورة مؤقتة والموجودة بالبنوك وذلك عن طريق التمويلات قصيرة الاجل.

٥/٣ تسهيل عملية التبادل التجاري :

استخدام الاعتمادات المستندية والتي تمثل أحد أشكال الائتمان المصرفي يوفر طريقة سهلة للدفع في التجارة الخارجية مع ضمان حقوق المستورد والمصدر.

٤ . أشكال الائتمان المصرفي

تتمثل التسهيلات الائتمانية المقدمة عن طريق البنوك التجارية فى أحد الصور التالية :

١/٤ التسهيلات الائتمانية المباشرة

تعرف التسهيلات المباشرة بأنها الائتمان النقدى المباشر ، وهو الأكثر شيوعاً فى نشاطات البنوك التجارية وتتمثل فى تقديم البنك مبلغ نقدى مباشرة لطالب الائتمان ليستخدمها فى تمويل مشروعاته ، ويمنح هذا الائتمان بضمانات محددة ، ومنها :

- أ. القروض بضمانات مختلفة (ضمان كمبيالات ، ضمان أوراق مالية ...) .
- ب. خصم الكمبيالات والمستندات المالية.
- ج. التأجير التمويلي .

٢/٤ التسهيلات الائتمانية غير المباشرة

يختلف هذا النوع عن الائتمان النقدى المباشر بأنه ائتمان لا يعطى الحق لطالبه استعمال التسهيلات المترتبة عليه استعمالاً مباشراً ، ولا تمثل دين مباشر على العميل تجاه البنك إلا إذا لم يتم العميل بالوفاء بالتزاماته وفقاً لسقوف محددة ، ومنها ما يلى :

- أ. الاعتمادات المستندية.
- ب. خطابات الضمان.
- ج. بطاقات الائتمان.

٥. أنواع القروض

يمكن النظر الى القروض المصرفية من عدة زوايا كالمدة والاستعمال أو الغرض والضمان والمستفيد.

١/٥ أنواع القروض من حيث المدة :

يمكن تقسيم القروض الى ثلاثة أنواع رئيسية من حيث مدة استحقاق القرض :

- قروض قصيرة الأجل ومدتها تكون عادة أقل من سنة.
- قروض متوسطة الأجل ومدتها عادة تكون بين سنة وخمس سنوات.
- قروض طويلة الأجل ومدتها أكثر من خمس سنوات.

٢/٥ أنواع القروض حسب الغرض :

تتقسم القروض حسب الاستعمال الى :

- قروض تجارية وتمنح لتمويل التجارة الخارجية والداخلية.
- قروض صناعية وتمنح لأغراض تطوير الصناعة.
- قروض زراعية وتمنح لتمويل النشاط الزراعي.

وكذلك يمكن تقسيم القروض حسب الغرض الى نوعين رئيسيين :

- قروض استثمارية والتي تهدف الى تمويل مشروعات لزيادة الانتاج.
- قروض استهلاكية وهي التي تمنح لتمكين الأشخاص الطبيعيين من شراء سلع استهلاكية معمرة مثل السيارات للاستعمال الشخصي والأثاث المنزلى وغير ذلك.

٣/٥ أنواع القروض من حيث الضمان :**(١) قروض مضمونة وهي تنقسم بدورها الى :**

- قروض مضمونة بضمانات عينية ، كأن يقدم المستفيد الى البنك رهن عقار يمتلكه أو بضائع فى حوزته أو أوراق مالية.
- قروض مضمونة بضمانات شخصية ، وهذا يعنى أن يقوم طرف ثالث طبيعى أو معنوى بضمان السداد وذلك بأن يوقع على عقد القرض مع المدين ، وفى حالة عجز الأخير عن السداد يكون الضامن مسئولاً عن الوفاء بالقرض.

(٢) قروض غير مضمونة :

فى هذه الحالة يقدم البنك القرض الى العميل دون أن يشترط عليه ضمانات عقارية أو شخصية بل يكتفى بوعده بالسداد فى الموعد المتفق عليه مستنداً فى ذلك الى سمعة العميل الطيبة ومركزه المالى والثقة بمقدرته على الوفاء.

٤/٥ أنواع القروض من حيث المستفيد :

يمكن تقسيم القروض من هذه الناحية بحسب القطاعات المستفيدة من الائتمان وهى :

- (أ) قطاع الأفراد ويتمثل فى السلف البسيطة للأغراض الاجتماعية المختلفة.
- (ب) القطاع الخاص ويتمثل فى القروض الممنوحة لتمويل المشروعات الفردية التى يمتلكها ويديرها أشخاص عاديون أو شركات ذات الصفة الخاصة.
- (ج) قطاع عام ويتمثل فى القروض الممنوحة لتمويل المشروعات التى تعود الى هيئات ومؤسسات عامة تمتلكها الدولة.

٦. أسس وسياسة منح القروض (السياسة الائتمانية)

١/٦ مفهوم السياسة الائتمانية

هى مجموعة الأسس والقواعد التى تنظم عملية منح الائتمان ، ويقوم كل بنك بوضع هذه الأسس والقواعد بحيث توضح القطاعات والأنشطة التى يوجه البنك إليها تسهيلات الائتمانية وأسلوب تقدير التسهيلات والأغراض الى تمنح من أجلها وأجالها والضمانات التى تقبلها ، وأنواعها كما تشمل أيضاً أسلوب متابعة هذه التسهيلات .

ويختص مجلس إدارة البنك عادة بوضع السياسة الائتمانية وادخال التعديلات اللازمة عليها من وقت لآخر فى ضوء الدروس المستفادة من تجربة البنك مع العملاء ، والمخاطر التى تتكشف من خلال التعامل ، والديون التى يتقرر إعدامها والمخصصات التى تظهر الحاجة الى تكوينها ، بالإضافة الى اعتبارات أخرى تتعلق بالتغيرات الاقتصادية والقرارات النقدية والتعليمات الائتمانية ، ويقوم على تنفيذ هذه السياسة فى البنك إدارة الائتمان والادارات ذات الصلة .

٢/٦ أهداف السياسة الائتمانية

١. تحديد الخطوط العامة التى تحكم نشاط البنك فيما يتعلق بمنح القروض.
٢. سلامة توظيف وحسن استخدام موارد البنك بالتأكد من سلامة التسهيلات الائتمانية الممنوحة.
٣. تحقيق عائد مناسب ومرضى للبنك.

- ٤ . تنمية نشاط البنك بصورة مستمرة فى إطار المساهمة فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية فى اطار الخطة العامة للدولة.
- ٥ . كفاءة الرقابة المستمرة على عملية الاقراض فى مراحلها المختلفة ومتابعة تحصيلها.

٣/٦ عناصر السياسة الائتمانية

السياسة الائتمانية للبنك يجب أن تشمل على كافة العناصر المتعلقة بتنظيم نشاط البنك الائتمانى ، وتتمثل هذه العناصر فيما يلى :

أولاً: القطاعات والأنشطة التى يوجه اليها البنك تسهلاته الائتمانية:

قد يرى البنك التقيد بخدمة قطاع أو نشاط اقتصادى معين أو منطقة جغرافية محددة أو نوعية عملاء وذلك وفقاً لطبيعة الأنشطة لكل بنك وامكانياته ، والخبرات المتوافرة له وانتشار فروعه ... الخ .

ثانياً: آجال التسهيلات

تنقسم التسهيلات الائتمانية التى تمنحها البنوك من حيث آجالها الى تسهيلات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل . وعادة ما تمنح التسهيلات قصيرة الأجل بغية تمويل الأنشطة الجارية للعملاء ، أما التسهيلات الائتمانية متوسطة وطويلة الأجل فتمنح عادة لتمويل الأغراض الاستثمارية .

وفى هذا الصدد تجرى دراسة دقيقة للموارد المتاحة للبنك بصفة خاصة الودائع وتوزيعها من حيث كونها جارية أو لأجل أو باخطار ، كما تبحث التغيرات

الموسمية للقروض والودائع خلال عدة سنوات ماضية ، ومن واقع هذه الدراسات يمكن للبنك تصنيف الموارد المتاحة له وتحديد أسلوب توزيعها على مختلف أنواع التوظيفات بحيث يكون هناك تناسب بين مصادر الأموال وأوجه استخدامها .

ثالثاً: أسلوب تقدير قيم التسهيلات الائتمانية

تحدد السياسة الائتمانية للبنك أسلوب تقدير قيم التسهيلات الائتمانية التي يمنحها لعملائه والتي ترتبط أساساً بالهدف من منح التسهيلات .
قد تضع البنوك علاقات نسبية معينة بين قيم التسهيلات وبين بعض بنود قائمة المركز المالي للعميل المقترض أو قائمة المركز المالي للبنك ، فمثلاً قد يقدر البنك ألا يزيد إجمالي التسهيلات التي تمنح لعميل معين عن حجم موارده الذاتية المستثمرة في نشاط معين وذلك حتى يكون هناك تناسب بين مساهمة كل من البنك والعميل في التمويل ، كما قد يرى البنك ألا تزيد التسهيلات التي تمنح لعميل واحد عن نسبة معينة من قيمة رأس مال البنك أو مجموع ودائعه أو إجمالي قروضه ويهدف البنك من ذلك الى توزيع المخاطر الائتمانية على عدد كبير من العملاء .

رابعاً: الضمانات والشروط العامة للتسهيلات

تتناول السياسة الائتمانية الضمانات الى يمكن للبنك قبولها ، ويمكن تقسيم الضمانات الى نوعين : ضمانات شخصية وضمانات عينية ، وتتحدد أنواع الضمانات التي يمكن قبولها بناء على الاعتبارات الآتية :

- مدى إمكانية سيطرة البنك على هذه الضمانات .

- مدى استقرار قيم الضمانات أو قابليتها للنقص ، من حيث التعرض للتلف أو تذبذب الأسعار .
 - مدى قابليتها للتداول .
 - السياسة العامة للبنك والدولة .
- ويقوم البنك عادة بتحديد هامش الضمان وهو الفرق بين القيمة السوقية المتوقعة للضمان وبين القرض .

خامساً: عوائد التسهيلات الائتمانية

تلتزم البنوك في تحديد عوائد التسهيلات الائتمانية من فوائد وعمولات بما يصدره البنك المركزي بشأن هيكل أسعار الفائدة الدائنة الذي يتضمن الحد الأدنى والأقصى لأسعار الفائدة والاستثناءات والاعفاءات المسموح بها وفوائد التأخير التي يحق للبنوك احتسابها .

ومع التزام البنوك بالحد الأدنى والأقصى لسعر الفائدة المحدد من قبل البنك المركزي فإنها تقرر معدلات فائدة متفاوتة من عميل لآخر ومن تسهيل لآخر وتتأثر في ذلك بعدة اعتبارات من بينها :

- تكلفة موارد البنك .
- مدى أهمية معاملات العميل مع البنك وحجم معاملاته وانتظامها .
- الأعباء التي يتحملها البنك من جهد ومصاريف في منح التسهيل ومتابعته .
- مدى استفادة المشروع من التسهيل ومدى ربحيته .
- درجة المخاطرة في التسهيل .

- طول أجل التسهيل .
- ظروف المنافسة .

سادساً: متابعة التسهيلات الائتمانية

لا يقتصر النشاط الائتماني للبنك على اتخاذ قرار منح الائتمان بل تأتي مرحلة متابعة التسهيلات الائتمانية للتأكد من استخدامها في الغرض الذي منحت من أجله ، واتخاذ ما قد يلزم من احتياطات إذا ما طرأت تغيرات سلبية على أى من العناصر التي استند إليها البنك في قرار منح الائتمان .

سابعاً: سلطات منح التسهيلات الائتمانية

تتضمن السياسة الائتمانية السلطات التي تخول للمستويات الادارية بمختلف وحدات البنك فى منح الائتمان ، ويراعى أن تتناسب هذه السلطات مع المسئوليات التي يتحملها كل مستوى ادارى وأن توفر القدر المطلوب من السرعة والمرونة فى اتخاذ القرار الائتماني ، ويعاد النظر فى السلطات من حين لآخر .

ثامناً: معايير دراسة طلبات التسهيلات الائتمانية

تهدف دراسة طلبات الائتمان الى تقدير حجم المخاطر الائتمانية التي تتضمنها التسهيلات المطلوبة والتي يمكن بناء عليها اتخاذ القرارات الائتمانية المناسبة بخصوصها .

وتحدد السياسة الائتمانية أسلوب دراسة الائتمان وأركانها الأساسية والاعتبارات العامة التي يراعيها الباحث الائتماني عند اجراء الدراسة .

بالإضافة الى ما تقدم قد يضع البنك نماذج استرشادية أكثر تفصيلاً لأساليب الدراسة الائتمانية ومعاييرها .

٧. العوامل المؤثرة على سياسة الاقراض

١/٧ عوامل ذاتية ترتبط بالبنك ، وأهمها :

١. الأهداف التي يسعى البنك لتحقيقها ، من حيث خدمة قطاع اقتصادى معين أو نوعيات معينة من العملاء .
٢. التنظيم الداخلى للبنك ومدى انتشار فروعها ، حيث يؤثر فى تحديد أنواع القروض المطلوبة للمناطق الجغرافية التي يخدمها البنك وتحديد السياسات لمختلف الفروع حسب المستوى الادارى لكل منها وقدرات العاملين ، وكذلك وضع الأسلوب المناسب لمتابعة التسهيلات الائتمانية .
٣. موارد البنك المالية ومصادرها ، وذلك من حيث تركيب هيكل التمويل فى البنك والسيولة المتاحة وحجم كل نوع من الودائع وتكلفتها ومدى ما تتسم به من استقرار نسبي ، مع مراعاة النسب الواجب الاحتفاظ بها لدى البنك المركزى فى شكل احتياطي .

٢/٧ عوامل خارجية ترتبط بالظروف المحيطة ، وأهمها :

١. الخطة العامة للدولة وأهدافها والدور المسند الى البنوك فيها .
٢. السياسة الائتمانية التي يضعها البنك المركزى وخاصة أسعار الفائدة المقررة والسقوف الائتمانية والنسب التسليفية ... الخ .

٣. القوانين والتشريعات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية .
٤. الاطار العام لسياسة الاستيراد والموازنة النقدية المخصصة لعمليات الاستيراد.
٥. المنافسة التي يلقاها البنك من البنوك الأخرى أو المؤسسات التمويلية الأخرى.

يمر قرار الائتمان في البنوك بعدة مراحل أساسية لا يمكن تجاهلها نظراً لتكاملها وترابطها ، حتى يمكن اتخاذ القرار بدقة ، وبالرغم من وجود سياسة ائتمانية واضحة وتوافر معظم الضوابط الائتمانية إلا أنه توجد بعض المشاكل والمخاطر المتعددة والتي نشير اليها بالمخاطر الائتمانية في جزء لاحق من هذا الكتاب .

٨. تحليل الائتمان

عملية إصدار قرار منح القروض على مستوى الأفراد والشركات تحتاج عادة الى تقييم العوامل المختلفة المؤثرة على هذا القرار وتطلق على هذه العملية عادة عملية تحليل الائتمان.

يسعى البنك من خلال عملية تحليل الائتمان الى الحكم على جدارة المقترض للحصول على القرض ، بمعنى تقييم مصادر المخاطر التي يتوقعها البنك والتي تعوق قدرة المقترض على سداد القروض الممنوحة خلال فترة مستقبلية . ويتضمن ذلك دراسة مدى قدرة المقترض في الماضي على سداد قروضه تجاه الغير ، وكذا دراسة الحالة المالية والمعاملات مع الغير وتستند البنوك في هذا المجال على عدد من العناصر الأساسية وهي :

١/٨ الشخصية :

يقصد بها أخلاقيات العمل وسلوكياته ، فالائتمان يستند الى الثقة فى المقترض ، ومن هنا تضح أهمية الوقوف على مدى وفائه بالتزاماته فى المواعيد ، وسمعته ونزاهته ، وعلاقاته التجارية ، وطريقة معيشته واسلوبه فى الانفاق ، وعاداته الشخصية ، ووضعه فى المجتمع الذى يعيش فيه ، وحالته الصحية ، وخلفائه المحتملين فى الاضطلاع بالنشاط فى حالة تخليه عن الادارة أو وفاته.

٢/٨ المقدرة :

يتوقف سداد القرض فى موعده الى حد كبير على مقدرة المقترض فى إدارة أعماله ، واستخدامه للأموال المستثمرة فى منشأته بكفاية وبشكل يعود عليه بالفائدة . وبطبيعة الحال تتوقف مقدرة المقترض على سداد القرض فى الموعد المحدد على الغرض الذى سوف يستخدم فيه ، وعلى مصادر سداده . ولا شك أن توافر الخبرة الفنية والادارية والقدرة على التنظيم من مديرى المنشأة ، وتفهمهم لأهمية التخطيط المالى تعتبر من المقومات التى تطمئن البنك الى مقدرة المقترض.

٣/٨ رأس المال :

يعتبر رأس المال الضمان النهائى أمام المقرضين والدائنين الآخرين فى حالة التصفية . ومن ثم فان رأس المال يحدد القدرة الاقتراضية للمنشأة ، وبالتالي يعتبر عاملاً هاماً فى تحديد المخاطر المرتبطة بالقرض المطلوب . وكلما كان رأس مال المنشأة مناسب كلما كان ذلك مشجعاً للبنوك على تقديم القرض اذ يعكس ضماناً

أكثر من أصحاب المنشأة ، وتمتد الدراسة بطبيعة الحال الى الهيكل التمويلي للمنشأة المقترضة للتعرف على مدى توازنه مع الاستخدامات المختلفة.

٤/٨ الضمان :

يؤخذ الضمان – قد يكون عينياً أو شخصياً – لمقابلة بعض نواحي الضعف فى عناصر التقييم السابقة ، ولكنه لا يغنى مطلقاً عن عدم توافر الثقة وحسن التعامل والالتزام بالتعهدات والمقدرة ، فالهدف من اقتناء الضمانات وهو تحسين أوضاع القرض الممكن منحه ، وتوفير الحماية للبنك ضد بعض المخاطر المحتملة مثل تجميد القرض لدى المقرض.

٥/٨ الظروف المحيطة بالمقترض :

يقصد بذلك التعرف على مكانة المنشأة المقترضة فى السوق ، ومدى المنافسة التى تواجهها وقدرتها على تصريف منتجاتها. ويتناول هذا التقييم دراسة الظروف الاقتصادية السائدة بالنسبة للقطاع الذى تعمل فيه المنشأة وعلاقته بالقطاعات الأخرى ، وموقعه من الدورات الاقتصادية.

وجدير بالذكر أن أوضاع بعض المنشآت تتأثر أحياناً بالتشريعات المالية كالضرائب والرسوم الجمركية ، وكذلك بتشريعات الاستيراد ، ومن ثم يتعين تحديد المخاطر المحتملة نتيجة لذلك ، فضلاً عن ذلك يجب عدم إغفال آثار التطورات التكنولوجية بالنسبة لبعض المشروعات والتي قد تؤثر على كفاءة الأصول

المستخدمة فى الانتاج ، وعلى أسلوبها الانتاجى ، وتؤدى الى ضرورة إجراء تغييرات هيكلية قد تؤثر على أوضاع القرض وامكانيات سداه فى الوقت المحدد .

٩ . طبيعة المعلومات الائتمانية

يتم الحكم على جدارة المقترض للحصول على القرض من خلال تقييم العناصر الخمسة السابقة استناداً الى المعلومات التى تستقى من المصادر المختلفة ، ويمكن تقسيم هذه المعلومات الى ثلاثة مجموعات هى :

المجموعة الأولى : معلومات تاريخية عن ماضى المنشأة المقترضة وحاضرها ومستقبلها ، تدور حول الشكل القانونى للمنشأة وخبرة الإدارة وقدرتها على تسيير أعمال المنشأة ، وما إذا كانت الإدارة تقوم على فرد واحد أو مجموعة متكاملة من الخبرات ، وعدد السنوات التى انقضت على ممارسة المنشأة لنشاطها ومدى نجاحها فى أعمالها ، وحالات التعثر فى الوفاء بالالتزامات التى واجهتها ، والأحداث الأساسية فى حياة المنشأة (مثل التوسعات والاندمجات وإعادة التنظيم) ونشاطها الحالى ، ومدى تقبل السوق لانتاجها أو لما توزعه من سلع وخدمات ، وما إذا كانت المنشأة تسوق منتجاً وحيداً أو عدة منتجات ، ومدى تركيز أو انتشار عملائها ، ومدى كفاية حقوق المساهمين أو توزيعها على عدد كبير منهم ، ووزن كبار المساهمين فى السوق والمجتمع .

المجموعة الثانية : معلوما تستقى من سجلات البنك ذاته عن سابق معاملاته مع العميل ، ومن المصادر الخارجية مثل الاتحادات التجارية والصناعية ،

وموردى المقترض ، ومن التقارير والأدلة المنشورة ، ومن وكالات الاستعلام ، ومن خلال زيارة منشأة العميل طالب القرض لما لذلك من أهمية فى الوقوف على حالة الأصول المختلفة ، والظروف التى تعمل فيها المنشأة بصورة واقعية.

- المجموعة الثالثة :** معلومات عن النواحي المالية يتم الحصول عليها من العميل حيث يطلب منه تقديم القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات ، والموازنة التخطيطية للمنشأة ، وتقرير مجلس الإدارة ، وذلك عن آخر ثلاث سنوات وكذا مركزها الضريبي ، وتستهدف دراسة البيانات المالية التعرف على ما يلي :
- ١ . مدى كفاية رأس المال لأغراض المشروع ولمقابلة التزامات المنشأة قبل دائئنها ومدى توازن هيكلها التمويلي مع الاستخدامات المختلفة.
 - ٢ . الالتزامات المتوقع سدادها مثل الضرائب أو التعويضات أو غيرها.
 - ٣ . المصروفات المختلفة وتوزيعها .
 - ٤ . مصدر الإيراد الرئيسى للمنشأة ومدى استقراره ، والتوزيعات على المساهمين .
 - ٥ . أى تحفظات لمراقب الحسابات حول تقييم الأصول وتقدير المخصصات.

١٠ . مصادر المعلومات الائتمانية

- يتم الحصول على المعلومات الائتمانية من عدة مصادر أهمها :
- المقابلة الشخصية مع المقترض .
 - زيارة المنشأة طالبة الاقتراض .
 - الاستعلام من البنوك .

- الاستعلام من الموردين والمنافسين.
- وكالات الاستعلام.
- الغرف التجارية والصناعية والأدلة.
- معلومات مستمدة من داخل البنك.
- مركز تجميع مخاطر الائتمان.
- تقارير مجلس إدارة المنشأة المقترضة.
- القوائم المالية للمقترض.

١١ . إجراءات منح القرض

يمر منح القرض بعدة مراحل يمكن ايجازها فى سبعة مراحل رئيسية كما

يلى :

- ١ . الفحص الأولى لطلب القرض.
- ٢ . التحليل الائتماني للقرض.
- ٣ . التفاوض مع العميل.
- ٤ . اتخاذ القرار.
- ٥ . صرف القرض.
- ٦ . متابعة القرض.
- ٧ . تحصيل القرض.

(١) الفحص الأولي لطلب القرض

عندما يتلقى البنك طلب العميل يقوم بدراسته للتعرف عما إذا كانت تتوافر فيه الصلاحية للتمويل وفقاً لسياسة الاقراض فى البنك ، ولا سيما من حيث غرض القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد ، ويعزز عادة عملية الفحص للطلب الانطباعات التى يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين فى البنك ، والتى تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام ، وكذا النتائج التى تسفر عنها زيارة المنشأة ، وخاصة من حيث حالة أصولها وظروف التشغيل الجارية بها . وفى ضوء هذه الأمور يمكن اتخاذ قرار مبدئى إما بالاستمرار فى استكمال دراسة الطلب أو الاعتذار عن قوله.

(٢) التحليل الائتماني للقرض

هى مرحلة تجميع المعلومات التى يتم الحصول عليها من مختلف المصادر جنباً الى جنب بهدف استخلاص ما يلى :

- **النواحى الشخصية** : التى تتفاعل مع العناصر الخمسة المتعلقة بالمخاطر الائتمانية مع التركيز على أمانة المقترض وسمعته وقدرته الادارية.
- **النواحى الاقتصادية** : التى ينعكس اثارها على نشاط المنشأة مثل الظروف العامة للقطاع الذى تنتمى اليه ، ومدى انعكاس التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية عليها ، ومدى تأثير التشريعات واللوائح الحكومية على اعمالها أخذاً فى الاعتبار التوقعات الممكنة فى هذا الصدد.

- **النواحي المالية :** التى تفصح عن قدرة المنشأة أو عجزها عن تصفية القرض وسداده أخذاً فى الاعتبار أن مصادر السداد تتمثل فى الأنشطة الرئيسية للمنشأة وليس الاقتراض من مصادر أخرى.

(٣) التفاوض مع العميل

يعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب استناداً الى المعلومات التى تم تجميعها والتحليل المالى تصبح الصورة أكثر وضوحاً لتحديد مبلغ القرض ، والأغراض التى سيستخدم فيها ، وكيفية الصرف منه ، وطريقة سداده ومصادر السداد ، والضمانات المطلوبة والنسب التسليفية التى تطبق عليها وسعر الفائدة والعمولات المختلفة.

وتكون هذه الأمور عادة محلاً للتفاوض بين البنك والعميل ، ومن المعتاد أن يكون لدى البنك بعض البدائل التى يمكن طرحها اثناء التفاوض ، على أن يراعى دائماً التوفيق بين مصلحته وصالح العميل دون تحيز لجانب البنك.

(٤) اتخاذ القرار

تنتهى مرحلة التفاوض إما بقبول العميل التعاقد أو عدم قبوله لشروط البنك. وفى الحالة الأولى يتم اعداد المذكرة الخاصة باقتراح الموافقة على طلب القرض ، وتعرض المذكرة للاعتماد من السلطة المختصة ، ويصدر القرار النهائى منه بالموافقة على منح القرض ويتم تجهيز اتفاقية القرض.

(٥) صرف القرض

يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض اتفاقية القرض وكذا تقديمه الضمانات المطلوبة واستيفاء التعهدات والالتزامات التي تنص عليها الاتفاقية.

(٦) متابعة القرض

تستهدف المتابعة الاطمئنان الى حسن سير المنشأة فى اعمالها ، وعدم حدوث تطورات تؤثر فى مقدرتها على سداد القرض ، ومتابعة تحصيل القرض فى المواعيد المحددة لذلك .

(٧) تحصيل القرض

يقوم البنك بتحصيل مستحقاته بالطرق التى تنظمها اتفاقية القرض ، وذلك ما لم يرى فى ضوء الظروف القائمة تجديد القرض أو تأجيل السداد أو اتخاذ الاجراءات القانونية ضد العميل لإجباره على الوفاء بما فى ذلك التنفيذ على الضمانات المقدمة منه لتحويلها الى نقد يستوفى منه البنك حقوقه .

أسئلة

(١) وضح مفهوم كل مما يلي :

- الائتمان المصرفي .
- السياسة الائتمانية .
- هامش الضمان .
- تحليل الائتمان .

(٢) اذكر أنواع القروض المختلفة من حيث الضمان .

(٣) اشرح بإيجاز كل مما يلي :

- أهمية منح الائتمان على مستوى النشاط الاقتصادي .
- أهداف السياسة الائتمانية .
- العوامل المؤثرة على سياسة الاقراض .
- أهم مصادر المعلومات الائتمانية .

(٤) أذكر صحة أو خطأ العبارات التالية مع ذكر السبب :

أ) التسهيلات الائتمانية غير المباشرة لا تمثل دين مباشر على العميل تجاه البنك إلا إذا لم يتم العميل بالوفاء بالتزاماته .

ب) الحسابات الجارية المدينة نوع من أنواع القروض .

ج) تمنح التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل لتمويل الأنشطة الاستثمارية للعميل.

د) تتحدد نوعية الضمانات التي يمكن أن يقبلها البنك وفقاً لشخصية العميل ومركزه المالي .

هـ) تتأثر معدلات الفائدة على القروض وفقاً لآجال التسهيلات الائتمانية سواء قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل.

و) اشرح الإجراءات المتبعة في البنوك لمنح القروض والتسهيلات الائتمانية.

الفصل الثانى

المحاسبة عن القروض بضمانات مختلفة

بعد دراستك لهذا الفصل تكون قادراً على التعرف على كل من:

- أنواع القروض وفقاً للضمانات التى تغطيها .
- الإجراءات المستندية والمحاسبية للقروض بضمان أوراق مالية .
- المعالجة المحاسبية لمنح القروض بضمان أوراق مالية .
- الإجراءات المحاسبية والمستندية المتعلقة بالتسليف بضمان كمبيالات .
- المعالجة المحاسبية لمنح القروض بضمان كمبيالات .
- المعالجة المحاسبية للقروض بضمان بضائع وبدون ضمان وبضمان الودائع وبضمان تنازلات .

١ . تقديم القروض بضمانات مختلفة

تتولى البنوك التجارية قبول الودائع على اختلاف أنواعها لتقوم بدورها باستثمارها في مجالات الاستثمار المختلفة حيث يتم توزيع استخدامات هذه الأموال بين قطاعات النشاط الإقتصادي المختلفة في صورة تسهيلات ائتمانية أو استثمارها في الأوراق المالية.

تشكل القروض النصيب الاعظم من استثمارات البنك التجارى ، وهى المصدر الرئيسى لأرباح البنك ، وتقوم البنوك بتوزيع ائتمانها على الأفراد والهيئات مسترشدة فى ذلك بمجموعة من الاعتبارات منها على سبيل المثال :

١ . القوانين واللوائح المنظمة لأعمال البنك والتعليمات التى يصدرها البنك المركزى المصرى بشأن حظر التعامل فى أنواع معينة من القروض ، كحظر تقديم أى نوع من القروض أو التسهيلات الائتمانية لأعضاء مجلس إدارة البنك وكذلك عدم منح العميل الواحد قروضاً أو تسهيلات ائتمانية من أى نوع تجاوز مجموعها ٢٥٪ من رأس مال البنك المدفوع واحتياطياته . كذلك مراعاة النسب الواجبة بين قيمة القرض وقيمة الضمان مع مراعاة تحديد آجال استحقاق القروض .

٢ . طبيعة وسيولة الودائع التى يحتفظ بها البنك ، والحدود القصوى التى يحددها البنك المركزى للقروض التى يجب أن يمنحها البنك للحد من مخاطر الائتمان وعدم حدوث أى آثار تضخمية فى الإقتصاد القومى .

٣. صافى العائد من كل نوع من أنواع القروض المتاحة للبنك ، حيث يختلف العائد على القروض باختلاف أنواعها واستحقاقها ، وغالباً ما يحسب البنك أسعار الفوائد استناداً لدرجة الخطر من القرض وطبيعة العميل وتاريخ استحقاق القرض.

٢. أنواع الضمانات

تتضمن سياسة منح الائتمان تحديد أنواع الضمانات التي يمكن أن يقدمها المقترض كضمان للأموال المقترضة والنسبة التسليفية (القيمة التسليفية) لكل نوع من أنواع الضمانات . وهناك أكثر من نوع من أنواع الضمانات التي يمكن أن يقدمها المقترض ضماناً للأموال المقترضة . ويمكن تقسيم القروض حسب أنواع الضمان الى أربعة أنواع :

١/٢ قروض بدون ضمان .

٢/٢ قروض بضمان شخصي .

٣/٢ قروض بضمان عيني .

٤/٢ قروض بضمان تنازلات (مقابل التنازل عن المستحقات قبل الغير) .

وسنتناول باختصار كل نوع من هذه الأنواع :

١/٢ القروض بدون الضمان :

هي القروض التي يقدمها البنك لعملائه الذين يظهر التحليل المالي والائتماني متانة مركزهم المالي وتحقيقهم لأرباح عالية وسيولة مناسبة ، بالإضافة

الى سمعتهم الطيبة ومقدرتهم ورغبتهم فى الوفاء بالتزاماتهم بانتظام وفى ميعاد استحقاقها ، كما يظهر ذلك سجل معاملاتهم مع البنك . وتعطى البنوك هذا النوع من القروض لعملائها المتميزين فقط والذين تثق فيهم مالياً الى درجة كبيرة وذلك لمخاطر هذا النوع اذا لم يستطيع العميل السداد .

٢/٢ القروض بضمان شخصى :

يقدم البنك هذه القروض استناداً الى كفالة شخص آخر سواء أكان شخصاً طبيعياً أو معنوياً وذلك فى ضوء التحليل المالى والائتمانى الذى يتم إجراؤه بالنسبة للمقترض والكفيل . ويتوقف قبول البنك للكفالة على حسن سمعة الكفيل ، ومدى وفائه بالتزاماته ، وقوة ومثانة مركزه المالى ، وقدرته ورغبته فى السداد فى حالة عجز المدين الأسمى عن السداد .

٣/٢ القروض بضمان عينى أو نقدى :

فى هذا النوع من القروض يقدم المقترض أحد أصوله كضمان مثل الأوراق التجارية والأوراق المالية والبضائع ، وأحياناً يقترض بضمان الودائع . وستعرض لكل نوع من هذه الأنواع باختصار على النحو التالى :

أ. قروض بضمان بضائع أو محاصيل زراعية

قد يقرض البنك عملائه بضمان المحاصيل الزراعية أو البضائع سواء كانت منتجة بمعرفة العميل أو مشتراه محلياً أو من الخارج . ويجب توافر ضوابط واشتراطات تتعلق بنوعية المحاصيل أو البضائع المقدمة كضمان

مثل مدى قابليتها للتلف أو التقادم ، ومدى توافر سوق منظمة ، وأيضاً مدى استقرار أسعارها وسهولة التخلص منها . ، ويكون القرض بنسبة معينة من قيمة الضمان ، وقد توضع هذه البضائع في مخازن البنك ويتحمل العميل مصاريف التخزين ، أو أن تكون البضاعة في مخازن العميل مع إعطاء البنك قائمة جرد موقع عليها من العميل.

ب. قروض بضمان أوراق مالية

يقدم البنك القروض لعملائه على أن يودع العميل طرف البنك أوراق مالية (أسهم ، سندات ، وثائق استثمار ...) على سبيل الضمان على أن تكون هذه الأوراق مقيدة في بورصة الأوراق المالية لشركات ذات مركز مالي قوى ، وتحدد قيمة القرض بنسبة معينة من قيمة الأوراق المالية المقدمة كضمان.

ج. قروض بضمان الأوراق التجارية (كمبيالات)

تمنح هذه القروض بمقابل تقديم كمبيالات كضمان ومظهرة لصالح البنك وتكون قيمتها قيمة القرض ، ويتم منح الائتمان بضمان الكمبيالات بعد التحقق من جودة الكمبيالات من حيث مركز المسحوب عليهم وآجال استحقاقها والمركز المالي للعميل طالب القرض وقدرته على سداد القيمة إذا لم يتمكن المسحوب عليه من السداد .

د. قروض مقابل التنازل عن عقود

تتم هذه القروض عادة بين المقاولين أو الموردين والبنوك ، حيث يقوم البنك بتمويل عمليات المقاولات أو التوريدات مقابل تنازل العميل عن مستحقاته لدى الجهة صاحبة العملية (المستخلصات الخاصة بالعملية) . فغالباً ما لا يستطيع المقاول (أو المورد) الذى رست عليه مناقصة تنفيذ عملية معينة (أو توريد سلع وخدمات) لأى جهة حكومية أو مؤسسة تحمل عبء التمويل اللازم لتنفيذها بمفرده . لذلك قد يطلب المقاول أو المورد تسهيلات ائتمانية من البنك مقابل تنازله عن مستحقاته عن تنفيذ العملية (المستخلصات) للبنك سداداً للقرض أو التسهيلات ، ويقوم البنك بتحصيل قيمة هذه المستخلصات ثم يخصم منها ما سبق إقراضه للمقاول ويسمح للعميل بسحب الجزء المتبقى وهكذا بحيث يتم الوفاء بقيمة القرض عند ورود المستخلص النهائى للعملية.

هـ. القروض بضمان المرتبات (القروض الاستهلاكية)

يعتمد إقراض الأفراد اساساً على شراء ما يحتاجه المستهلك من سلع معمرة وسيارات على أن يقوم بسداد القرض على أقساط الى البنك ، ويكون الضمان لعملية الشراء فى معظم الأحوال مرتب المستهلك ويتم ذلك بعد موافقة الجهة التى يعمل بها الموظف على تحويل مرتبه الى البنك حتى يقوم بصرف مرتبه من البنك بعد خصم القسط المستحق عليه . وفى الأونة الأخيرة تنوعت أشكال هذه القروض وأصبحت تمثل نسبة كبيرة من محفظة القروض فى البنوك التجارية.

و. القروض بضمان الودائع

قد تقرض البنوك عملائها بضمان ودائعهم أو ودائع الغير وذلك إذا كان من صالح العميل عدم تصفية الوديعة وخسارة العائد عليها وخاصة إذا كانت الفائدة على الوديعة أعلى مما يدفعه المقرض ك فوائد على القرض ، أو إذا كان أجل استحقاق الوديعة قد أوشك ومبلغ القرض أقل من مبلغ الوديعة . وتعتبر الودائع من أفضل الضمانات التي يرحب بها البنك لانخفاض أو انعدام المخاطرة بالنسبة للبنك.

٣. أسس تحديد النسبة التسليفية للضمانات

يقصد بالنسبة التسليفية بأنها النسبة المئوية من قيمة الضمان والتي يمنحها البنك للعميل كقرض أو تسهيلات ، فمثلاً إذا كانت قيمة الضمان المقدم ١٠٠٠٠٠ جنيه والنسبة التسليفية ٧٠٪ فإن :

$$\text{مقدار القرض أو التسهيلات} = ١٠٠٠٠٠ \times ٧٠\% = ٧٠٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

أى أن البنك سيحتفظ بهامش أمان نسبته ٣٠٪ (حيث مجموع النسبة التسليفية + نسبة هامش الأمان = ١٠٠٪) من قيمة الضمان مع إقراض العميل ٧٠٪ من قيمة الضمان .

وبالتالى يمكن القول بأنه كلما زادت النسبة التسليفية كلما انخفضت نسبة هامش الأمان التى يطلبها البنك . ويتحقق هذا إذا كان الضمان من النوع الجيد ، وبالتالى تنخفض مخاطر الإقراض المرتبطة به . والعكس صحيح إذا كان الضمان من النوع غير الجيد (مرتفع المخاطر) فإن النسبة التسليفية تكون منخفضة وتكون نسبة هامش الأمان (أو المارج) مرتفعة .

- ويتوقف تحديد النسب التسليفية (وبالتالي نسب هامش الأمان) لكل نوع من أنواع الضمانات على عوامل كثيرة منها :
- ١ . مدى مرونة الطلب على الضمان ومدى توافر أسواق مناسبة لتصريفه .
 - ٢ . مدى حساسية الضمان لمخاطر التلف والتقدم .
 - ٣ . مدى رغبة البنك فى تشجيع نوع معين من القروض أو الحد منها .
 - ٤ . المعلومات التى تقدمها إدارة الاستعلامات بالبنك عن مركز العميل المالى وسمعته وسجل معاملاته مع البنك والبنوك الأخرى ونتائج التحليل المالى والائتمانى التى تم القيام بها .
 - ٥ . نوعية النشاط ونوعية الضمان المقدم والنسب الاسترشادية التى يصدرها البنك المركزى فى شأن تحديد النسب التسليفية بالإضافة الى الحكم الشخصى للعاملين بقسم الائتمان .

٤ . التسجيل المحاسبى للعمليات المتعلقة بمنح الائتمان (القروض)

يتم تسجيل العمليات المتعلقة بمنح الائتمان عن طريق إجراء مجموعة من القيود الدفترية لإثبات كل من استلام الضمان، والسحب من القرض أو التسهيلات ، وتحميل العميل بالفوائد والعمولات والمصاريف ، وإثبات سداد القرض أو التسهيلات ، وكيفية التصرف فى بعض الضمانات فى حالة عدم سداد المقترض . وسنوضح مثل هذه المعالجات لكل نوع من أنواع الضمانات حيث قد تختلف بعض القيود باختلاف نوع الضمان .

المحاسبة عن القروض بضمان

الأوراق المالية

تقوم البنوك التجارية بمنح تسهيلات ائتمانية لعملائها بضمان الاوراق المالية ، حيث يتقدم العميل بطلب فتح اعتماد فى حدود مبلغ معين مقابل تقديم أوراق مالية كضمان. (القرض إعطاء العميل مبلغ محدد من المال ، أما الاعتماد فهو وضع مبلغ من المال تحت تصرف العميل فى صورة حساب مفتوح يتم السحب منه بحسب رغبة العميل خلال مدة معينة فى ضوء الحد الأقصى المحدد للاعتماد)

وحتى يقبل البنك الأوراق المالية كضمان يجب أن تكون مقيدة فى بورصة الأوراق المالية حتى يتمكن البنك من بيعها بسهولة اذا توقف العميل عن سداد المستحق عليه ، وأن تكون الجهة المصدرة للأوراق ذات مركز مالى قوى. وعادة ما تتحدد القيمة التسليفية بالنسبة لكل نوع من الأوراق المقدمة كتأمين أو كضمان حسب قوة المركز المالى للشركة وربحيتها ، وحسب سهولة تداولها فى البورصة.

الإجراءات المستندية والمحاسبية

تتم الاجراءات المستندية والمحاسبية المتعلقة بعملية التسليف بضمان الأوراق المالية على النحو التالى :

(١) يتقدم العميل بطلب فتح اعتماد (أو الحصول على قرض) بضمان أوراق مالية ويحدد فى طلبه المبلغ المطلوب ، كما يحرر حافظة ايداع أوراق مالية برسم التأمين من أصل وصورة مرفقاً بها الأوراق المالية المراد ايداعها كتأمين اذا لم تكن موجودة طرف البنك.

(٢) يتصل قسم الأوراق المالية بقسم الاستعلامات طالباً الاستعلام عن الأوراق المالية من حيث الجهة المصدرة ومركزها المالي وقيمتها السوقية فى البورصة، وفى ضوء بيانات الاستعلام يقرر قسم الائتمان قبول الأوراق كتأمين من عدمه ، وكذلك تحديد حدود المبلغ الذى يسمح به للعميل.

(٣) عندما يتسلم قسم الأوراق المالية قرار الموافقة ، يقوم الموظف المختص بتجهيز عقد قرض من أصل وصورة يبين الحد الأعلى للاعتماد أو القرض وسعر الفائدة وقيمة المارج أو حد الأمان (نسبة مئوية تستنزل من قيمة الأوراق المقدمة كضمان لمواجهة النقص فى القيمة السوقية للأوراق المالية إذا ما اضطر البنك الى بيعها وسداد قيمة القرض إذا توقف العميل عن الدفع) ، ومدة الاعتماد ، وقيمة الأوراق المقدمة كتأمين ، حيث يقوم العميل بالتوقيع عليه واستلام صورة منه وكذلك أصل حافظة الايداع مختومة بخاتم البنك.

(٤) يستخـم قسم الأوراق المالية صورة حافظة الايداع كمستند للقيـد فى يومية "الأوراق المالية برسم التأمين" لبيان حركة الأوراق المقدمة للبنك كتأمين سلف فيشمل الجانب المدين الأوراق التى قدمت للبنك والجانب الدائن الأوراق التى تم سحبها بواسطة العميل . وكذلك التسجيل فى استاذ مساعد "مودعى أوراق مالية برسم التأمين" يوضح عدد وقيمة الأوراق المقدمة كتأمين من كل عميل على حده ويمثل رصيد هذا الدفتر قيمة الغطاء المقدم للقرض.

(٥) يتم إخطار قسم الحسابات الجارية والذي يقوم بدوره بفتح حساب جارى مدين للعميل يُعلى بالدفعات التى يسحبها العميل من البنك بموجب شيكات أو أوامر دفع ، وفى نهاية كل شهر يُعلى الحساب الجارى المدين بقيمة الفائدة الشهرية على رصيد الحساب. أو يتم إخطار قسم الخزينة بسداد قيمة القرض نقداً .

(٦) يقوم قسم الأوراق المالية باعداد مذكرة يومية عامة تتضمن مجموع اليومية المساعدة ترسل لقسم المراجعة ومنه لقسم الحسابات العامة للقيود بموجبها فى اليومية العامة وكذلك الأستاذ العام.

(٧) يتم الاحتفاظ بالأوراق المالية فى قسم حفظ الأوراق المالية لمتابعة الأوراق التى يتم سحبها بواسطة العملاء أو تحصيل الكوبونات الخاصة بها ، على أن يقوم القسم بإبلاغ قسم الحسابات الجارية أولاً بأول بما يطرأ من تغيير على قيم الأوراق المقدمة للتأمين بالنسبة لكل عميل على حده حتى يتمكن الصرف للعملاء فى حدود الضمان المقدم منهم.

وتكون المعالجة المحاسبية لمنح القروض بضمان أوراق مالية كما يلى :

(١) إثبات استلام الأوراق المالية كضمان :

بيان	دائن	مدين
د/ أوراق مالية برسم التأمين		××
د/ مودعى أوراق مالية برسم التأمين	××	

(٢) تغطية الحساب الجارى المدين بقيمة الدفعات المسحوبة نقداً :

بيان	دائن	مدين
د/ الحسابات الجارية المدينة/ بضمان أوراق مالية		xx
د/ الخزينة	xx	

وإذا قام العميل باستلام قيمة القرض بالكامل دون فتح حساب جارى يكون

القيد كما يلى :

بيان	دائن	مدين
د/ القروض بضمان أوراق المالية		xx
د/ الخزينة	xx	

على أن يُعلى قيمة القرض بالفائدة المستحقة كل فترة.

(٣) فى نهاية كل شهر يُعلى الحساب الجارى المدين بقيمة الفوائد المستحقة على

الرصيد المدين وكذلك العمولات والمصروفات الشهرية :

بيان	دائن	مدين
د/ الحسابات الجارية المدينة/بضمان أوراق مالية		xx
د/ الفوائد الدائنة	xx	
د/ المصروفات والعمولات	xx	

وفى نهاية السنة المالية يتم إقفال حساب الفوائد الدائنة باعتبارها مورد من

موارد البنك فى حساب الأرباح والخسائر .

(٤) عند قيام العميل بسداد جزء من القرض (رصيد حسابه المدين) :
أ. إضافة ما سدده العميل على خزينة البنك وتخفيض الحساب الجارى المدين بقيمة ما تم سداده كما يلي :

بيان	دائن	مدين
د/ الخزينة		xx
د/ الحسابات الجارية المدينة/ بضمان أ.م	xx	

ب. إلغاء القيد النظامى للأوراق المالية المودعة كضمان بقيمة ما قام العميل بسداده كما يلي :

بيان	دائن	مدين
د/ مودعى أوراق مالية برسم التأمين		xx
د/ أوراق مالية برسم التأمين	xx	

(٥) فى حالة توقف العميل عن سداد المستحق عليه ، يقوم البنك ببيع الأوراق المالية التى فى حوزته ويستخدم ثمن البيع فى سداد المستحق على العميل وكذلك عمولة وسمسرة البيع ، ثم يضاف المتبقى الى الحساب الجارى للعميل طرف البنك إن وجد أو يُرد نقداً أو يسجل كأمانات طرف البنك .

وتكون قيود اليومية لعملية بيع الأوراق المالية وسداد قيمة السلفة كما يلي :

بيان	دائن	مدين
أ) عند وصول إخطار السمسار بتنفيذ البيع: د/ سمسرة الأوراق المالية د/ أوامر بيع أوراق مالية منفذة	××	××
ب) سداد قيمة القرض وعمولة وسمسرة البيع: د/ أوامر بيع أوراق مالية منفذة د/ الحسابات الجارية المدينة (رصيد القرض) د/ سمسرة الأوراق المالية (العمولة) د/ الخزينة (أو الحساب الجارى أو الأمانات)	×× ××	××
ج) إلغاء القيد النظامى باستلام الأوراق كتأمين: د/ مودعى أوراق مالية برسم التأمين د/ أوراق مالية برسم التأمين	××	××
د) تحصيل ثمن البيع من السمسار بعد خصم عمولته: د/ الخزينة د/ سمسرة الأوراق المالية	××	××

مثال :

فيما يلي بعض العمليات التي قام بها قسم الأوراق المالية بأحد البنوك التجارية :

١) قدم أحد العملاء الى البنك أوراق مالية قيمتها ٢٥٠٠٠ ج للحصول على قرض بضمان هذه الأوراق وقد وافق البنك على منحه قرض فى حدود ٧٠٪ من قيمة

هذه الأوراق ، وقد طلب العميل فتح حساب جارى بقيمة القرض ، وبلغت المسحوبات النقدية للعميل ١٦٠٠٠ ج استحق عنها فوائد ١٢٥ ج.

وفى تاريخ الاستحقاق قام العميل بسداد قيمة مسحوباته من القرض كما قام بسحب الأوراق المالية المودعة طرف البنك كضمان.

(٢) أودع أحد العملاء لدى البنك ١٠٠ سهم برسم التأمين ، قيمة السهم الاسمية ١٠٠ ج وقد وافق البنك على منح العميل قرض بضمان هذه الأسهم فى حدود ٦٠٪ من قيمتها الاسمية وذلك بفائدة ٧٪ سنوياً تحسب على مسحوبات العميل فى نهاية كل شهر ، وقد بلغت المسحوبات النقدية للعميل خلال الشهر ٥٠٠٠ ج استحق عنها فوائد ٣٠ ج . فى تاريخ الاستحقاق توقف العميل عن السداد وقد بيعت الأوراق المالية بسعر ١٠٥ ج للسهم وبلغت عمولة السمسرة والبيع ١٥ ج، وقد تم تحصيل القيمة من السمسار وسداد الباقي للعميل نقداً.

المطلوب :

إثبات العمليات السابقة فى دفتر اليومية المركزية للبنك.

الحل

بيان	دائن	مدين
العملية الأولى : د/ أوراق مالية برسـم التأمين د/ مودعي أوراق مالية برسـم التأمين استلام الأوراق المالية كتأمين	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠
د/ الحسابات الجارية المدينة/ ضمان أ. مالية د/ الخزينة اثبات مسحوبات العميل من القرض	١٦٠٠٠	١٦٠٠٠
د/ الحسابات الجارية المدينة/ ضمان أ. مالية د/ الفوائد الدائنة إثبات الفوائد المستحقة على القرض	١٢٥	١٢٥
د/ الخزينة د/ الحسابات الجارية المدينة/ ضمان أ. مالية سداد العميل لرصيد القرض والفوائد نقداً	١٦١٢٥	١٦١٢٥
د/ مودعي أوراق مالية برسـم التأمين د/ أوراق مالية برسـم التأمين إلغاء القيد النظامي	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠
العملية الثانية :		

د/ أوراق مالية برسـم التأمين		١٠٠٠٠
د/ مودعي أوراق مالية برسـم التأمين	١٠٠٠٠	
استلام الأوراق المالية كتأمين (١٠٠ سهم × ١٠٠ ج)		
د/ الحسابات الجارية المدينة/ ضمان أ. مالية		٥٠٠٠
د/ الخزينة	٥٠٠٠	
إثبات مسحوبات العميل من القرض		
د/ الحسابات الجارية المدينة/ ضمان أ. مالية		٣٠
د/ الفوائد الدائنة	٣٠	
إثبات الفوائد المستحقة على القرض		
د/ سماسرة الأوراق المالية		١٠٥٠٠
د/ أوامر بيع أوراق مالية منفذة	١٠٥٠٠	
إخطار السمسار بتنفيذ بيع الأسهم (١٠٠ سهم × ١٠٠ ج)		
د/ أوامر بيع أوراق مالية منفذة		١٠٥٠٠
د/ الحسابات الجارية المدينة	٥٠٣٠	
د/ سماسرة الأوراق المالية	١٥	
د/ الخزينة	٥٤٥٥	
سداد المستحق على العميل ورد الباقي نقداً		
د/ مودعي أوراق مالية برسـم التأمين		١٠٠٠٠
د/ أوراق مالية برسـم التأمين	١٠٠٠٠	
إلغاء القيد النظامي		

١٠٤٨٥	د/ الخزينة
١٠٤٨٥	د/ سماسة الأوراق المالية تحصيل صافى قيمة بيع الأسهم من السمسار

المحاسبة عن القروض

بضمان كمبيالات

الكمبيالة أداة من أدوات الوفاء بالالتزامات وهى عبارة عن أمر دفع موجه من الدائن (الساحب) الى مدينه (المسحوب عليه) بدفع مبلغ معين فى تاريخ محدد لأمر الساحب نفسه أو لأمر أحد دائنى الساحب (المستفيد) ولا بد أن تحمل تاريخ التحرير . هذا ويجب أن تكون الكمبيالة موقعة بإمضائين إمضاء الساحب وإمضاء المسحوب عليه بالقبول .

الكمبيالة اعتبرها القانون عمل تجارى بصفة مطلقة بصرف النظر عن صفة أطراف الكمبيالة أو عن السبب الذى أنشئت من أجله. هذا وتعتبر الكمبيالة أداة وفاء وأداة ائتمان :

- أداة وفاء تعتبر الكمبيالة أداة وفاء بمجرد استيفائها لأركانها القانونية وتوقيع المدين عليها اعتبرت سداداً لما على المدين ، ولا يطالب به إلا فى تاريخ الاستحقاق والمطالبة هنا تعتبر مطالبة بقيمة الورقة وليس بقيمة الدين حيث أن الدين قد تم سداه بمجرد تحرير الورقة.

- أداة ائتمان بما أن الكمبيالة تحمل تاريخ تحرير وتاريخ استحقاق لاحق فإن الفترة التي تقع بين التاريخين تسمى فترة ائتمان ، وكذلك إذا كانت الكمبيالة محررة لأمر المستفيد أى قابلة للتداول بالتظهير فإن تداول الورقة يسمى تداول للائتمان .

وتقوم البنوك بالعديد من العمليات الخاصة بالكمبيالات من خلال قسم خاص يسمى قسم "الأوراق التجارية" أو "قسم الكمبيالات" مثل خصم الكمبيالات أو منح القروض بضمان الكمبيالات ، وسوف نتناول فيما يلى الاجراءات المستندية والمحاسبية لمنح القروض بضمان الكمبيالات على أن يتم تناول خصم الكمبيالات فى الفصل القادم .

منح القروض بضمان الكمبيالات

تقوم البنوك بمنح تسهيلات ائتمانية لعملائها بضمان الكمبيالات المسحوبة على مدينتهم ، حيث يتقدم العميل بطلب قرض أو فتح إعتماذ بتأمين كمبيالات فى حدود مبلغ معين مقابل تقديم كمبيالات كضمان ومظهرة لصالح البنك . وقد يكون القرض فى صورة مبلغ نقدى كدفعة واحدة أو على دفعات ، أو قد يكون القرض فى صورة فتح اعتماد أو حساب جارى ، والطرق الأكثر شيوعاً للتسهيلات الائتمانية فى البنوك التجارية هى فتح حساب جارى مدين .

وحتى يقبل البنك الكمبيالات كضمان يجب أن تكون مسحوبة على أشخاص يتمتعون بسمعة مالية حسنة حتى يمكن تحصيلها في ميعاد استحقاقها وقيدها القيمة لحساب العميل سداداً لرصيد القرض الذي يكون مدينياً بالمبالغ المسحوبة منه.

وعادة لا يسمح البنك لعميله المقترض بضمان كمبيالات أن يسحب كامل قيمة الأوراق المقدمة ، وإنما يستنزل منها نسبة مئوية تعرف بالمارج أو حد الأمان لمواجهة قيمة الكمبيالات التي تقدم كضمان ولا يتم تحصيلها في تاريخ الاستحقاق لسبب ما ، وتتحدد هذه النسبة بناء على ثقة البنك في عميله وبعد دراسة حالته المالية ونشاطه وتحليل الكمبيالات التي يقدمها .

الإجراءات المستندية والمحاسبية المتعلقة بالتسليف بضمان كمبيالات :

تتم الاجراءات المستندية والمحاسبية المتعلقة بعملية التسليف بضمان الكمبيالات على النحو التالي :

(١) يتقدم العميل بطلب فتح "اعتماد بضمان كمبيالات" ويحدد في طلبه المبلغ المطلوب ، كما يحرر " حافظة ايداع كمبيالات برسم التأمين " من أصل وصورة مرفقاً بها الكمبيالات المراد ايداعها كتأمين .

(٢) يتصل قسم الأوراق التجارية بقسم الاستعلامات طالباً الاستعلام عن حالة العميل ، وكذلك عن المدينين في الأوراق المقدمة كتأمين ، والتعرف على قدرتهم على السداد. وفي ضوء بيانات الاستعلام يقرر " قسم الائتمان " قبول الكمبيالات كتأمين من عدمه ، وكذلك تحديد حدود المبلغ الذي يسمح به للعميل .

(٣) عندما يتسلم قسم الأوراق التجارية قرار الموافقة يقوم الموظف المختص بتجهيز "عقد مدين بضمان كمبيالات" من اصل وصورة يبين به الحد الأعلى للاعتماد ، سعر الفائدة ، قيمة المارج ، مدة الاعتماد ، قيمة الكمبيالات المقدمة تأمين ، وبعض البيانات الأخرى ، حيث يقوم العميل بالتوقيع عليه واستلام صورة منه وكذلك أصل حافظة الايداع مختومة بخاتم البنك.

(٤) يستخدم قسم الأوراق التجارية صورة حافظة الإيداع كمستند للقيود في ملاحق "يومية الكمبيالات برسم التأمين" لبيان حركة الكمبيالات المقدمة للبنك كضمان للقرض فيشمل الجانب المدين الأوراق التي قدمت للبنك وفي الجانب الدائن الكمبيالات التي تم التصرف بشأنها سواء بتحصيلها أو إعادتها الى العميل . وكذلك التسجيل فى أستاذ مساعد "مودعى كمبيالات برسم التأمين" يوضح قيمة الأوراق المقدمة للتأمين من كل عميل على حده ، ويمثل رصيد هذا الدفتر قيمة الغطاء المقدم للقرض.

(٥) يتم اخطار قسم الحسابات الجارية والذي يقوم بدوره بفتح حساب جارى مدين للعميل بالدفعات التي يسحبها العميل من البنك بموجب شيكات أو أوامر دفع ، وفى نهاية كل شهر يُعلى الحساب بقيمة الفائدة الشهرية على رصيد الحساب .

(٦) يقوم قسم الأوراق التجارية باعداد مذكرة يومية عامة تتضمن مجموع اليومية المساعدة ثم ترسل لقسم المراجعة ومنه لقسم الحسابات العامة للقيود بموجبها فى اليومية العامة وكذلك الأستاذ العام .

(٧) يتم الاحتفاظ بالكمبيالات حتى تاريخ الاستحقاق ومتابعة عملية تحصيلها أو رفضها ، على أن يقوم قسم الأوراق التجارية أولاً بأول بإبلاغ قسم الحسابات الجارية بما يطرأ من تغيير على قيمة الكمبيالات المقدمة كضمان لكل عميل على حده حتى يتمكن من الصرف للعملاء فى حدود الضمان المقدم منهم .

وتكون المعالجة المحاسبية لمنح القروض بضمان كمبيالات فى اليومية المركزية للبنك على النحو التالى :

(١) عند استلام الكمبيالات وقبولها كضمان للقرض (قيد نظامى):

بيان	دائن	مدين
د/ كمبيالات برسم التأمين		××
د/ مودعى كمبيالات برسم التأمين	××	

(٢) تحميل العميل بمقدار عمولة تحصيل الكمبيالات التى سيرد تاريخ استحقاقها خلال مدة القرض أو الاعتماد وكذلك مصروفات ورسوم الدمغة المستحقة على فتح الاعتماد ويتم تحصيلها نقداً أو تُحمل على الحساب الجارى المدين بضمان كمبيالات:

بيان	دائن	مدين
د/ الخزينة		xx
أو د/ الحسابات الجارية المدينة/ضمان كمبيالات		
د/ عمولة تحصيل كمبيالات	xx	
د/ المصروفات ورسوم الدمغة	xx	

وإذا قام العميل باستلام قيمة القرض بالكامل دون فتح حساب جارى يكون

القيد كما يلى :

بيان	دائن	مدين
القروض بضمان كمبيالات		xx
د/ الخزينة		

على أن يُعلى قيمة القرض بالفائدة المستحقة كل فترة.

(٣) عند السحب ... يتم سحب القرض على دفعات من خلال الحساب الجارى المدين فى حدود الحد الأقصى المتفق عليه فى عقد القرض وعند سحب أى جزء من الاعتماد يكون القيد كما يلى :

بيان	دائن	مدين
د/ الحسابات الجارية المدينة/ضمان كمبيالات		xx
د/ الخزينة	xx	

(٤) اثبات الفوائد المستحقة على العميل ويتم حسابها شهرياً على الرصيد المدين للحساب وتُعلى على الحساب وكذلك مصاريف إدارة الحساب مثل مصاريف البريد والمطبوعات الخ . ويجرى القيد التالى :

بيان	دائن	مدين
د/ الحسابات الجارية المدينة/ضمان كمبيالات		××
د/ الفوائد الدائنة	××	
د/ المصروفات	××	

(٥) عند استحقاق بعض الكمبيالات خلال مدة القرض يقوم البنك باتخاذ إجراءات تحصيلها بمقره أو من خلال الفروع أو المراسلين حيث يتم تحصيلها أو رفضها :

١/٥ فى حالة تحصيل الكمبيالات :

١/١/٥ يقوم الموظف المختص باخطار المسحوب عليه بتاريخ استحقاق الكمبيالة وذلك قبل استحقاقها بفترة كافية ويطلب منه الحضور فى تاريخ الاستحقاق لسداد قيمتها ، وتستخدم قيمة الكمبيالات المحصلة لسداد جزء من القرض ويتم تنزيلها من الحساب الجارى المدين على النحو التالى :

بيان	دائن	مدين
د/ الخزينة		××
د/ الحسابات الجارية المدينة/ ضمان كمبيالات	××	

٢/١/٥ الغاء القيد النظامى بقيمة الكمبيالات التى تم تحصيلها :

بيان	دائن	مدين
د/ مودعى كمبيالات برسم التأمين		××
د/ كمبيالات برسم التأمين	××	

٢/٥ فى حالة رفض الكمبيالات :

إذا توقف المسحوب عليه عن دفع قيمة الكمبيالات المستحقة ، يقوم البنك بردها للعميل بعد عمل بروتستو عدم الدفع دون الرجوع الى العميل ، والبروتستو هو إثبات توقف المسحوب عليه عن الدفع عن طريق المحكمة المختصة ، هذا ويُحمل العميل بمصروفات وعمولة البروتستو ويطالبه البنك باتخاذ أحد الإجراءات التالية :

١. سداد قيمة الكمبيالات المرفوضة نقداً.
٢. تقديم كمبيالات بدلاً من المرفوضة لتغطية الضمان .
٣. تخفيض القيمة الإجمالية للقروض بما يتناسب مع قيمة الكمبيالات المرفوضة وفقاً للنسبة المتفق عليها بين قيمة الضمان وحدود القرض.

وتكون قيود اليومية كما يلى :

أ. تخفيض القيد النظامى بقيمة الكمبيالات المرفوضة نظراً لردها للعميل :

بيان	دائن	مدين
د/ مودعى كمبيالات برسم التأمين		××
د/ كمبيالات برسم التأمين	××	

ب. إثبات مصاريف البروتستو :

بيان	دائن	مدين
د/ مصاريف البروتستو		××
د/ الخزينة	××	

ج. تحميل مصاريف البروتستو على الحساب الجارى المدين للعميل :

بيان	دائن	مدين
د/ الحسابات الجارية المدينة/ ضمان كمبيالات		××
د/ مصاريف البروتستو	××	
د/ عمولة البروتستو	××	

د. إذا قام العميل بسداد قيمة الكمبيالات المرفوضة نقداً :

بيان	دائن	مدين
د/ الخزينة		××
د/ الحسابات الجارية المدينة/ ضمان كمبيالات	××	

هـ. إذا تقدم العميل بكمبيالات جديدة بدلاً من المرفوضة يتم عمل قيد نظامى بالاستلام بقيمة الكمبيالات الجديدة :

بيان	دائن	مدين
د/ كمبيالات برسم التأمين		xx
مودعى كمبيالات برسم التأمين	xx	

و. إذا لم يتقدم العميل بكمبيالات جديدة لا يتم أى تسجيل بالدفاتر ولكن تخفض قيمة حدود الاعتماد (قيمة الكمبيالات المقدمة للتأمين بعد طرح المرفوض منها \times نسبة التسليف) فينتج حد الصرف الذى يجب ألا يتعداه السحب .

(٦) فى نهاية مدة القرض وقيام العميل بسداد رصيد حسابه الجارى المدين :

- عند السداد النقدى :

بيان	دائن	مدين
د/ الخزينة		xx
الحسابات الجارية المدينة/ ضمان كمبيالات	xx	

- إلغاء القيد النظامى بقيمة الكمبيالات المقدم كتأمين وتسليمها للعميل.

مثال :

العمليات التالية من بين العمليات التى قام بها قسم الأوراق التجارية بأحد

البنوك :

١. بلغت قيمة الكمبيالات التى أودعها العملاء برسم التأمين ١٩٠٠٠ ج .

٢. استحق على تلك الكمبيالات عمولة تحصيل قدرها ٥٠٠ ج والمصروفات ورسوم الدمغة ٢٠ ج .
٣. سحب العملاء نقداً من حساباتهم الجارية المدينة ١٢٥٠٠ ج .
٤. بلغت الفوائد الدائنة المستحقة للبنك فى نهاية الشهر ٥٥٠ ج .
٥. استحق خلال مدة القرض كمبيالات قيمتها ١٣٥٠٠ ج قام البنك بتحصيل ما قيمته ٧٥٠٠ ج نقداً والباقي رفض المسحوب عليهم الدفع وقام البنك بعمل بروتستو تكلف ٣٥٠ ج واستحق للبنك عمولة بروتستو ٨٠ ج قيدت على الحسابات الجارية للعملاء .
٦. قام العملاء بسداد نصف الكمبيالات المرفوضة نقداً وأودعوا مقابل النصف الآخر كمبيالات جديدة .

المطلوب :

- أ. إثبات العمليات السابقة فى اليومية المركزية للبنك .
- ب. تصوير ح/ الحسابات الجارية المدينة/ضمان كمبيالات .

الحل

أولاً: إثبات العمليات في اليومية المركزية للبنك

بيان	دائن	مدين
د/ كمبيالات برسم التأمين د/ مودعى كمبيالات برسم التأمين استلام الكمبيالات كضمان للقرض	١٩٠٠٠	١٩٠٠٠
د/ الحسابات الجارية المدينة/ضمان كمبيالات د/ عمولة تحصيل الكمبيالات د/ مصاريف ورسوم الدمغة عمولة تحصيل الكمبيالات ومصاريف ورسم الدمغة	٥٠٠ ٢٠	٥٢٠
د/ الحسابات الجارية المدينة/ضمان كمبيالات د/ الخزينة سحب جزء من الاعتماد (القرض)	١٢٥٠٠	١٢٥٠٠
د/ الحسابات الجارية المدينة/ضمان كمبيالات د/ الفوائد الدائنة تعليق الحساب الجارى بقيمة الفوائد المستحقة على القرض	٥٥٠	٥٥٠
د/ الخزينة د/ الحسابات الجارية المدينة/ضمان كمبيالات استخدام قيمة الكمبيالات التى تم تحصيلها فى سداد جزء من القرض	٧٥٠٠	٧٥٠٠

د/ مودعى كمبيالات برسم التأمين د/ كمبيالات برسم التأمين إلغاء القيد النظامى بقيمة الكمبيالات المرفوضة والمحصلة	١٣٥٠٠	١٣٥٠٠
د/ مصاريف البروتستو د/ الخزينة إثبات مصاريف البروتستو	٣٥٠	٣٥٠
د/ الحسابات الجارية المدينة/ضمان كمبيالات د/ مصاريف البروتستو د/ عمولة البروتستو تحميل الحسابات الجارية بقيمة مصاريف وعمولة البروتستو	٣٥٠ ٨٠	٤٣٠
د/ الخزينة د/ الحسابات الجارية المدينة/ضمان كمبيالات إيداع قيمة بعض الكمبيالات المرفوضة نقداً وتخفيض الحساب الجاري	٣٠٠٠	٣٠٠٠
د/ كمبيالات برسم التأمين د/ مودعى كمبيالات برسم التأمين إيداع كمبيالات جديدة بدلاً من المرفوضة	٣٠٠٠	٣٠٠٠

ثانياً: تصوير د/ الحسابات الجارية المدينة/ضمان كمبيالات :

د/ الخزينة	٧٥٠٠	د/عمولة تحصيل كمبيالات	٥٠٠
د/ الخزينة	٣٠٠٠	د/ مصاريف ورسوم دمغة	٢٠
		د/ الخزينة	١٢٥٠٠
		د/ الفوائد الدائنة	٥٥٠
		د/ مصاريف وعمولة	
		البروتستو	٤٣٠
رصيد مرحل	٣٥٠٠		
	١٤٠٠٠		١٤٠٠٠

القروض بضمان البضائع

- في حالة تقديم العميل للبنك بضاعة كضمان تجرى نفس القيود المستخدمة في حالة تقديم الأوراق المالية كضمان مع مراعاة الاختلافات التالية :
١. استخدام د/ الحسابات الجارية المدينة/ ضمان بضائع بدلاً من د/ الحسابات الجارية المدينة/ ضمان أوراق مالية .
 ٢. لا تجرى أى قيود نظامية عند استلام البضاعة المقدمة كضمان بل يكفي بإثباتها بمذكرة أو فى دفاتر بيانية وبالتالي لا تجرى أى قيود نظامية عند رد البضاعة للعميل أو التصرف فيها بالبيع فى حالة عدم سداده ز
 ٣. فى حالة بيع البضاعة واستخدام حصيلة البيع فى السداد يكون القيد :

بيان	دائن	مدين
د/ الخزينة (ثمن البيع)		xx
د/ الحسابات الجارية المدينة /ضمان بضائع (الرصيد)	xx	
د/ عمولة البيع (بالعمولة)	xx	
د/ الحسابات الجارية للعملاء (بالباقى)	xx	

القروض بضمان شخصى والقروض بدون ضمان والقروض بضمان الودائع

تستخدم نفس القيود المستخدمة فى حالة الاقتراض بضمان أوراق مالية مع مراعاة الاختلافات التالية :

1. استخدام د/ الحسابات الجارية المدينة بضمان شخصى أو بدون ضمان أو بضمان الودائع بدلاً من د/ الحسابات الجارية المدينة / ضمان أوراق مالية.
2. لا توجد أى قيود نظامية ، ويتم إثبات ذلك بيانياً .
3. لا يوجد أى شئ يمكن بيعه فى حالة عدم سداد القرض وبالتالي يجب أن يسدد العميل القرض والفوائد (أى رصيد حسابه المدين) . إلا أنه فى حالة الودائع يقوم البنك بخصم رصيد الحساب الجارى المدين من د/ الودائع بالقيود التالى :

بيان	دائن	مدين
د/ الودائع لأجل		xx
د/ الحسابات الجارية المدينة /ضمان ودائع	xx	

القروض بضمان تنازلات

١. الضمان: لا توجد أى قيود .

٢. سحب مبالغ من القرض أو التسهيلات يكون القيد كما يلى :

بيان	دائن	مدين
د/ الحسابات الجارية المدينة/ ضمان تنازلات		xx
د/ الخزينة	xx	

٣. تحميل العميل بالفوائد والعمولة وأى مصاريف ، كما سبق فى الحالات

السابقة مع استخدام الحسابات الجارية المدينة بضمان تنازلات .

٤. عند استلام البنك لقيمة اى مستخلص ، يستقطع جزء منه كسداد للقرض

حسب نسبة السداد المتفق عليها للسداد ، ويضيف الباقي للحساب الجارى

الدائن للمقاول أو المورد ويكون القيد كما يلى :

بيان	دائن	مدين
د/ الخزينة		xx
د/ الحسابات الجارية المدينة/ ضمان تنازلات	xx	
د/ الحسابات الجارية للعملاء (الدائنة)	xx	

وهكذا يتم إجراء قيد مثل رقم (٤) عن استلام أى مستخلص الى أن يتم

سداد رصيد الحساب الجارى المدين بالكامل مع إعطاء الباقي للمقاول أو المورد أو

إضافته للحساب الجارى الدائن .

أسئلة وتطبيقات

- (١) وضح الفرق بين الحسابات الجارية المدينة والحسابات الجارية الدائنة .
- (٢) أذكر الإجراءات المستندية والمحاسبية المتعلقة بعملية التسليف بضمان الأوراق المالية .
- (٣) وضح مفهوم الحسابات النظامية المستخدمة في البنوك التجارية مع ذكر أمثلة لها .

- (٤) فيما يلي بعض العمليات الخاصة بمنح الائتمان بضمانات مختلفة والتي تمت خلال شهر مارس ٢٠٠٩ بأحد البنوك :

١. وصل البنك كمبيالات قيمتها ٦٠٠٠٠ ج (ضمان سلف) استحق عنها عمولة تحصيل ١٨٠ ج ومصاريف ورسوم دمغة ٣٠ ج قيدت على حسابات العملاء .

وقد بلغت مسحوبات العملاء من الحسابات الجارية المدينة (ضمان كمبيالات) خلال الفترة ٣٥٠٠٠ ج استحق عنها فوائد ٩٠٠ ج ومصاريف ادارية ٤٠ ج . وفي تاريخ استحقاق بعض الكمبيالات قام البنك بتحصيل ما قيمتها ١٨٠٠٠ ج نقداً ورفض المسحوب عليهم سداد كمبيالات قيمتها ٤٠٠٠ ج دفعت عنها مصاريف بروتستو ٢٠ ج وقد قام العملاء بإيداع أوراق جديدة بدلاً من المرفوضة .

٢. توقف أحد العملاء عن سداد رصيد حسابه الجارى مدين (ضمان أوراق مالية) البالغ ١٦٠٠٠ ج والمستحق عنه فوائد قيمتها ٤٠٠٠ ج ، فقام البنك ببيع أوراق مالية قيمتها الاسمية ٢٥٠٠٠ ج كانت مودعة كتأمين ، ووصل إخطار السمسار بتنفيذ البيع بمبلغ ٢٧٠٠٠ ج وعمولة سمسة ٧٠ ج استحق للبنك النصف وقد تم سداد المستحق للعميل نقداً .

المطلوب :

إجراء قيود اليومية اللازمة .

الحل

بيان	دائن	مدين
العملية الأولى		
د/ كمبيالات برسم التأمين		٦٠٠٠٠
د/ مودعى كمبيالات برسم التأمين	٦٠٠٠٠	
استلام كمبيالات تأمين سلف		
د/ الحسابات الجارية المدينة (ضمان كمبيالات)		٢١٠
د/ عمولة تحصيل الكمبيالات	١٨٠	
د/ رسم الدمغة	٣٠	
خصم عمولة تحصيل الكمبيالات ورسوم الدمغة من حساب العميل		

د/ الحسابات الجارية المدينة (ضمان كمبيالات) د/ الخزينة إثبات مسحوبات العملاء	٣٥٠٠٠	٣٥٠٠٠
د/ الحسابات الجارية المدينة (ضمان كمبيالات) د/ الفوائد المدينة د/ المصاريف الإدارية تحميل الحسابات الجارية بالفوائد والمصاريف	٩٠٠ ٤٠	٩٤٠
د/ الخزينة د/ الحسابات الجارية المدينة (ضمان كمبيالات) تخفيض السلفة بقيمة ما تم تحصيله من الكمبيالات	١٨٠٠٠	١٨٠٠٠
د/ مصاريف البروتستو د/ الخزينة إثبات مصاريف البروتستو	٢٠	٢٠
د/ الحسابات الجارية المدينة (ضمان كمبيالات) د/ مصاريف البروتستو تحميل العملاء بقيمة مصاريف البروتستو	٢٠	٢٠
د/ مودعي كمبيالات برسم التأمين د/ كمبيالات برسم التأمين إلغاء قيد استلام الكمبيالات بقيمة الكمبيالات المرفوضة والمحصلة	٢٢٠٠٠	٢٢٠٠٠

د/ كمبيالات برسـم التأمين		٤٠٠٠
د/ مودعى كمبيالات برسـم التأمين	٤٠٠٠	
إيداع كمبيالات بدلاً من المرفوضة		
العملية الثانية		
د/ سماسرة الأوراق المالية		٢٧٠٠٠
د/ أوامر بيع أوراق مالية منفذة	٢٧٠٠٠	
وصول إخطار السمسار بتنفيذ البيع		
د/ أوامر بيع أوراق مالية منفذة		٢٧٠٠٠
د/ الحسابات الجارية المدينة (ضمان أوراق مالية)	٢٠٠٠٠	
د/ سماسرة أوراق مالية	٣٥	
د/ عمولة بيع أوراق مالية	٣٥	
د/ الخزينة (الباقى)	٦٩٣٠	
خصم قيمة السلفة والفوائد والعمولة والسمسرة ورد الباقي للعميل نقداً		
د/ مودعى أوراق مالية برسـم التأمين		٢٥٠٠٠
د/ أوراق مالية برسـم التأمين (القيمة الاسمية)	٢٥٠٠٠	
إلغاء القيد النظامى الخاص باستلام الأوراق المالية كضمان سلف		

(٥) فيما يلي العمليات التي قام بها قسم الأوراق التجارية في أحد البنوك والخاصة بالتسليف بضمان الكمبيالات :

١. بلغت قيمة الكمبيالات التي أودعها عملاء البنك كتأمين سلف ٦٠٠ ألف جنيه وتبلغ القيمة التسليفية لها في حدود ٧٠٪ من قيمتها ، وقد بلغت عمولة البنك عن تحصيل هذه الكمبيالات ١٠٠٠ ج ، ومصروفات البريد ٥٠ ج قيدت على الحسابات الجارية للعملاء .

٢. بلغت مسحوبات العملاء نقداً من حساباتهم المدينة ١٥٠ ألف جنيه واحتسب البنك عنها فوائد قيمتها ١٢٠٠٠ ج .

٣. قام البنك بتحصيل ما قيمته الاسمية ٢٠٠ ألف جنيه من هذه الكمبيالات ، كما بلغت قيمة الكمبيالات المرفوضة ٥٠٠٠٠ ج وبلغت مصاريف البروتستو التي دفعها البنك عنها ٥٠ ج .

٤. قام بعض العملاء بسداد جانب من الكمبيالات المرفوضة والتي بلغت قيمتها ٢٠٠٠٠ ج ، وقام البعض الآخر فقد قدموا كمبيالات جديدة قيمتها ١٥٠٠٠ ج وذلك مقابل استرداد الكمبيالات المرفوضة .

المطلوب :

إثبات العمليات السابقة في دفتر يومية البنك .

(٦) ظهرت الأرصدة التالية فى دفاتر أحد البنوك التجارية فى يوم ١٥/١٠/٢٠٠٩:

٢٠٠٠٠٠ ج د/ كمبيالات برسم التأمين

٢٠٠٠٠٠ ج د/ مودعى كمبيالات برسم التأمين

١٢٠٠٠٠ ج د/ الحسابات الجارية المدينة (ضمان كمبيالات)

وقد تمت العمليات التالية فى نفس اليوم :

١. بلغت قيمة الكمبيالات المقدمة للبنك ضماناً للحصول على قروض ٨٠٠٠٠٠ ج ، وقد وافق البنك على الإقراض بضمانها على أن يكون هامش الأمان بالنسبة للكمبيالات ٣٠٪ من قيمة الضمان ، وتم فتح حسابات جارية مدينة بضمانها . وقد بلغت مسحوبات العملاء النقديو من الاعتماد المفتوح الحد الأقصى المصرح به للمديونية وحُسب عنها فوائد قيمتها ٤٠٠٠ ج .

٢. قام البنك بتحصيل كمبيالات ضمان سلف حل ميعاد استحقاقها بمبلغ ١٨٠٠٠٠ ج نقداً ، وقيدت القيمة لحسابات العملاء .

٣. رفضت كمبيالة (ضمان سلف) بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ج ، فاتخذ البنك إجراء البروتستو اللازم وتكلف ٨٥ ج واعد للعميل الكمبيالة المرفوضة.

٤. قام بعض العملاء بتقديم كمبيالات جديدة بمبلغ ١٦٠٠٠٠ ج ، كما قاموا بسداد جزء من السلف الخاصة بهم قيمته ١٢٠٠٠٠ ج نقداً ، وسلمت لهم كمبيالات سبق تسلمها بمبلغ ٤٠٠٠٠ ج .

المطلوب :

(أ) إثبات العمليات السابقة فى دفتر يومية البنك .

(ب) تصوير الحسابات التالية :

- كمبيالات برسم التأمين .

- مودعى كمبيالات برسم التأمين .

- الحسابات الجارية المدينة (ضمان كمبيالات).

(٧) فيما يلى العمليات التى تمت بقسم الأوراق المالية بأحد البنوك والخاصة بالتسليف بضمان الأوراق المالية :

١. بلغت القيمة الاسمية للأوراق المالية المقدمة للبنك كتأمين سلف ٥٠٠٠٠ ج ، وقد قررت إدارة منح الائتمان أن تكون نسبة التسليف لهذه الأوراق ٤٠٪ .
وقد بلغت مسحوبات العملاء من حساباتهم المدينة ١٢٠٠٠ ج حسب البنك عنها فوائد ١٠٠٠ ج .

٢. بلغت قيمة الأوراق المالية المودعة برسم التأمين مبلغ ٢٦٠٠٠ ج والقيمة التسليفية لهذه الاوراق ٨٠٪ من قيمتها ، وبلغ جملة ما سحبه العملاء نقداً ١٨٠٠٠ ج وفوائدها ٨٥٠ ج كما بلغت العمولة والمصاريف ١٥٠ ج .

٣. بلغ رصيد الحسابات الجارية المدينة (ضمان أوراق مالية) الذى استحق وسدده العملاء ٩٠٠٠ ج ، وبلغت الأرصدة التى استحق ولم تسدد فى مواعيدها

٤٠٠٠ ج مما اضطر البنك الى بيع أوراق مالية ضمان لهذه الأرصدة بمبلغ
٤٥٠٠ ج وبلغت عمولة البيع والسمسة لهذه الأوراق ٥٠ ج وسدد الباقي للعميل
نقداً.

المطلوب :

إجراء قيود اليومية للعمليات السابقة.

الفصل الثالث

خصم (قطع) الكمبيالات

بعد دراستك لهذا الفصل تكون قادراً على التعرف على كل من :

- مفهوم خصم الكمبيالات .
- الإجراءات المستندية والمحاسبية لعملية خصم الكمبيالات .
- المعالجة المحاسبية لعملية خصم الكمبيالات وإعادة خصمها .

مفهوم خصم الكمبيالات

تعتبر عملية خصم الكمبيالات نوع من أنواع التسهيلات التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها بهدف إمدادهم برأس المال السائل حيث يستطيع العميل خصم أو قطع الكمبيالات التي يملكها قبل موعد الاستحقاق نظراً لحاجته الى نقدية عاجلة مقابل تنازله عن ملكيتها بتظهيرها لأمر البنك ، ويحصل من البنك على القيمة الحالية في تاريخ الخصم .

والمقصود بعمليات الخصم أن يقدم العميل للبنك كمبيالات تستحق بعد أجل معين ويحصل على قيمتها الحالية نقداً أو بفتح " اعتماد خصم " للعميل فى حدود مبلغ القيمة الحالية للكمبيالة ولا يجوز تجاوزه ، ويكون الفرق بين القيمة الاسمية للكمبيالات وقيمتها الحالية هو مصروفات الخصم أو ما يطلق عليه فى العرف التجارى " الأجيو " وهو مكون من ثلاثة عناصر :

١ . الفائدة أو سعر الخصم

تحسب الفائدة على أساس القيمة الاسمية للكمبيالة عن المدة من تاريخ الخصم حتى تاريخ الاستحقاق مضافاً إليها يوماً أو أكثر وفقاً لمكان استحقاق الدفع والاعتبارات القانونية ويطلق عليها أيام مهلة السداد قبل اتخاذ الاجراءات القانونية فى حالة رفض المسحوب عليه سداد قيمتها ، ويحدد سعر الخصم البنك المركزى .

وفى حالة خصم الكمبيالات يتقاضى البنك الفوائد عن الفترة من تاريخ الخصم وحتى تاريخ استحقاقها فور الخصم وسواء قام العميل بالسحب من القيمة

الحالية للكمبيالات المخصومة – المضافة لحسابه الجارى – فوراً أو أرجأ ذلك ،
بخلاف الحال فى التسهيلات بضمان الكمبيالات إذ أن الفوائد يبدأ فى احتسابها بعد
السحب من حساب العميل وبالقدر الذى تم استخدامه فقط .

٢ . العمولة

تحدد العمولة وفقاً لتعريف أسعار الخدمات المصرفية لكل بنك ، وعادة ما
تكون بنسبة من القيمة الاسمية للكمبيالة بصرف النظر عن المدة وتشمل عنصرين:
- مقابل ما يتحمله البنك من مخاطر .
- عمولة البنك مقابل ادارته لعملية الخصم .

٣ . المصروفات

تشمل المصروفات التى يتحملها البنك نتيجة عملية الخصم (رسوم الدمغة
، المطبوعات ، الاستعلامات ،) والمصروفات التى يتحملها نتيجة القيام
بتحصيل الكمبيالات فى تاريخ الاستحقاق .

وجدير بالذكر أن الكمبيالات المخصومة تعتبر أصل من أصول البنك
فمجرد قبولها ووضع قيمتها تحت تصرف العميل تُقيد كما لو كانت أصول مشتراه
مع الاحتفاظ بحق البنك فى الرجوع على العميل فى حالة عدم الدفع فى تاريخ
الاستحقاق . بمعنى أن تنازل العميل عن ملكية الكمبيالات لا يغير من مسؤوليته إذا
توقف المسحوب عليه عن الدفع فى ميعاد الاستحقاق .

ففى حالة عدم تحصيل الكمبيالات يرجع البنك الى العميل ويتقاضى قيمتها منه سواء نقداً أو بقيدها على حسابه الجارى .

هذا وقد يقوم البنك بإعادة خصم الكمبيالات لدى البنك المركزى بناء على الشروط الخاصة المحددة لذلك مقابل عمولة أقل قليلاً من العمولة التى يحصل عليها من عملائه .

الإجراءات المستندية والمحاسبية لعملية خصم الكمبيالات

يتم العمل فيما يتعلق بخصم الكمبيالات على النحو التالى :

(١) يحرر العميل حافظة خصم كمبيالات يذكر بها جميع البيانات المتعلقة بالكمبيالات مثل رقم الكمبيالة ، تاريخ الاستحقاق ، اسم المسحوب عليه ، قيمة الكمبيالة ... الخ . هذا ويتم ترتيب الكمبيالات بحسب تواريخ استحقاقها ، وتوجد فى حافظة خصم الكمبيالات بعض البيانات الخاصة بالخصم مثل الأيام الباقية على استحقاق الكمبيالة ، وقيمة الأيجو وصافى القيمة التى ستصرف للعميل مع إقرار من العميل بصحة الكمبيالات وجديتها واستعداده لدفع قيمتها فى حالة امتناع المسحوب عليه عن الوفاء بالقيمة .

(٢) يقدم العميل الحافظة الى الموظف المختص مرفقاً بها الكمبيالات المراد خصمها بعد تظهيرها تظهيراً ناقلاً للملكية لحساب البنك ، والذى يقوم بدوره بمراجعة الحافظة مع الكمبيالات المرفقة للتأكد من مطابقة البيانات بالحافظة مع الكمبيالات المرفقة وأنها سليمة من الناحية الشكلية والقانونية .

(٣) يقوم الموظف المختص بتسليم الحوافظ لقسم الاستعلامات لإجراء الاستعلام اللازم عن العميل وتسجيلها على بطاقة خاصة ترفق بالحافظة ثم تعرض الحوافظ على المختصين بقسم الائتمان لإقرار أو عدم اقرار الخصم .

(٤) إذا ما وافق البنك على الخصم فإن العميل يحصل على قيمة الكمبيالة بعد استئزال قيمة الأجيو إما نقداً أو تقيد لحسابه الجارى سواء كان حساباً مديناً أو دائناً .

(٥) يقوم الموظف المختص بقسم الأوراق التجارية بإعداد كشوف تفصيلية عن الكمبيالات المخصومة وتصنيفها بحسب مكان المسحوب عليهم (المكان الذى يتم فيه التحصيل) حيث تستخدم هذه الكشوف للقيد فى " دفتر يومية كمبيالات مخصومة " ودفتر استاذ مساعد كمبيالات مخصومة بعد إجراء عملية المراجعة والتسجيل المركزى فى اليومية العامة واستاذ العام .

وتكون المعالجة المحاسبة لخصم الكمبيالات كما يلى :

(١) إثبات خصم الكمبيالات وتعلية صافى القيمة لحساب العميل :

بيان	دائن	مدين
د/ كمبيالات مخصومة		××
د/ الحسابات الجارية (أو الخزينة)	××	
د/ الأجيو	××	
د/ عمولة تحصيل الكمبيالات	××	

(٢) بعد إجراءات الخصم السابقة توضع الكمبيالات فى حوافظ خاصة ، ويمكن للبنك أن يتصرف فى الكمبيالات التى يخصمها بإحدى طريقتين :
أولاً: الاحتفاظ بالكمبيالات حتى ميعاد استحقاقها ثم تحصيلها .
ثانياً: إعادة خصم الكمبيالات لدى البنك المركزى .

أولاً : الاحتفاظ بالكمبيالات حتى ميعاد الاستحقاق

فى تاريخ استحقاق الكمبيالات المخصومة تتمثل مهمة البنك فى تحصيلها إما بمقره أو عن طريق الفروع أو المراسلين وتتبع نفس إجراءات تحصيل الكمبيالات السابق ذكرها ، والكمبيالات فى كل من تلك الحالات إما أن يتم تحصيلها أو رفضها :

تحصيل الكمبيالات بمقر البنك :

١. عند تحصيل الكمبيالات

بيان	دائن	مدين
د/ الخزينة		××
د/ كمبيالات مخصومة	××	

٢. فى حالة رفض الكمبيالات

إذا رفض المسحوب عليه سداد قيمة الكمبيالة يقوم البنك بعمل بروتستو دون طلب موافقة العميل من عدمه وخصم قيمة الكمبيالة المرفوضة ومصاريف وعمولة البروتستو من الحساب الجارى للعميل.

- إثبات دفع رسوم البروتستو

بيان	دائن	مدين
د/ مصاريف البروتستو		xx
د/ الخزينة	xx	

- الرجوع على العميل بقيمة الكمبيالات المرفوضة ومصاريف وعمولة

البروتستو :

بيان	دائن	مدين
د/ الحسابات الجارية		xx
د/ كمبيالات مخصومة	xx	
د/ مصاريف وعمولة البروتستو	xx	

ملحوظة : فى حالة عدم إمكانية قيد القيمة على حساب العميل يتم إجراء القيد التالى

مع عدم رد الكمبيالة :

بيان	دائن	مدين
د/ كمبيالات مخصومة برسم البروتستو		xx
د/ كمبيالات مخصومة	xx	

ثم تتخذ الإجراءات مع العميل لسداد قيمة الكمبيالة سواء بمعرفة البنك أو

بمعرفة إدارة القضايا .

ثانياً : إعادة خصم الكمبيالات

أحياناً قد يقوم البنك في حالة احتياجه الى سيولة نقدية بإعادة خصم الكمبيالات المخصومة لدى البنك المركزى وفقاً للشروط الخاصة بذلك مثل قصر المدة من تاريخ الخصم حتى تاريخ الاستحقاق ، وألا تقل القيمة الاسمية للكمبيالات عن مبلغ معين ، وأن يكون المدين ذو سمعة تجارية حسنة وأن تحمل الكمبيالة توقيعات ممتازة ... الخ .

وعادة ما يكون خصم الكمبيالات بواسطة البنك المركزى بمعدل فائدة أقل من معدل الفائدة الذى خصم به البنك التجارى تلك الكمبيالات لعميله حتى يستفيد البنك من الفرق بين المعدلين وتحتسب الفوائد فى إعادة الخصم على أساس المدة من تاريخ إعادة الخصم حتى تاريخ استحقاق الكمبيالات .

وتكون المعالجة المحاسبية لإعادة الخصم فى البنك على النحو التالى :

(١) عند قبول البنك المركزى إعادة خصم الكمبيالات وإضافة صافى القيمة لحساب البنك :

بيان	دائن	مدين
د/ البنك المركزى		xx
د/ الأجيرو		xx
د/ كمبيالات مخصومة	xx	

(٢) عند تحصيل الكمبيالات :

يتولى البنك المركزى تحصيل الكمبيالات وليس للبنك التجارى علاقة بذلك.

(٣) فى حالة رفض الكمبيالات :

إذا رفض المسحوب عليه سداد قيمة الكمبيالات ، يقوم البنك المركزى بعمل بروتستو ويرسل الى البنك التجارى إشعار خصم بقيمة الكمبيالات المخصوصة مضافاً إليها مصاريف وعمولة البروتستو ، والذي يقوم بدوره بخصمها من حساب عميله (مقدم الكمبيالات) لصالح البنك المركزى .
ويكون قيد اليومية على النحو التالى :

بيان	دائن	مدين
د/ الحسابات الجارية		xx
د/ البنك المركزى	xx	

مثال :

فيما يلى بعض العمليات التى تمت فى قسم الأوراق التجارية بأحد البنوك والخاصة بخصم الكمبيالات خلال السنة المالية :

١. خصم البنك كمبيالات تبلغ قيمتها ٥٠٠ ألف جنيه ، وقد بلغت مصروفات الخصم ١٧٥٠٠ ج وعمولة البنك عن تحصيل هذه الكمبيالات ٣٧٥ ج ، وقيد البنك المبلغ المستحق بالحسابات الجارية للعملاء.

٢. حصل البنك نقداً ما قيمته ٣٥٠ ألف جنيه من هذه الكمبيالات ، وقد رفض المسحوب عليهم سداد كمبيالات تبلغ قيمتها ٢٥ ألف جنيه ، وبلغت مصاريف البروتستو التي دفعها البنك ٧٥ ج ، وقد خصم قيمة الكمبيالات المرفوضة ومصاريف البروتستو من الحسابات الجارية للعملاء .

٣. قد أعاد البنك خصم ما قيمته ٧٠ ألف جنيه من هذه الكمبيالات لدى البنك المركزي وقد بلغت فوائد إعادة الخصم ٢٠٠٠ ج .

المطلوب :

إثبات العمليات السابقة في دفتر يومية البنك .

الحل

بيان	دائن	مدين
العملية الأولى :		
د/ كمبيالات مخصومة		٥٠٠٠٠٠
د/ الحسابات الجارية	٤٨٢١٢٥	
د/ الأيجو	١٧٥٠٠	
د/ عمولة تحصيل الكمبيالات	٣٧٥	
إثبات خصم الكمبيالات		

العملية الثانية :		
د/ الخزينة		٣٥٠٠٠٠
د/ كمبيالات مخصصة		
إثبات تحصيل الكمبيالات فى تاريخ استحقاقها	٣٥٠٠٠٠	
د/ مصاريف البروتستو		٧٥
د/ الخزينة		
دفع مصاريف البروتستو	٧٥	
د/ الحسابات الجارية		٢٥٠٧٥
د/ كمبيالات مخصصة		
د/ مصاريف البروتستو	٢٥٠٠٠	
خصم قيمة الكمبيالات المرفوضة ومصاريف البروتستو	٧٥	
من حسابات العملاء		
العملية الثالثة:		
د/ البنك المركزى		٦٨٠٠٠
د/ الأجيـو		٢٠٠٠
د/ كمبيالات مخصصة		
إعادة خصم بعض الكمبيالات لدى البنك المركزى	٧٠٠٠٠	

أسئلة وتطبيقات

- (١) وضح مفهوم خصم الكمبيالات . وهل هو نوع من أنواع الائتمان ؟
- (٢) ما المقصود بكلمة الأجيو ؟ وما هى عناصره ؟
- (٣) وضح الفرق بين كل من الأجيو الدائن و الأجيو المدين .
- (٤) بلغت قيمة الكمبيالات التى قدمت للخصم ٢٠٠ ألف جنيه وبلغ الأجيو عنها ٤٠٠٠ ج وعمولة التحصيل ١٠٠ ج وقيد المبلغ المستحق بالحسابات الجارية للعملاء ، وفيما يلى ما تم بخصوص تلك الكمبيالات :
- ١ . حصل البنك نقداً ما قيمته ٥٠٠٠٠ ج .
 - ٢ . رفض المسحوب عليهم سداد ما قيمته ٣٠٠٠٠ ج وقد سدد البنك عنها مصاريف بروتستو ٤٠ ج ، وقد خصم البنك قيمة هذه الكمبيالات ومصاريف البروتستو من الحسابات الجارية للعملاء وإعاد الكمبيالات المرفوضة .
 - ٣ . اعد البنك خصم ما قيمته ٢٠٠٠٠ ج لدى البنك المركزى وقد بلغ الأجيو المدين (أجيو إعادة الخصم) ٤٠٠ ج وقد قام البنك المركزى بتحصيل قيمة هذه الكمبيالات فيما عدا ما قيمته ٥٠٠٠ ج رفض المسحوب عليهم سداد قيمتها ، ورجع البنك على عملائه وخصم مستحقاته مضافاً لها مصاريف البروتستو والتى تبلغ ١٥ ج وأعاد الكمبيالات المرفوضة .

المطلوب :

إثبات العمليات السابقة فى دفتر يومية البنك .

(٥) فى ٢٠/٩/٢٠٠٩ بلغ رصيد ح/ الكمبيالات المخصومة المبين فى ميزان المراجعة لبنك قناة السويس ٥٠٠٠٠ ج ، وقد تمت العمليات الآتية فى نفس اليوم :

١. بلغت القيمة الاسمية للكمبيالات المقدمة للخصم ٤٠٠٠٠ ج سدد البنك ٥٠٪ من صافى القيمة نقداً وأضاف الباقي لصالح عملاء الحسابات الجارية الدائنة ، علماً بأن الأچيو ١٠٠٠ ج وعمولة تحصيل الكمبيالات ٤٠٠ ج .

٢. حصل البنك نقداً كمبيالة سبق خصمها لديه قيمتها ٤٠٠٠ ج بينما رفضت كمبيالة أخرى قيمتها ٣٠٠٠ ج ، فقام البنك باجراء البروتستو اللازم وتكلف ٣٥ ج ورجع البنك على العميل مقدم الكمبيالة وخصم من حسابه الدائن جميع مستحقاته وأعاد له الكمبيالة المرفوضة .

٣. قام البنك باعادة خصم كمبيالة لدى البنك المركزى قيمتها ١٢٠٠٠ ج فتقاضى عنها البنك أچيو ٥٠٠ ج .

٤. وصل إخطار من البنك المركزى يفيد كمبيالة قيمتها ٤٠٠٠ ج سبق إعادة خصمها لديه ، وكانت مصاريف البروتستو التى تكلفها البنك المركزى ٢٠ ج ،

فرجع البنك على العميل مقدم الكمبيالة وخصم جميع مستحقاته من حسابه الدائن
وأعاد له الكمبيالة المرفوضة .

المطوب :

- أ. إثبات العمليات السابقة فى اليومية للبنك .
 - ب. تصوير د/ الكمبيالات المخصومة .
-

الفصل الرابع خطابات الضمان

بعد دراستك لهذا الفصل تكون قادراً على التعرف على كل من :

- مفهوم خطابات الضمان .
- أنواع خطابات الضمان .
- الإجراءات المستندية والمحاسبية لعمليات خطابات الضمان .
- المعالجة المحاسبية لعملية إصدار خطاب الضمان .

١ . مفهوم خطابات الضمان

خطابات الضمان عبارة عن خطابات يصدرها البنك لعملائه بناء على طلبهم يتعهد فيها بأن يدفع نيابة عن العميل مبلغاً من المال إذا ما طُلب بذلك ، وذلك عندما لا يتمكن العميل من الوفاء بالتزاماته قبل المستفيد خلال فترة محددة تحدد صراحة في خطاب الضمان .

هذا ويستجوب أن يكون لدى البنك الضمانات اللازمة قبل الاقدام على إصدار خطاب الضمان ، أهمها دراسة مركز العميل وسمعته ومدى الوفاء بالتزاماته ، حتى يكون البنك على بينة كاملة بكل ما يتعلق بالعميل ، وعلى ضوء البيانات المجمعة يحدد الغطاء الذى يكفى احتمالات المطالبة التى قد تحدث من قبل المستفيدين بسداد قيمة خطاب الضمان بالكامل .

وعند قيام البنك بدفع قيمة خطاب الضمان تقيد هذه القيمة على حساب العميل ويصبح مديناً للبنك بالقيمة الغير مغطاة ، لذلك فإن منح خطاب الضمان شأنه شأن أى عملية ائتمان يتطلب بحث المركز المالى للعميل والحرص التام .

هذا ويتقاضى البنك نظير اصداره لخطاب الضمان عمولة من العميل طالب الضمان ، وتختلف العمولة بالنسبة لكل خطاب ضمان باختلاف نوعه والغرض المقدم من أجله . وعادة ما تكون العمولة على شكل نسبة من القيمة الواردة فى الخطاب أو من رصيده اذا كان الضمان يتناقص نتيجة لمدفوعات العميل الى المستفيد .

وتستعمل خطابات الضمان فى حالات عديدة منها على سبيل المثال :

١. الاشتراك فى المناقصات والمزايدات العامة لضمان جدية العطاءات المقدمة.

٢. ضمان عن المجوهرات والأشياء الثمينة التى يرغب المسافر فى اصطحابها معه خارج القطر المصرى حتى تتحقق مصلحة الجمارك من عودته ومعه ما كان قد اصطحبه من مجوهرات .

٣. كضمان عن الآلات التى ترسل الى مصانعها فى الخارج لاصحابها وإعادتها مرة أخرى الى البلاد .

٤. كبديل لبوالص الشحن فى سحب البضائع من الجمارك عندما يرغب المستورد فى سحب بضاعته من الجمارك قبل استلامه لبوليصة الشحن خشية ما قد تتعرض له البضائع من تلف أو سرقة عند بقائها داخل الجمارك .

فى مثل الحالات السابقة تطلب الجهة صاحبة الشأن من المقاول أو المتعهد أو الراغب فى دخول مناقصة أو الخ ، بإيداع مبلغ تأمين بنسبة مئوية من قيمة المشروع أو البضائع طرفها ضماناً لقيامه بالتزاماته كاملة .

وقد يكون مبلغ التأمين المطلوب مبلغاً كبيراً من النقدية السائلة مما يؤدي الى تعطيل استثمار هذه الأموال ، هذا فضلاً عن المتاعب المحتملة عند استردادها ، ولذلك يلجأ العملاء الى البنك لمنحهم خطاباً يضمنهم لدى الجهة صاحبة الشأن بخصوص مبلغ التأمين أو التعهد . والبنك يعطى خطاب الضمان استناداً لما له من سمعة ومركز مالي قوى .

٢ . أنواع خطابات الضمان

تختلف خطابات الضمان باختلاف الغرض الذي تعد من أجله وفيما يلي أهم أنواع خطابات الضمان الشائعة الاستخدام :

١/٢ خطابات الضمان الابتدائية أو المؤقتة

تصدر الخطابات الابتدائية للاشتراك في المناقصات والمزايدات المعلنة ، والغرض من تقديمها اثبات حسن نية مقدم العطاء ودليل على أنه جاد في العرض المقدم منه ، وهي عادة تصدر بما يوازي ١٪ أو ٢٪ من قيمة العطاء حسب اشتراط الجهة المستفيدة ، ويظل الالتزام بالنسبة لمضمونها قائم لحين الانتهاء من البت في المناقصة .

وفي حالة رسو العطاء على العميل يُطالب بتقديم الضمان النهائي وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ اخطاره . وفي حالة عدم تقديم الضمان النهائي ، للجهة المستفيدة الحق في مصادرة قيمة الضمان الابتدائي أما في حالة عدم رسو العطاء على العميل فيعتبر خطاب الضمان لاغياً ويتعين اعادته للبنك ، وعادة ما يكون خطاب الضمان من هذا النوع صالحاً لمدة ثلاثة شهور .

٢/٢ خطابات الضمان النهائية

هى التى تصدر من البنك بناء على طلب عملائه لضمان حسن سير التنفيذ أو الانتهاء من الغرض الصادر من اجلها ويكون سارى المفعول حتى نهاية مدة التعاقد أو لمدة أطول اذا كان العقد خاصاً بتركيب الآت لتجربتها والتأكد من سلامة المشروع وتصدر البنوك هذا النوع بما يوازى ٥% أو ١٠% من قيمة العملية ، ولهذا الضمان نوعين :

الأول : تعهد صادر من البنك الى المستفيدين لضمان دفع مبلغ معين يعادل ٥% أو ١٠% من قيمة العملية التى رست بالفعل على العميل وذلك لمواجهة ما قد يرتكبه من مخالفات اثناء التنفيذ أو اهماله عن القيام بالتزاماته تجاه الجهة التى تعاقد معها .

الثانى : تعهد صادر من البنك الى المستفيدين لضمان عملائه فى سداد المبالغ التى تستحق عليهم من عمليات مختلفة (توريدات ، مقاولات ، سداد رسوم جمركية ، سداد ضرائب لحين الفصل فى القضايا ... الخ) .

ومدة سريان خطابات الضمان النهائية عادة مرتبطة بتاريخ انتهاء هذه العمليات وطبقاً للعقود المبرمة .

هذا ويراعى عند اصدار خطاب النهائى عن عملية سبق اصدار خطاب ضمان ابتدائى عنها أن ينص فى خطاب الضمان النهائى أنه لا يصبح سارى المفعول إلا بعد إعادة خطاب الضمان الابتدائى وملحقاته .

٣/٢ خطابات ضمان الدفعة المقدمة

هناك عمليات كبيرة تستند الى مقاولين أو شركات قطاع عام تحتاج الى سيولة للبدء فى تنفيذها ، مما يتطلب الحصول على دفعة نقدية مقدمة من الجهة المستفيدة ليتمكن الصرف منها على العملية ، ومقابل صرف القيمة المطلوبة تطلب هذه الجهة تقديم خطاب ضمان يضمن لصاحب العملية قيمة الدفعة النقدية المنصرفة للعميل . ولا يتم اصدار هذه الخطابات إلا بعد موافاة البنك واستلامه قيمة الدفعة المقدمة بموجب شيك لأمره ولحساب العميل حتى يمكن تجميعها فى " د/ تأمين خطابات الضمان " أو أن يقوم العميل باستيفاء التأمين النقدى المتفق عليه والعمولة بالكامل قبل تسليمه خطاب الضمان .

هذا ويتم تخفيض قيمة خطاب الضمان الدفعة المقدمة أولاً بأول (بنسبة الدفعة المقدمة) بما يتم تنفيذه من اعمال نظير هذه الدفعة .

٤/٢ خطابات الضمان الملاحية

هى خطابات الضمان التى تصدر من البنك للتخليص على البضائع موضوعها والتى يتم استيرادها من الخارج لحين ورود بوليصة الشحن الأصلية أى أنها بديل لهذه البوليصة .

٣ . غطاء خطابات الضمان

حين يصدر البنك خطاب ضمان بناء على طلب عميل معين يتخذ نفس الاحتياطات التي يتخذها حين يقدم قرض . فعند تقديم البنك خطاب الضمان لأحد عملائه فإنه يتحمل نتيجة ذلك مخاطر عدم تنفيذ هذا العميل للعمل الموكول له ، وفي هذه الحالة يطلب المستفيد من خطاب الضمان من البنك سداد القيمة ، ولتغطية هذه المخاطر المحتملة يطلب البنك من عملائه سداد جزء من قيمة الخطاب (غطاء) في صورة مبلغ نقدي أو تقديم أوراق مالية أو أى صورة أخرى يقبلها البنك كضمان للخطابات التي يصدرها ، وقد يكون الغطاء :

- **غطاء كامل** ... بكامل مبلغ خطاب الضمان ويتم تجنيبه في حساب خاص لا يختلط بباقي الأموال الخاصة بالعميل .
- **غطاء جزئى** ... ايداع نسبة معينة من المبلغ المضمون أو قيمة الخطاب.
- **بدون غطاء** ... وذلك لعملاء البنك من الشركات الكبرى والأفراد ذوى المركز المالى القوى .

هذا وتنقسم خطابات الضمان المصدرة عن طريق البنوك التجارية الى نوعين :

- **خطابات الضمان المحلية** وهى الصادرة من البنك بناء على طلب عملائه المحليين ولصالح جهات مستفيدة محلية .

- **خطابات الضمان الخارجية** وهى الصادرة بناء على طلب المراسلين بالخارج ولصالح جهات مستفيدة محلية ، وكذلك الصادرة بناء على طلب العملاء ولصالح جهات مستفيدة بالخارج .

وتتيح خطابات الضمان الخارجية أمام العديد سواء فى الخارج أو الداخل الاشتراك فى المناقصات والمزايدات والأعمال الدولية ، حيث يتم توسط أحد المراسلين فى الخارج والذى يقوم ببناءً على طلب عملائه بإصدار تعليماته للبنك المحلى نيابه عنه باصدار خطابات الضمان المطلوبة لصالح المستفيدين المحليين .

ومن الناحية العكسية يتلقى هؤلاء المراسلين تعليمات البنك المحلى باصدار خطابات الضمان المطلوبة من عملائه ولصالح المستفيدين بالخارج وتسليمها اليهم .

خطابات الضمان الخارجية توفر على مقدم الضمان القيام باجراءات تحويل العملة واستردادها ، وتحميه مما قد يتعرض له من خسارة نتيجة لاحتمال التغير فى أسعار العملة عند استرداد الضمان .

هذا ويتولى القيام باعمال خطابات الضمان قسم مستقل فى البنك يسمى "قسم خطابات الضمان" ، وسوف تقتصر فى هذا الجزء على تناول خطابات الضمان المحلية فقط دون الخارجية نظراً للتشابه الكبير فى المعالجة المحاسبية لكل منهما .

٤ . الإجراءات المستندية والمحاسبية لعمليات خطابات الضمان :

١/٤ يتقدم العميل الى الموظف المختص بقسم خطابات الضمان ويقوم باستيفاء الاستمارة المعدة لذلك متضمنة كافة البيانات اللازمة لإصدار الخطاب مثل قيمة خطاب الضمان ، والغرض منه ، ومدة سريانه ... الخ ، مع تعهد العميل بعدم جواز اعتراضه على قيام البنك بدفع قيمة خطاب الضمان أو جزء من قيمته إذا ما طُوبى بذلك .

٢/٤ يقوم الموظف المخصص بقسم الاستعلامات بفحص مركز العميل حتى يمكن تحديد نسبة التأمين المفروض حجزها على خطاب الضمان ، وبعد الموافقة يتم الاتصال بقسم مراكز العملاء للتأكد من وجود رصيد كافى بالحساب الجارى للعميل لتغطية نسبة التأمين والتأشير على طلب الاصدار بما يفيد سماح الحساب بخصم هذه القيمة ، ويتم تسجيل هذا الطلب فى " سجل طلبات الاصدار " .

٣/٤ يقوم قسم خطابات الضمان باعداد اشعار خصم من أصل وصورتين يرسل الأصل للعميل وترسل صورة للحسابات الجارية لخصم قيمة التأمين المحجوز على خطاب الضمان المصدر وكذا العمولة والمصاريف ورسوم الدمغة ويتم حفظ الصورة الثانية بالقسم فى " أجددة الاستحقاقات " ويتم ترتيب هذه الصور طبقاً لتواريخ استحقاقها حتى يتمكن القسم من متابعة خطابات الضمان التى استحققت ومتابعة استرداد هذه الضمانات من المستفيدين وذلك فى حالة عدم

ورود أى مطالبات بخصوصها فى حدود الصلاحية والعمل على إلغائها من سجلات البنك .

٤/٤ يحرر خطاب الضمان من أصل وصورة ، يسلم الأصل للعميل وتحفظ الصورة بقسم خطابات الضمان مع باقى الأوراق الأخرى المتعلقة بالعميل للقيّد بموجبها فى ملحق " يومية خطابات الضمان " وهو عبارة عن دفتر تحليلى تسجل فيه خطابات الضمان الصادرة من البنك ويشمل بيانات الخطابات مثل رقم خطاب الضمان ، تاريخ إصداره ، اسم الجهة الصادر لصالحها الخطاب ، اسم العميل ، قيمة الخطاب ، قيمة الغطاء ، مدة سريان خطاب الضمان ، طبيعة العملية التى صدر من أجلها الخطاب ... الخ .

٥/٤ يخصص قسم خطابات الضمان بطاقة لكل عميل يسجل بها الخطابات التى تصدر لحسابه والخطابات الملغاة ورصيد الخطابات ، وذلك لفرض الرقابة على قيمة الخطابات التى يمنحها البنك لأى عميل من عملائه .

هذا ويخطر البنك الجهة الصادر المستفيدة الصادر لصالحها خطاب الضمان تأييداً لهذا الإصدار .

وتكون المعالجة المحاسبية فى دفتر يومية البنك على النحو التالى :

(١) إصدار خطاب الضمان :

أ. إثبات قيمة التأمين أو الغطاء المقدم من العملاء وكذا المصروفات والعمولة المستحقة خصماً من الحسابات الجارية للعملاء :

بيان	دائن	مدين
د/ الحسابات الجارية للعملاء		××
د/ تأمين خطابات الضمان (نسبة التأمين المقرر)	××	
د/ عمولة خطاب الضمان	××	
د/ مصاريف متنوعة ورسوم الدمغة	××	

وجدير بالذكر أنه لا يتم فتح د/ تأمين خطابات الضمان في حالة اصدار الخطاب بدون غطاء ويتم خصم العمولة والمصاريف والدمغة فقط من الحساب الجارى للعميل . وكذلك تُحصل العمولة مرة واحدة عن مدة الضمان كلها ويراعى تسوية العمولة المحصلة مقدماً بما يخص الفترات المالية .

ب. إثبات قيمة خطاب الضمان كاملة (قيد نظامي) :

بيان	دائن	مدين
د/ التزامات العملاء عن خطابات ضمان صادرة		××
د/ خطابات الضمان الصادرة	××	

(٢) زيادة خطاب الضمان :

- عند طلب العميل زيادة قيمة خطاب الضمان السابق اصداره عن طريق البنك يراعى ما يلى :
- أ. التأكد من أن العملية المصدر عنها الزيادة هي نفس العملية المصدر عنها خطاب الضمان السابق .
- ب. يتقدم العميل بطلب اصدار جديد بخصوص الزيادة .
- ج. يتم استيفاء نفس الدورة المستندية المتبعة عند اصدار خطاب الضمان الأصيلى وتجرى القيود المركزية على النحو التالى :

- إثبات قيمة التأمين أو الغطاء عن الزيادة فى قيمة الخطاب وكذا المصروفات والعمولة :

بيان	دائن	مدين
د/ الحسابات الجارية للعملاء		xx
د/ تأمين خطاب الضمان	xx	
د/ عمولة خطاب الضمان	xx	
د/ مصروفات متنوعة ورسوم الدمغة	xx	

- إجراء قيد نظامى بقيمة الزيادة فقط :

بيان	دائن	مدين
د/ التزامات العملاء عن خطابات ضمان صادرة		xx
د/ خطابات الضمان الصادرة	xx	

(٣) تخفيض خطاب الضمان

- يتم التخفيض بالنسبة لخطابات الضمان الدفعة المقدمة وذلك بالشروط الآتية:
- لا يتم التخفيض إلا بعد موافاة البنك بموافقة الجهة المستفيدة على التخفيض .
 - أو موافاة البنك عن طريق العميل بصورة من المستخلص المنصرف للعميل عن العمليات التي قام بتنفيذها والمعتمد من الجهة المستفيدة .
 - يجب التأكد من ورود شيك بصافى قيمة المستخلص المنصرف.
 - يتم تخفيض خطاب الضمان بنسبة الدفعة المقدمة.

وتكون قيود اليومية على النحو التالي :

- الغاء القيد النظامى بقيمة التخفيض فى خطاب الضمان فقط :

بيان	دائن	مدين
د/ خطاب الضمان الصادرة		xx
د/ التزامات العملاء عن خطابات ضمان صادرة	xx	

- رد نسبة التأمين السابق جزها عن القيمة المخفضة فقط وتعليقها على

الحساب الجارى للعميل :

بيان	دائن	مدين
د/ تأمين خطابات الضمان		xx
د/ الحسابات الجارية للعملاء	xx	

(٤) تجديد خطاب الضمان :

فى حالة طلب المستفيدين الصادر لصالحهم خطابات الضمان تجديد هذه الضمانات يقوم البنك باجراء التجديد اللازم وذلك دون الرجوع الى العملاء ، وفى بعض الحالات الاستثنائية قد يرى البنك اخطار العميل بهذا التجديد وحثه على إنهاء موضوع هذه الخطابات مع الجهة المستفيدة .

ويقوم قسم خطابات الضمان باعداد اشعار خصم من أصل وصورتين يرسل الأصل للعميل وترسل صورة لقسم الحسابات الجارية لخصم قيمة العمولة المستحقة على التجديد والمصروفات الأخرى ، ويتم حفظ الصورة الثانية بالقسم ، على أن يتم اثبات التجديد فى سجلات القسم المختلفة ولا يتم استيفاء رسوم دمغة على تجديد خطاب الضمان .

وتكون قيود اليومية على النحو التالى :

- القيود النظامية :

لا تجرى أية قيود نظامية فى هذه الحالة .

- اثبات خصم العمولة والمصروفات الخاصة بالتجديد من الحساب الجارى للعميل:

بيان	دائن	مدين
د/ الحسابات الجارية للعملاء		××
د/ عمولة خطابات الضمان	××	
د/ مصاريف متنوعة	××	

(٥) إلغاء خطاب الضمان :

يتم إلغاء خطابات الضمان فى الحالات الآتية :

- عند إعادة الجهة المستفيدة لخطاب الضمان السابق اصداره .
- عند انتهاء مدة خطاب الضمان وعدم مطالبة الجهة المستفيدة بالتجديد أو المصادرة (فى حالة وفاء العميل بالتزاماته) خلال صلاحية خطاب الضمان ، حيث يقوم قسم خطابات الضمان بحصر خطابات الضمان التى انتهت واخطار المستفيدين بإلغاء خطاب الضمان وطلب إعادته للبنك .

وتكون قيود اليومية على النحو التالى :

أ. إلغاء القيد النظامى بقيمة الخطابات الملغاة :

بيان	دائن	مدين
د/ خطابات الضمان الصادرة		××
د/ التزامات العملاء عن خطابات ضمان صادرة	××	

ب. رد التأمين السابق حجزه للعملاء عن خطابات الضمان الملغاة :

بيان	دائن	مدين
د/ تأمين خطابات الضمان		××
د/ الحسابات الجارية للعملاء	××	

(٦) مصادرة خطاب الضمان :

فى حالة عدم قيام العميل بتنفيذ التزاماته قبل المستفيد ، يقوم البنك بدفع قيمة خطاب الضمان الصادر لصالحه واسترداد خطاب الضمان .
وتكون قيود اليومية على النحو التالى :
أ. الغاء القيد النظامى الخاص باصدار خطاب الضمان :

بيان	دائن	مدين
د/ خطابات الضمان الصادرة		××
د/ التزامات العملاء عن خطابات ضمان صادرة	××	

ب. سداد قيمة خطاب الضمان للمستفيد :

بيان	دائن	مدين
د/ تأمين خطابات الضمان (التأمين السابق جزه)		××
د/ الحسابات الجارية للعملاء (الجزء الباقي من الخطاب)		××
د/ الخزينة (فى حالة السداد نقداً)	××	
أو د/ الحسابات الجارية (فى حالة الإضافة لحساب العميل)	××	
أو د/ شيكات مستحقة الدفع (قيمة المسدد للجهة المستفيد بشيك)	××	

ملحوظة :

إذا لم يكن بحساب جارى العميل رصيد يسمح بالصرف فيثبت البنك القيمة المتبقية من خطاب تحت التحصيل ويطالب العميل بسداده ويجرى القيد التالى :

بيان	دائن	مدين
د/ تأمين خطابات الضمان		xx
د/ مدينون نظير خطابات ضمان (تحت التحصيل)		xx
د/ الخزينة	xx	
أو د/ الحسابات الجارية (جاري المستفيد)	xx	
أو د/ شيكات مستحقة الدفع	xx	

خطابات الضمان الصادرة بناء على طلب فرع آخر :

قد يطلب أحد فروع البنك اصدار خطابات ضمان لصالح عملائه وؤلك فى الحالات الآتية :

- اصدار خطاب ضمان ملاحى اذا كان الاعتماد المستندى الخاص بهذا الضمان مفتوح لدى فرع آخر .
- عدم مزاولة الفرع عمليات اصدار خطابات ضمان .
- وجود الجهة الصادر لصالحها خطاب الضمان بمنطقة الفرع المطلوب منه اصدار الضمان .

وتكون قيود اليومية على النحو التالى :

اولاً: فى دفاتر الفرع الصادر لخطاب الضمان :

- إثبات اصدار خطابات الضمان نيابة عن الفروع (قيد نظامي):

بيان	دائن	مدين
د/ التزامات الفروع المحلية عن خطابات ضمان		xx
د/ خطابات الضمان الصادرة	xx	

ثانياً: فى دفاتر الفرع طالب الاصدار :

يتولى الفرع خصم قيمة التأمين والعمولة والمصرفوات الأخرى من الحسابات الجارية لعملائه ويتم التسجيل فى دفاتره على النحو التالى :

- خصم قيمة التأمين والعمولة والمصرفوات من الحسابات الجارية للعملاء :

بيان	دائن	مدين
د/ الحسابات الجارية للعملاء		xx
د/ تأمين خطابات الضمان		
د/ عمولة خطابات الضمان		
د/ مصاريف متنوعة ورسوم دمغة		

ويجب مراعاة تسوية العمولة والمصرفوات مع الفرع مصدر الخطاب .

- إثبات تنفيذ خطاب الضمان (قيد نظامي) :

بيان	دائن	مدين
د/التزامات العملاء عن خطابات ضمان		xx
د/ خطابات ضمان لصالح فروع محلية	xx	

مثال :

فيما يلي بيان ببعض العمليات التي تمت بقسم خطابات الضمان خلال شهر يناير بأحد البنوك التجارية :

١ . طلب أحد العملاء من البنك اصدار خطاب ضمان لصالح إحدى الشركات بمبلغ ٣٠٠٠٠ ج مقابل سداد ٨٠٪ من القيمة خصماً من حسابه الجارى ، وقد بلغت عمولة البنك ٨٠ ج ورسوم الدمغة ١٠ ج قيدت على الحساب الجارى.

في نهاية المدة المقررة لخطاب الضمان ، قام العميل بتنفيذ التزامه قبل المستفيد واسترد البنك خطاب الضمان و اضاف قيمة غطائه لحساب العميل.

٢ . اصدر البنك خطاب ضمان لأحد العملاء قيمته ١٥٠٠٠ ج بدون غطاء وقيد البنك على حساب العميل ٥٠ ج عمولة ، ٦ ج رسوم دمغة . وفي نهاية المدة المقررة لسريان مفعول خطاب الضمان تعذر على العميل تنفيذ التزاماته قبل المستفيد ، فقام البنك بسداد القيمة بشيك خصماً من الحساب الجارى للعميل.

٣ . تقدم أحد العملاء للبنك بمستخلص بمبلغ ٢٠٠٠٠ ج منصرف له عن العملية الصادر عنها خطاب الضمان الدفعة المقدمة ، وكانت قيمة الدفعة المقدمة بواقع ٢٠٪ من اجمالى قيمة العملية ، علماً بان قيمة التأمين على خطابات ضمان الدفعة المقدمة ٢٥٪ .

المطلوب :

إثبات العمليات السابقة فى دفتر يومية البنك .

الحل

قيود اليومية :

بيان	دائن	مدين
العملية الأولى : د/ الحسابات الجارية للعملاء		٢٤٠٩٠
د/ تأمين خطابات الضمان ٨٠٪	٢٤٠٠٠	
د/ عمولة خطابات الضمان	٨٠	
د/ رسوم الدمغة	١٠	
خصم قيمة الغطاء والعمولة والدمغة من الحساب الجارى للعميل.		
د/ التزامات العملاء عن خطابات ضمان صادرة		٣٠٠٠٠
د/ خطابات ضمان صادرة	٣٠٠٠٠	
إصدار خطاب الضمان		
د/ خطابات ضمان صادرة		٣٠٠٠٠
د/ التزامات العملاء عن خطابات ضمان صادرة	٣٠٠٠٠	
إلغاء خطاب الضمان لقيام العميل بتنفيذ التزاماته		
د/ تأمين خطابات الضمان		٢٤٠٠٠
د/ الحسابات الجارية للعملاء	٢٤٠٠٠	
رد قيمة الغطاء للعميل		

العملية الثانية :		
د/ الحسابات الجارية للعملاء		٥٦
د/ عمولة خطابات الضمان	٥٠	
د/ رسوم الدمغة	٦	
خصم قيمة العمولة ورسوم الدمغة من حساب العميل		
د/ التزامات العملاء عن خطابات ضمان صادرة		١٥٠٠٠
د/ خطابات ضمان صادرة	١٥٠٠٠	
إصدار خطاب الضمان		
د/ الحسابات الجارية للعملاء		١٥٠٠٠
د/ شيكات مستحقة الدفع	١٥٠٠٠	
مصادرة خطاب الضمان لعدم تنفيذ العميل التزاماته وسداد قيمة الخطاب بشيك للمستفيد خصماً على حساب العميل		
د/ خطابات ضمان صادرة		١٥٠٠٠
د/ التزامات العملاء عن خطابات ضمان صادرة	١٥٠٠٠	
إلغاء القيد النظامي الخاص بإصدار الخطاب		

<p>العملية الثالثة :</p> <p>د/ خطابات ضمان صادرة</p> <p>د/ التزامات العملاء عن خطابات ضمان صادرة</p> <p>تخفيض قيمة خطاب الضمان بنسبة الدفعة المقدمة عن المستخلص (قيمة المستخلص ٢٠٠٠٠ ج × نسبة الدفعة المقدمة ٢٠٪)</p>	<p>٤٠٠٠</p> <p>٤٠٠٠</p>	<p>٤٠٠٠</p>
<p>د/ تأمين خطابات ضمان</p> <p>د/ الحسابات الجارية للعملاء</p> <p>رد قيمة الغطاء للعميل (القيمة المعادلة لنسبة التخفيض)</p> <p>(قيمة التخفيض ٤٠٠٠ ج × نسبة التأمين المقرر ٢٥٪)</p>	<p>١٠٠٠</p> <p>١٠٠٠</p>	<p>١٠٠٠</p>

أسئلة وتطبيقات

- (١) ما المقصود بخطاب الضمان ؟ وما هي الحالات التي ستعمل فيها ؟
- (٢) " تختلف أنواع خطابات الضمان باختلاف الغرض الذي تعد من أجله " وضح ذلك .
- (٣) ما المقصود بالغطاء الكلى والغطاء الجزئي لخطاب الضمان ؟
- (٤) أذكر الدورة المستندية لاصدار خطاب الضمان ؟

(٥) فيما يلي بعض العمليات التي قام بها قسم خطابات الضمان بأحد فروع بنك مصر :

١. بلغت قيمة خطابات الضمان التي اصدرها البنك لعملائه ١٢٠٠٠ ج مغطاة بالكامل ، الربع نقداً والباقي خصماً من حسابات العملاء ، كما بلغت العمولة المستحقة عن الخطابات ٦٠٠ ج والدمغة ٩٠ ج .

في نهاية المدة المحددة للخطابات قام البنك بالغاء ما قيمته ٨٠٠٠ ج من هذه الخطابات لنهاية مدتها دون مطالبة ، كما قام بمصادرة الباقي نظراً لعدم وفاء العملاء بالتزاماتهم وسداد قيمتها للمستفيدين بموجب شيك .

٢. أصدر البنك خطاب ضمان قيمته ٤٠٠٠ ج بغطاء ٤٠٪ من قيمته وبلغت العمولة عليه ٢٠٠ ج والدمغة ٣٠ ج .

في نهاية المدة المحددة تم مصادرة هذا الخطاب وسداد المستحق للمستفيد نقداً ولم يكن بحساب جارى العميل سوى نصف القيمة المستحقة عليه .

٣. تقدم أحد المستفيدين الصادر لصالحهم خطابات ضمان قيمتها ٩٠٠٠ ج بطلب لتجديد هذه الخطابات وبلغت العمولة الخاصة بالتجديد ٥٠٠ ج والمصاريف ١٥ ج .

٤. تقدم أحد عملاء البنك بمستخلص يفيد تنفيذ ربع العملية البالغ قيمتها ١٠٠٠٠٠ ج الصادر عنها خطاب ضمان الدفعة المقدمة بواقع ٢٠٪ من إجمالي قيمة العملية علماً بأن قيمة التأمين على هذا الخطاب ٥٠٪ .

المطلوب :

إثبات العمليات السابقة في دفتر يومية البنك .

الحل

قيود اليومية :

بيان	دائن	مدين
العملية الأولى		
د/ الخزينة		٣٠٠٠
د/ الحسابات الجارية للعملاء		٩٦٩٠
د/ تأمين خطابات ضمان	١٢٠٠٠	
د/ عمولة خطابات ضمان	٦٠٠	
د/ رسوم الدمغة	٩٠	
تقديم قيمة الغطاء والعمولة والدمغة		

د/ التزامات العملاء عن خطابات ضمان صادرة د/ خطابات ضمان صادرة إصدار خطابات الضمان	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠
د/ خطابات ضمان صادرة د/ التزامات العملاء عن خطابات ضمان إلغاء خطابات الضمان لنهاية المدة المحددة ومصادرة الباقى	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠
د/ تأمين خطابات ضمان د/ الحسابات الجارية للعملاء د/ شيكات مستحقة الدفع رد التأمين للعملاء عن الخطابات المنتهية وسداد المستحق للمستفيدين عن الخطابات المصادرة	٨٠٠٠ ٤٠٠٠	١٢٠٠٠
العملية الثانية د/ الحسابات الجارية للعملاء د/ تأمين خطابات الضمان (٤٠٪) د/ عمولة خطابات ضمان د/ رسوم الدمغة تقديم قيمة الغطاء والعمولة والدمغة	١٦٠٠ ٢٠٠ ٣٠	١٨٣٠

د/ التزامات العملاء عن خطابات ضمان صادرة د/ خطابات ضمان صادرة إصدار خطاب الضمان (قيد نظامي)	٤٠٠٠	٤٠٠٠
د/ خطابات ضمان صادرة د/ التزامات العملاء عن خطابات ضمان إلغاء القيد النظامي لمصادرة الخطاب	٤٠٠٠	٤٠٠٠
د/ تأمين خطابات ضمان د/ الحسابات الجارية للعملاء د/ مدينون نظير خطابات ضمان د/ الخزينة سداد المستحق للمستفيدين	٤٠٠٠	١٦٠٠ ١٢٠٠ ١٢٠٠
العملية الثالثة د/ الحسابات الجارية للعملاء د/ عمولة خطابات ضمان د/ مصاريف خطابات ضمان خصم عمولة ومصاريف تجديد خطاب ضمان	٥٠٠ ١٥	٥١٥

العملية الرابعة		
د/ خطابات ضمان صادرة		٥٠٠٠
د/ التزامات العملاء عن خطابات ضمان	٥٠٠٠	
تخفيض قيمة خطاب ضمان بقيمة المستخلص (الربع) قيمة الخطاب ($١٠٠٠٠٠٠ \times ٢٠\%$) قيمة التخفيض ($٢٠٠٠٠ \times \frac{1}{4}$)		
د/ تأمين خطابات ضمان		٢٥٠٠
د/ الحسابات الجارية للعملاء	٢٥٠٠	
رد تأمين الجزء الخاص بالمستخلص ($٥٠٠٠ \times ٥٠\%$)		

(٦) أصدر أحد البنوك التجارية خطاب ضمان بناء على طلب أحد عملائه لصالح وزارة الزراعة بقيمة ١٠٠٠٠٠٠ ج لعملية توريد معدات زراعية ، وقام البنك بحجز غطاء خطاب الضمان بنسبة ٤٠٪ من الحساب الجارى الدائن للعميل وحسب عمولة بنسبة ٢٪ من قيمة الخطاب ، وقد تأخر العميل فى توريد بعض المعدات للوزارة فقامت بشرائها على حسابه بفرق سعر ٥٠٠٠٠٠ ج وفرضت عليه غرامة تأخير ١٠٠٠٠ ج ، ومصادرة خطاب الضمان ومطالبة البنك بمستحقاتها ، وقام البنك بإيداع القيمة لحساب الوزارة بالبنك المركزى ثم قام العميل بسداد المستحق عليه نقداً .

المطلوب :

إجراء قيود اليومية اللازمة .

(٧) فى أول مارس ٢٠٠٩ كان رصيد د/ التزامات العملاء عن خطابات ضمان صادرة بأحد البنوك التجارية ٢٥٠٠٠ ج وكانت سياسة البنك حساب الغطاء بالنسبة للخطابات التى يصدرها لعملائه بمعدل ٢٥٪ من قيمتها .
وقد تمت العمليات التالية خلال شهر مارس بقسم خطابات الضمان :

١. أصدر البنك خطابات ضمان بناء على طلب عملائه قيمتها ٦٠٠٠٠ ج وقد قام البنك بحجز الغطاء المستحق عليها من الحسابات الجارية بالنسبة المحددة ، كما بلغت عمولة البنك عن إصدار هذه الخطابات ١٥٠٠ ج ورسوم الدمغة ١٥ ج قيدت على حسابات العملاء .
٢. بلغت قيمة خطابات الضمان التى تم الغائها لنهاية المدة المحددة لها دون مطالبه ٣٥٠٠٠ ج خلال الفترة .
٣. قام البنك بسداد قيمة خطاب ضمان قيمته ١٦٠٠٠ ج صادر لحساب إحدى الوزارات بموجب شيك لعدم قيام العميل بالعملية المكلف بها .
٤. تقدم أحد العملاء للبنك بمستخلص بمبلغ ٣٠٠٠٠ ج منصرفه له عن العملية الصادر عنها خطاب ضمان الدفعة المقدمة ، وكانت قيمة الدفعة المقدمة بواقع ٣٠٪ من اجمالى قيمة العملية ، وقد تم دور التأمين للعميل نقداً (علماً بأن قيمة المستخلص توازى قيمة الأعمال المنفذة) .

المطلوب :

- أ) إثبات العمليات السابقة بدفتر اليومية للبنك .
- ب) تصوير د/ خطابات الضمان الصادرة .

الفصل الخامس

الإعتمادات المستندية

(استيراد / تصدير)

بعد دراستك لهذا الفصل تكون قادراً على التعرف على كل من :

- مفهوم الاعتماد المستندي .
- أطراف الاعتماد المستندي .
- أنواع الاعتمادات المستندية .
- طرق تغطية الاعتمادات المستندية .
- الاجراءات المستندية والمحاسبية لعمليات الاعتمادات المستندية/استيراد .
- المعالجة المحاسبية للاعتمادات المستندية/استيراد وفقاً لطريقة السداد (بالاطلاع / بالقبول) .
- الاجراءات المستندية والمحاسبية لعمليات الاعتمادات المستندية /تصدير .
- المعالجة المحاسبية للاعتمادات المستندية /تصدير وفقاً لطريقة السداد (بالاطلاع / بالقبول) .

١ . مفهوم الاعتماد المستندي

تختلف طبيعة التمويل بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الداخلية عنها فى حالة تمويل التجارة الخارجية ، ففى داخل الدولة الواحدة يجرى التعامل بعملة موحدة ، كما أن القوانين الاقتصادية والتجارية والنقدية مصدرها واحد ، هذا بالإضافة الى سهولة التعرف على المراكز المالية لأطراف التعامل ، وهذا فى مجموعه يساعد على سهولة تداول الأدوات الائتمانية بثتى أنواعها .

فى التجارة الخارجية ينعكس الحال حيث تتباين أنواع وقيم وقوة العملات المستخدمة ، كما تتباين النظم والقوانين التى تحكم عمليات الاستيراد والتصدير باختلاف الدول المتعاملة ، هذا فضلاً عن التباعد الجغرافى بين الدول .

ورغم التقدم الهائل فى وسائل النقل والاتصالات والمواصلات الدولية ، تتعدد عناصر المخاطر السياسية والتجارية والطبيعية فى مجال التجارة الخارجية على وجه العموم .

وأمام هذا الاختلاف فى طبيعة التمويل بين الداخل والخارج كانت البنوك أو التمويل المصرفى أحسن وأسرع الأدوات لتمويل وتسهيل أمور التجارة الخارجية.

وتعد من أهم الوظائف التى تؤديها البنوك التجارية لعملائها هى تمويل الصادرات والواردات بين الدول الأجنبية . وتوجد عدة وسائل لتمويل التجارة الخارجية إلا أن أهم هذه الوسائل وأكثرها شيوعاً هى الاعتمادات المستندية .

وتعتبر الاعتمادات المستندية من أهم أدوات الاتصال المالية والائتمانية بين المصدر والمستورد والتي تتميز بالأمن والبساطة وسعة الانتشار والاستعمال فى مجال التجارة الخارجية والتي تتم فى اطار القواعد والإجراءات الموحدة الصادرة من غرفة التجارة الدولية .

الاعتمادات المستندية عبارة عن تصريح من البنك التجارى (بناء على طلب العميل) فى بلد المستورد بفتح اعتماد لدى مراسل البنك فى بلد المصدر للوفاء بقيمة بضائع وارده من الخارج ومؤيد شحنها الى المستورد بمستندات الشحن اللازمة .

أى أن الاعتماد المستندى تعهد بالدفع عند تقديم المستندات التى تثبت انتقال الملكية للسلع موضوع المبادلات ، والبنك يأخذ عنها عمولة . ويشترط البنك لفتح الاعتمادات أن يدفع المستورد قيمة الاعتماد جزئياً أو كلياً حتى يكون عنده الضمان الكافى إذا تحمل مسئوليات قبل المصدر أو المستفيد .

مثال :

إذا فرض أن أحد المستوردين فى مصر يرغب فى استيراد بضائع من دولة أجنبية مثل إنجلترا ، فإن المستورد بمصر يتقدم الى بنكه طالباً منه فتح اعتماد مستندى لصالح المصدر فى إنجلترا ، وبموجب هذا الاعتماد فإن البنك يتعهد بدفع قيمة البضاعة المستوردة الى مراسله (فرع البنك أو أى بنك آخر) فى بلد المصدر بعد تقديم هذا المصدر الى المراسل المستندات الدالة على شحن البضاعة بالأصناف

المتفق عليها . وغالباً لا يدفع المستورد قيمة البضاعة إلا بعد وصول مستندات الشحن اليه بمصر .

من المثال السابق يتضح الدور الهام الذى تلعبه الاعتمادات المستندية فى التجارة الخارجية ، فالمستورد لا يدفع ثمن البضائع إلا بعد وصول مستندات شحن البضائع بالكميات والأصناف المتفق عليها ، وبذلك يتفادى تعطيل أمواله السائلة إذا ما اضطر الى إجراء تحويل الأموال للمصدر عند الاتفاق ، وكذلك يضمن أن ما يدفعه من أموال يدفعه مقابل بضائع بالأصناف والكميات المتفق عليها . وكذلك المصدر يكون عنده الضمان فى الحصول على ثمن هذه البضائع من مراسل البنك بمجرد تقديمه المستندات الدالة على شحن البضائع .

ومستندات الشحن التى يشترط فى طلب الاعتماد أن يكون الدفع فى مقابل تقديمها تشمل ما يلى :

- الفاتورة والتى يحررها المصدر متضمنة نوع البضاعة وكمياتها وسعر الوحدة منها والمصروفات المختلفة والقيمة المطلوب دفعها .
- شهادة جنسية البضاعة لبيان اسم البلد الذى تم فيه صنع البضاعة .
- وثيقة الشحن والتى تثبت أن البضاعة قد سُحنت فعلاً على الوسيلة الناقلة لها متضمنة كافة البيانات المتعلقة بالبضاعة ومكان ووقت وصولها ومصاريف الشحن .
- وثيقة التأمين ... توضح الجهة المؤمن طرفها على البضاعة وكيفية ومكان دفع التعويض فى حالة حدوث الضرر .

- قائمة الوزن وهى عبارة عن قائمة تفصيلية عن البضائع ووزنها وعدد الطرود التى تحتويها .
- الشهادة الصحية لإثبات صلاحية البضاعة وخلوها من المواد الضارة بالصحة إذا كانت البضائع المستوردة تتمثل فى مأكولات أو فى مواد تدخل فى صناعة المأكولات .

٢ . أطراف الاعتماد المستندى

تتعدد أطراف الاعتماد المستندى إلا انها تتبلور فى ثلاثة أساسية هى :

أ. الأمر (طالب فتح الاعتماد) أو المستورد .

ب. البنك فاتح الاعتماد (المكلف باصدار الاعتماد) .

ج. المصدر أو المستفيد من الاعتماد .

وعادة ما يكون البنك فاتح الاعتماد هو نفسه البنك المراسل ، الذى يتولى اشعار المستفيد بفتح الاعتماد لصالحه ويتسلم منه مستندات الشحن ويدفع له القيمة المنصوص عليها إذا كانت المستندات مستوفاة .

هذا ويتم اللجوء الى بنك آخر كوسيط فى بعض الأحيان ، وفى كثير من الأحيان تتعدد اطراف الاعتماد بالاضافة الى الاطراف الأصلية السابق ذكرها ، وهذا يتوقف على عدة عوامل منها طبيعة العملية وحجمها وشروط فتح الاعتماد ونوع العلاقة بين بنك المستورد ومراسله وما الى ذلك ، إلا أنه لا يخلو اعتماد من الثلاثة أطراف السابق ذكرها.

هذا ويسمى الاعتماد اعتماد استيراد من وجهة نظر المستورد والبنك الذى تولى فتح الاعتماد وإعتماد تصدير من وجهة نظر المصدر (المستفيد) .

٣ . أنواع الاعتمادات المستندية

تتخصر الاعتمادات المستندية من حيث قوة الالتزام المصرفى فى كل من :

١/٣ الاعتماد المستندى القابل للإلغاء .

٢/٣ الاعتماد المستندى الغير قابل للإلغاء .

١/٣ الاعتماد المستندى القابل للإلغاء :

هو مجرد اخطار صادر من البنك للمصدر يخطر به بانه سيدفع أو يقبل كمبيالات عند استعمال الاعتماد المستوفى لشروط متفق عليها ، وللبنك فاتح الاعتماد الحق فى الغائه أو تعديل شروطه دون الرجوع الى المستفيد ، ولذا فيعد هذا النوع من الاعتمادات نادر الاستعمال حيث لا يترتب عليه أى التزام من البنك قبل المستفيد ، وبالتالي لا يصلح ضماناً كافياً للمستفيد ، وعادة لا يستعمل هذا الاعتماد إلا بين مصدر ومستورد يعرفان بعضهما البعض جيداً .

٢/٣ الاعتماد المستندى الغير قابل للإلغاء :

هو اعتماد نهائى لا رجعة فيه ولا يجوز الغاؤه أو تعديله إلا بموافقة جميع الأطراف (الأمر والبنك والمستفيد) . وقد نصت لائحة الاعراف الموحدة للاعتمادات المستندية (غرفة التجارة الدولية) على أن " الاعتماد غير قابل للإلغاء

هو التزام قاطع من جانب البنك الذي أصدره بشرط تقديم المستندات المنصوص عليها وبشرط مطابقة المستندات لهذه الشروط " .

وبالتالى لا يستطيع البنك أن يتحلل من الالتزام حتى ولو تلقى تعليمات بذلك من الأمر ، وبذلك يستطيع المصدر أن يأمن بماطلة المستورد خصوصاً إذا كانت قيمة البضاعة قد انخفضت بين تاريخ فتح الاعتماد وتنفيذه ، ويقتصر دور البنك المراسل هنا (بنك المصدر) على ابلاغ المصدر بتعليمات بنك المستورد .

بالإضافة الى ذلك قد يطلب المستفيد تعزيز الاعتماد (تأييده - أى ضمان الدفع عند الضرورة) من قبل البنك المبلغ للاعتماد (المراسل) أى يلتزم شخصياً بنفس التزام البنك فاتح الاعتماد . وعادة لا يضيف البنك الوسيط تأييده أو تعزيزه للاعتماد إلا بناء على طلب البنك المنشئ الذى يتلقى بدوره تعليمات فى هذا الشأن من الأمر ، ويسمى الاعتماد فى هذه الحالة " اعتماد مستندى معزز غير قابل للإلغاء " وهذا النوع هو الأكثر شيوعاً واستخداماً فى التجارة الخارجية حالياً .

٤ . اشكال الاعتمادات المستندية

للا اعتمادات المستندية أشكالاً عديدة تختلف وفقاً لرغبات المصدرين ومدى ثقتهم فى المستوردين ، ومن الاشكال التى تتعلق بتمويل التجارة الخارجية ما يلى :

- الاعتماد المستندى القابل للتحويل .
- الاعتمادات المقابلة .
- التنازل عن قيمة الاعتماد لصالح طرف ثالث .

- الاعتمادات ذات الشريط الأحمر (التي تسمح بالدفع المقدم) .

وهذه الأشكال من الاعتمادات المستندية لها تأثير كبير فى حركة التجارة الخارجية ، فكل منها يقوم بدور فعال لتحقيق هدف معين يخدم فى النهاية المستفيد من الاعتماد على المستوى المحلى وايضاً على المستوى العالمى .

٥. طرق التغطية للاعتمادات المستندية

١/٥ بالنسبة للعلاقة بين البنك فاتح الاعتماد والبنك مبلغ أو معزز الاعتماد .

٢/٥ بالنسبة للعلاقة بين البنك فاتح الاعتماد وعميله (الأمر أو المستورد) .

١/٥ بالنسبة للعلاقة بين البنك فاتح الاعتماد والبنك مبلغ أو معزز الاعتماد :

المقصود بطرق التغطية للاعتماد المستندى هو الترتيبات المصرفية التى تتم بين البنك فاتح الاعتماد والبنك مبلغ أو معزز الاعتماد فى بلد المصدر ، وبموجبها يتفق الطرفان على كيفية تغطية ما يتم من مدفوعات على قوة الاعتمادات المفتوحة لدى كل منهم ، وطرق التغطية متعددة منها :

١. الدفع المقدم حيث يقوم البنك فاتح الاعتماد بسداد قيمة الاعتماد مقدماً، على أن يتولى البنك معزز الاعتماد بايداعه فى حساب مستقل يسمى "غطاء الاعتمادات المستندية" .

٢. **الدفع بالاطلاع** حيث يقوم البنك معزز الاعتماد بخصم ما يدفعه للمصدر من الحساب الجارى الدائن الموجود طرفه للبنك فاتح الاعتماد .

٣. **الدفع بموجب تسهيلات مصرفية** حيث يقوم البنك معزز الاعتماد بخصم ما يدفعه للمصدر من الحساب الجارى المدين المفتوح باسم البنك فاتح الاعتماد وذلك فى نطاق تسهيل مصرفى يستحق بعد مدد تتراوح ما بين ٩٠ - ١٨٠ - ٣٨٠ يوماً مع تحمل البنك المدين فوائد هذا الحساب عن فتره التسهيل .

هذا ويلاحظ فى طرق التغطية لقيمة الاعتمادات المستندية بين البنوك المتعاملة فى الاعتماد والسابق ذكرها أنها تمثل تمويلاً للتجارة الخارجية لمدد متفاوتة باستثناء النوع الأول وهو السداد المقدم ، حيث يحقق النوع الثانى :

- بالنسبة للمستورد

إمكانية استثمار قيمة البضاعة من تاريخ فتح الاعتماد حتى تاريخ استلامه لمستندات الشحن من البنك فاتح الاعتماد ، حيث لا يقوم عادة بسداد قيمتها عند فتح الاعتماد وإنما يقوم بسدادها عند وصول البضاعة .

- بالنسبة للمصدر

يحصل على قيمة البضاعة فور تقديمه لمستندات الشحن للبنك معزز الاعتماد دون النظر الى قيام المستورد بسدادها من عدمه الأمر الذى يمثل فى

الحقيقة تمويل إضافي للمصدر خلال هذه الفترة ومن ثم تمويلاً للتجارة الخارجية ككل .

ويحقق النوع الثالث أعلى معدلات تمويل بالنسبة للمستورد ، حيث يحصل المصدر فى الخارج على قيمة البضاعة فور تقديمه مستندات الشحن مطابقة لشروط الاعتماد من البنك معزز الاعتماد بينما يقوم البنك فاتح الاعتماد بدوره بتحصيل قيمتها من المستورد بعد انتهاء فترة التسهيل الممنوحة له من البنك معزز الاعتماد بالخارج مع تحميل الأخير بفوائد التمويل أى أنه يمكن للمستورد استلامه البضاعة والتصرف فيها بالبيع دون سداد لقيمتها واستثمار القيمة فى نشاطه الآخر لحين استحقاق التسهيل وبذلك يتحقق تمويل التجارة الخارجية على المستوى العام .

وجدير بالذكر أنه فى حالة اتخاذ القرار الخاص بتمويل عمليات التجارة الخارجية ، الاستفادة عن كافة البدائل المطروحة سواء من أشكال الاعتمادات المستندية أو طرق تغطيتها حيث لكل منها مزايا وعيوب .

٢/٥ بالنسبة للعلاقة بين البنك فاتح الاعتماد و عميله (الأمر أو المستورد) :

يشترط البنك لفتح الاعتمادات أن يدفع العميل (المستورد) قبل الفتح قيمة الاعتماد جزئياً أو كلياً حتى يكون عنده الضمان الكافى إذا ما تحمل مسؤوليات قبل المصدر أو المستفيد . وتتقسم الاعتمادات السنتدية من حيث الضمان الذى يدفعه العميل للبنك الى :

١/٢/٥ اعتمادات مستندية مسددة بالكامل

حيث يقوم العميل بسداد الغطاء بالكامل الخاص بالاعتمادات المستندية المتعلقة بعملية الاستيراد ، أى أنه يدفع قيمة الاعتماد بالكامل مقدماً ويكون ذلك عادة عن طريق خصم قيمة الاعتماد من حسابه الجارى لدى البنك .

٢/٢/٥ اعتمادات مستندية غير مسددة بالكامل

حيث يقوم العميل بسداد جزء من قيمة الاعتماد يسمى " بالمارج " ويتوقف تحديد هذا الجزء على المركز المالى للعميل ونوع البضاعة المستوردة وغير ذلك من العوامل .

وفى بعض الحالات يتم فتح الاعتماد المستندى دون الحصول على ضمان من العميل حيث يقوم البنك بتمويل عملية الاستيراد لفترة من الزمن على أن يتحمل العميل فائدة التمويل .

من خلال المناقشة السابقة يلاحظ أن البنك التجارى يقوم بدورين متميزين بالنسبة لعمليات الاعتمادات المستندية هما :

- قيام البنك بدور فاتح الاعتماد فى حالة استيراد بضائع من الخارج .
- قيام البنك بدور المراسل للبنك الأجنبى فى حالة تصدير البضائع للخارج .

وفيما يلي نتناول الاجراءات المستندية والمحاسبية لعمليات الاعتمادات المستندية في حالة الاستيراد وفي حالة التصدير .

الاعتمادات المستندية / استيراد

في هذه الحالة يكون البنك هو بنك المستورد أو فاتح الاعتماد ، وتمثل الاجراءات المستندية والمحاسبية الخاصة بفتح الاعتمادات المستندية استيراد فيما يلي :

(١) يتم الاتفاق المبدئي بين المصدر والمستورد على البضائع المرغوب استيرادها وأسعارها وشروط الدفع ، ثم يقوم المستورد بالحصول على إذن استيراد من الجهات المختصة .

(٢) يتقدم العميل لقسم الاعتمادات المستندية التابع للإدارة الخارجية للبنك بطلب فتح اعتماد مستندي ، ويتضمن هذا الطلب البيانات المتعلقة بعملية الاستيراد مثل :

- البنك الذي يرغب المستورد فتح الاعتماد طرفه بالخارج .
- نوع الاعتماد (معزز ، غير معزز ، قابل للإلغاء ، غير قابل للإلغاء ... الخ) .
- مبلغ الاعتماد .
- اسم المصدر أو المستفيد وعنوانه .
- بيان شروط الاتفاقية بين المصدر والمستورد بخصوص المسئول عن مصاريف النقل ، تحديد مبلغ التأمين والمسئول عنه ، مدة سريان الاعتماد ، وتحديد ميناء الشحن وميناء الوصول .

- ايضاح لمواصفات البضاعة المطلوب استيرادها من حيث الكمية والأصناف والأنواع ... الخ . ويرفق العميل مع هذا الطلب المستندات المؤيدة للعملية مثل ترخيص الاستيراد والاتفاق المبدئى بين المصدر والمستورد .

(٣) يقوم الموظف المختص بمراجعة البيانات الواردة بالطلب مع المستندات المرفقة، وكذلك التأكد من قسم مراكز العملاء على وجود رصيد كافى بالحساب الجارى للعميل يكفى لتغطية الاعتماد والمصروفات المختلفة (وذلك فى حالة عدم منح البنك تسهيلات ائتمانية للعميل) .

(٤) يقوم الموظف المختص بإثبات عملية فتح الاعتماد فى ملحق يومية " يومية تعهدات اعتمادات مستندية " وتسجل به جميع البيانات المتعلقة بالاعتماد مثل تاريخ الاعتماد ومدته وعمولة البنك وقيمة الاعتماد بالعملية المحلية والعملية الأجنبية وغير ذلك من البيانات .

وكذلك التسجيل فى استاذ مساعد " مدينى اعتمادات مستندية " حيث تخصص صفحة مستقلة لكل عميل يفتح له اعتماد .

جدير بالذكر أن المعالجة المحاسبية للاعتمادات المستندية تختلف من بنك لآخر فى بعض المسميات والقيود النظامية ، ويرجع ذلك الى اختلاف الأنظمة المحاسبية من ناحية والى اختلاف التنظيم الادارى من ناحية أخرى . كذلك تختلف المعالجة المحاسبية بالنسبة لتنفيذ كل نوع من أنواع الاعتمادات المستندية وطرق

سداده وكذلك وفقاً للعلاقة بين البلاد التي يتم التعامل معها بموجب الاعتمادات المستندية وما إذا كان بينهم اتفاقيات دفع من عدمه .

وفيما يتعلق بطريقة سداد الاعتمادات المستندية الخاصة بالاستيراد فإنها لا تعدو أن تكون :

أولاً: اعتمادات مستندية بالاطلاع .

ثانياً: اعتمادات مستندية بالقبول .

وهذا ما يتم تناوله بالمعالجة المحاسبية سواء كانت الاعتمادات مسددة بالكامل (غطاء كلي) أو غير مسددة بالكامل (غطاء جزئي) .

أولاً : الاعتمادات المستندية بالاطلاع

الاعتمادات المستندية بالاطلاع أى الدفع عند الاطلاع على المستندات ، حيث يقوم البنك المراسل بدفع قيمة الاعتماد للمصدر بمجرد استلامه المستندات والتحقق من مطابقتها للشروط الواردة فى الاعتماد وإرسال إشعار خصم للبنك فاتح الاعتماد .

وفى هذه الحالة قد يتفق البنك مع عميله على أن يدفع العميل قيمة الاعتماد بالكامل عند فتح الاعتماد (الاعتمادات المسددة بالكامل) ، أو أن يدفع جزء من قيمة الاعتماد على أن يسدد الباقي عند ورود المستندات (الاعتمادات الغير مسددة بالكامل) .

وتكون قيود اليومية فى كل حالة على النحو التالى :

(أ) الاعتمادات المسددة بالكامل

أولاً: فتح الاعتماد

١. خصم الغطاء وعمولة ومصاريف الاعتماد من حساب جارى العميل :

بيان	دائن	مدين
د/ الحسابات الجارية للعملاء (المعادل لقيمة الاعتماد بسعر بيع العملة تحويلات + العمولة والمصاريف الأخرى)		××
د/ غطاء اعتمادات مستندية (قيمة الاعتماد بسعر شراء العملة تحويلات)	××	
د/ مصاريف ورسوم دمغة	××	
د/ فروق العملة (الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع)	××	
د/ عمولة اعتمادات مستندية	××	

إذا كان للعميل د/ جارى بالعملة الأجنبية يمكن استخدامه فى خصم قيمة الغطاء الخاص بالاعتماد المستندى .

٢. إثبات فتح الاعتماد (قيد نظامي) :

بيان	دائن	مدين
د/ مدينى اعتمادات مستندية		××
د/ تعهدات اعتمادات مستندية	××	

ثانياً: تنفيذ الاعتماد عند استلام المستندات

١. خصم عمولة المراسل ومصاريف تنفيذ الاعتماد من حساب جارى العميل :

بيان	دائن	مدين
د/ الحسابات الجارية للعملاء		××
د/ مصاريف وعمولة المراسلين	××	
د/ مصروفات الاعتماد	××	

٢. إثبات المستحق للمراسل الخارجى :

بيان	دائن	مدين
د/ غطاء اعتمادات مستندية		××
د/ مصاريف وعمولة المراسل		××
د/ المراسل الخارجى	××	

٣. الغاء القيد النظامى الخاص بفتح الاعتماد :

بيان	دائن	مدين
د/ تعهدات اعتمادات مستندية		xx
د/ مدينى اعتمادات مستندية	xx	

ثالثاً: الغاء الاعتماد

يتم سداد المستحق للمراسل الخارجى بإحدى الطرق الثلاث التالية :
 أ) اضافته للحساب الجارى للمراسل إذا كان له حساب طرف البنك ويكتفى بالقيد الخاص بإثبات المستحق له (السابق) ، و د/ المراسل الخارجى يمثل الحساب الجارى له .

ب) سداد المستحق بموجب أوامر دفع (حوالات) :

بيان	دائن	مدين
د/ المراسل الخارجى		xx
د/ حوالات مراسلين تحت التسوية	xx	

ج) سداد المستحق عن طريق البنك المركزى إذا كان المراسل الخارجى بإحدى دول اتفاقيات الدفع :

بيان	دائن	مدين
د/ المراسل الخارجى		xx
د/ البنك المركزى	xx	

دول اتفاقيات الدفع تحتفظ بحسابات لها طرف البنك المركزى المصرى .

(ب) الاعتمادات الغير مسددة بالكامل

أولاً : فتح الاعتماد

١. خصم الغطاء الجزئي وعمولة ومصاريف فتح الاعتماد من حساب العميل :

بيان	دائن	مدين
د/ الحسابات الجارية للعملاء		xx
د/ الحسابات الجارية/اعتمادات (الجزء المسدد من الغطاء)	xx	
د/ عمولة اعتمادات مستندية	xx	
د/ مصاريف ورسوم دمغة	xx	

٢. إثبات تدبير العملة كغطاء للاعتماد :

بيان	دائن	مدين
د/ الحسابات الجارية/اعتمادات		xx
د/ غطاء اعتمادات مستندية (قيمة الاعتماد بالكامل بسعر الشراء)	xx	
د/ فروق العملة	xx	

يلاحظ أن د/ الحسابات الجارية/اعتمادات له رصيد مدين ، عبارة عن المبلغ الغير مسدد من قيمة الاعتماد (يأخذ البنك عن هذا الرصيد المدين فوائد دائنة تُعلى على الحساب) ويلتزم العميل بسداد هذا الرصيد عند ورود المستندات .

٣. إثبات فتح الاعتماد (قيد نظامي) :

بيان	دائن	مدين
د/ مدينى اعتمادات مستندية		xx
د/ تعهدات اعتمادات مستندية	xx	

ثانياً : تنفيذ الاعتماد عند استلام المستندات

١. تحميل عمولة المراسلين ومصاريف تنفيذ الاعتماد على حساب العميل :

بيان	دائن	مدين
د/ الحسابات الجارية/ اعتمادات		xx
د/ مصاريف وعمولة المراسلين	xx	
د/ مصاريف الاعتماد	xx	

٢. إثبات المستحق للمراسل الخارجى :

بيان	دائن	مدين
د/ غطاء اعتمادات مستندية		xx
د/ مصاريف وعمولة المراسلين		xx
د/ المراسل الخارجى	xx	

٣. الغاء القيد النظامى :

بيان	دائن	مدين
د/ تعهدات اعتمادات مستندية		xx
د/ مدينى اعتمادات مستندية	xx	

ثالثاً : الغاء الاعتماد

١. سداد العميل للمستحق عليه (رصيد د/ الحسابات الجارية/اعتمادات) :

بيان	دائن	مدين
د/ الحسابات الجارية للعملاء أو د/ الخزينة		xx
د/ الحسابات الجارية /اعتمادات	xx	

٢. سداد المستحق للمراسل الخارجى بإحدى الطرق السابق ذكرها.

مثال :

فيما يلى بيان ببعض العمليات التى تمت بقسم الاعتمادات المستندية بأحد البنوك التجارية خلال السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ :

(١) فى أول يناير فتح البنك اعتمادات مستندية لعملاء الاستيراد بما يعادل ٥٠٠٠٠ ج تم سدادها خصماً من الحسابات الجارية للعملاء ، وقد بلغت العمولة المستحقة عن فتح الاعتمادات ٧٥٠ ج والمصاريف ٢٠ ج ورسوم الدمغة ١٥ ج .

وفى أول مارس وصلت مستندات الشحن من البنك المراسل فى الخارج ،
وقد بلغت مصروفات وعمولة المراسل ١٠٠٠ ج ، كما بلغت مصروفات البنك عن
تنفيذ الاعتماد ٥ جنيهات .

(٢) فى أول ابريل طلبت إحدى الشركات من البنك فتح اعتماد مستندى بما يعادل
٦٠٠٠٠ ج لصالح مصدر بإحدى دول اتفاقيات الدفع بعمولة قدرها ١٥٥٠ ج مع
حجز غطاء قدره ٢٥٪ من قيمة الاعتماد ، وقد بلغت المصروفات ٥٠ ج ورسوم
الدمغة ٢٥ ج .

وفى أول مايو وصلت مستندات الشحن من البنك المراسل فى الخارج ، وقد
بلغت مصروفات وعمولة المراسل ١٢٠٠ ج ، كما بلغت مصروفات البنك عن تنفيذ
الاعتماد ١٠ ج وقام العميل بسداد المستحق عليه .

ملحوظة : قيمة الاعتماد بسعر بيع العملة / تحويلات ٦١٤٠٠ ج .

المطلوب :

إثبات العمليات السابقة فى دفتر يومية البنك

الحل

بيان	دائن	مدين
العملية الأولى		
أولاً: فتح الاعتماد		
د/ الحسابات الجارية للعملاء		٥١٩٨٥
د/ غطاء اعتمادات مستندية (قيمة الاعتماد بسعر الشراء)	٥٠٠٠٠	
د/ عمولة اعتمادات مستندية	٧٥٠	
د/ مصاريف ورسوم دمغة	٣٥	
د/ فروق العملة	١٢٠٠	
خصم قيمة الغطاء وعمولة ومصاريف فتح الاعتماد من حسابات العملاء		
د/ مدينى اعتمادات مستندية		٥٠٠٠٠
د/ تعهدات اعتمادات مستندية	٥٠٠٠٠	
إثبات فتح الاعتماد		
ثانياً: تنفيذ الاعتماد عند استلام المستندات:		
د/ الحسابات الجارية للعملاء		١٠٠٥
د/ مصاريف وعمولة المراسلين	١٠٠٠	
د/ مصروفات الاعتماد	٥	
خصم عمولة المراسلين ومصاريف تنفيذ الاعتماد من حسابات العملاء		

د/ غطاء اعتمادات مستندية		٥٠٠٠٠
د/ مصاريف وعمولة المراسلين		١٠٠٠
د/ المراسل الخارجى (جارى)	٥١٠٠٠	
إثبات المستحق للمراسل الخارجى		
د/ تعهدات اعتمادات مستندية		٥٠٠٠٠
د/ مدينى اعتمادات مستندية	٥٠٠٠٠	
الغاء القيد النظامى		
العملية الثانية		
أولاً: فتح الاعتماد:		
د/ الحسابات الجارية للعملاء		١٦٦٢٥
د/ الحسابات الجارية/اعتمادات (الجزء المسدد من الاعتماد)	١٥٠٠٠	
د/ عمولة اعتمادات مستندية	١٥٥٠	
د/ مصاريف ورسوم دمغة	٧٥	
خصم قيمة الغطاء الجزئى وعمولة ومصاريف فتح الاعتماد من حساب العميل		
د/ الحسابات الجارية/اعتمادات (قيمة الاعتماد بالكامل بسعر البيع تحويلات)		٦١٤٠٠
د/ غطاء اعتمادات مستندية	٦٠٠٠٠	
د/ فروق العملة	١٤٠٠	
اثبات تدبير العملة كغطاء للاعتماد		

د/ مدينى اعتمادات مستندية		٦٠٠٠٠
د/ تعهدات اعتمادات مستندية	٦٠٠٠٠	
إثبات فتح الاعتماد (قيد نظامى)		
ثانياً: تنفيذ الاعتماد		
د/ الحسابات الجارية/اعتمادات		١٣١٠
د/ مصاريف وعمولة المراسلين	١٣٠٠	
د/ مصروفات الاعتماد	١٠	
تحميل عمولة المراسلين ومصاريف تنفيذ الاعتماد على حساب العميل		
د/ غطاء اعتمادات مستندية		٦٠٠٠٠
د/ مصاريف وعمولة المراسلين		١٣٠٠
د/ المراسل الخارجى	٦١٣٠٠	
إثبات المستحق للمراسل		
د/ تعهدات اعتمادات مستندية		٦٠٠٠٠
د/ مدينى اعتمادات مستندية	٦٠٠٠٠	
الغاء القيد النظامى		
ثالثاً: الغاء الاعتماد		
د/ المراسل الخارجى		٦١٣٠٠
د/ البنك المركزى		
سداد المستحق للمراسل الخارجى عن طريق البنك المركزى	٦١٣٠٠	

د/ الخزينة		
د/ الحسابات الجارية اعتمادات		٤٧٧١٠
سداد العميل للمستحق عليه (رصيد د/ الحسابات الجارية / اعتمادات)	٤٧٧١٠	

ثانيا : الاعتمادات المستندية بالقبول

الاعتمادات المستندية بالقبول هي التي ينص فيها على الدفع بموجب كمبيالات تستحق الدفع بعد فترة يتفق عليها وهي المهلة أو التسهيلات التي يمنحها المصدر للمستورد ، لذلك تسمى " تسهيلات الموردين " والكمبيالة إما أن تكون مسحوبة على المستورد نفسه أو مسحوبة على البنك سواء فاتح الاعتماد أو المراسل .

في هذه الحالة يقوم المصدر بتسليم مستندات الشحن ومعها كمبيالة الى مراسل البنك في الخارج الذي يقوم بدوره بناءً على الاتفاق مع بنك المستورد فاتح الاعتماد بقبول الكمبيالة أو قد يقوم بارسال الكمبيالة الى بنك المستورد ليقوم بقبولها .

وعادة ما يقوم البنك في الخارج (المراسل) بقبول الكمبيالة إذا كان الاعتماد بموجب تسهيلات مصرفية ، أي أن البنك المراسل يقوم بسداد قيمة الاعتماد الى المستفيد (المصدر) في تاريخ استحقاق الكمبيالة وقيد القيمة على حساب البنك المحلى طرفه (حساب جارى مدين) نظير فائدة يحصل عليها المراسل .

وجدير بالذكر أن هذه الاعتمادات تكون "بدون غطاء" لتفادي تعطيل أموال المستورد السائلة نظراً لأن الدفع يتم في تاريخ استحقاق الكمبيالة والذي قد يكون بعد ثلاثة أشهر أو أكثر .

والمعالجة المحاسبية للاعتمادات المستندية بالقبول في يومية البنك تكون

على النحو التالي :

أولاً: فتح الاعتماد

أ) خصم العمولة ومصاريف فتح الاعتماد من حساب العميل المستورد:

بيان	دائن	مدين
د/ الحسابات الجارية للعملاء		××
د/ عمولة اعتمادات مستندية	××	
د/ مصاريف ورسوم الدمغة	××	

ب) إثبات فتح الاعتماد (قيد نظامي) :

بيان	دائن	مدين
د/ مدينى اعتمادات مستندية		××
د/ تعهدات اعتمادات مستندية	××	

ثانياً: تنفيذ الاعتماد عند استلام المستندات وقبول الكمبيالة

أ) الغاء القيد النظامى لفتح الاعتماد:

بيان	دائن	مدين
د/ تعهدات اعتمادات مستندية		xx
د/ مدينى اعتمادات مستندية	xx	

ب) قبول الكمبيالة :

- فى حالة قبول الكمبيالة فى الخارج عن طريق المراسل الخارجى يكون القيد النظامى كما يلى :

بيان	دائن	مدين
د/ مدينون نظير قبول كمبيالات		xx
د/ مراسلون نظير قبول كمبيالات	xx	

- فى حالة قبول الكمبيالة فى مصر عن طريق المستورد (فاتح الاعتماد) يكون القيد النظامى كما يلى :

بيان	دائن	مدين
د/ مستوردون بضمان كمبيالات		xx
د/ مصدرين بضمان كمبيالات	xx	

ج) تحميل حساب العميل بقيمة عمولة المراسل ومصاريف البنك عن تنفيذ الاعتماد:

بيان	دائن	مدين
د/ الحسابات الجارية للعملاء		××
د/ المراسل الخارجى (المصروفات والعمولة ٩	××	
د/ مصروفات الاعتماد	××	

ثالثاً: حلول ميعاد استحقاق الكمبيالة :

أ) الغاء القيد النظامى الخاص بقبول الكمبيالة :

- إذا كان قبول الكمبيالة فى الخارج :

بيان	دائن	مدين
د/ مراسلون نظير قبول كمبيالات		××
د/ مدينون نظير قبول كمبيالات	××	

- إذا كان قبول الكمبيالة فى مصر :

بيان	دائن	مدين
د/ مصدرين بضمن كمبيالات		××
د/ مستوردون بضمن كمبيالات	××	

ب) تحميل حساب العميل بقيمة الكمبيالة واثبات المستحق للمراسل:

بيان	دائن	مدين
د/ الحسابات الجارية للعملاء (المعادل لقيمة الكمبيالة بسعر بيع العملة)		××
د/ المراسل الخارجى (قيمة الكمبيالة بسعر شراء العملة)	××	
د/ فروق العملة (الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء)	××	

ج) سداد المستحق للمراسل الخارجى :

يتم سداد المستحق للمراسل باحدى الطرق السابق ذكرها :

- إضافة قيمة الكمبيالة ومصاريف وعمولة المراسل لحسابه الجارى ويكتفى بالقيود السابق .

- بموجب أمر دفع :

بيان	دائن	مدين
د/ المراسل الخارجى		××
د/ حوالات مراسلين تحت التسوية	××	

- عن طريق البنك المركزى :

بيان	دائن	مدين
د/ المراسل الخارجى		××
د/ البنك المركزى	××	

مثال :

فى أول يناير ٢٠٠٩ طلب أحد العملاء من البنك فتح اعتماد مستندى بما يعادل ٧٠٠٠٠ ج لاستيراد بضائع نظير تسهيلات ائتمانية ممنوحة للعميل من المورد الأجنبى . وقد بلغت عمولة فتح الاعتماد ٩٠٠ ج والمصروفات ١٥ ج ورسوم الدمغة ٢٠ ج .

وفى أول مارس وردت مستندات الشحن من البنك المراسل وقد بلغت عمولة ومصروفات المراسل ١٥٠٠ ج ومصاريف البنك ١٥ ج .
فى تاريخ الاستحقاق (أول ابريل) خصم البنك القيمة على حساب العميل .

ملحوظة: قيمة الكمبيالة بسعر بيع العملة ٧٢٧٥٠ ج

المطلوب :

إثبات العملية السابقة فى دفتر يومية البنك .

الحل

بيان	دائن	مدين
أولاً: فتح الاعتماد: د/ الحسابات الجارية للعملاء		٩٣٠
د/ عمولة اعتمادات مستندية	٩٠٠	
د/ مصاريف ورسوم دمغة	٣٥	
خصم قيمة العمولة ومصاريف فتح الاعتماد من د/ العميل (فى أول يناير)		

د/ مدينى اعتمادات مستندية د/ تعهدات اعتمادات مستندية إثبات فتح الاعتماد	٧٠٠٠٠	٧٠٠٠٠
ثانياً: تنفيذ الاعتماد عند استلام المستندات وقبول الكمبيالة فى أول مارس: د/ تعهدات اعتمادات مستندية د/ مدينى اعتمادات مستندية الغاء القيد النظامى	٧٠٠٠٠	٧٠٠٠٠
د/ مستوردون بضمان كمبيالات د/ مصدرين بضمان كمبيالات إثبات قبول الكمبيالة فى مصر (قيد نظامى)	٧٠٠٠٠	٧٠٠٠٠
د/ الحسابات الجارية للعملاء د/ المراسل الخارجى/جارى (بقيمة المصروفات والعمولة) د/ مصروفات الاعتماد تحميل حساب العميل بعمولة المراسل ومصاريف تنفيذ الاعتماد	١٥٠٠ ١٥	١٥١٥

ثالثاً: فى تاريخ استحقاق الكمبيالة فى أول ابريل: د/ مصدرين بضمان كمبيالات		٧٠٠٠٠
د/ مستوردون بضمان كمبيالات	٧٠٠٠٠	
الغاء القيد النظامى الخاص بقبول الكمبيالة		
د/ الحسابات الجارية للعملاء		٧٢٧٥٠
د/ المراسل الخارجى (جارى)	٧٠٠٠٠	
د/ فروق العملة	٢٧٥٠	
تحميل حساب العميل بقيمة الكمبيالة واثبات المستحق للمراسل الخارجى		

الاعتمادات المستندية / تصدير

فى هذه الحالة يكون البنك التجارى كمراسل للبنك الأجنبى أى بنك المصدر، وتتم الاجراءات المستندية والمحاسبية للإعتمادات المستندية/ تصدير على النحو التالى :

(١) يتم الاتفاق المبدئى بين المصدر والمستورد بالبلد الجنبى ويطلب منه أن يفتح لحسابه اعتماد فى بنكه بمصر (بنك المصدر) عن طريق البنك الذى يتعامل معه المستورد فى الخارج (بنك المستورد).

(٢) يتسلم البنك الإخطار الوارد من بنك المستورد بفتح اعتماد لصالح عميله (المصدر) موضحاً به تفاصيل الاعتماد ، حيث يقوم البنك بإخطار عميله بفتح اعتماد لحسابه .

(٣) يقوم العميل بتحرير استمارة تصدير بناء على الاخطار الموجه اليه ، ثم يتولى اجراءات الشحن للبضاعة ويتقدم لبنكه بالمستندات المؤيدة لشحن البضاعة .

(٤) يتولى الموظف المختص بقسم الاعتمادات المستندية بمراجعة هذه المستندات والتأكد من استيفائها لكافة الشروط الواردة فى إخطار البنك الأجنبى . ويتم على هذا الأساس دفع قيمة البضاعة للعميل وتعليقها على حسابه الجارى وذلك وفقاً لشروط الدفع الواردة باخطار البنك الأجنبى (دفع القيمة بمجرد الاطلاع على المستندات أو قبول الكمبيالة أو خصمها) .

(٥) يقوم الموظف المختص بإثبات عملية الدفع فى ملحق " يومية الاعتمادات المستندية/تصدير " والترحيل الى دفتر استاذ مساعد " عملاء اعتمادات مستندية/تصدير " حيث تخصص صفحة مستقلة لكل عميل .

(٦) بعد قيام قسم الاعتمادات المستندية بمراجعة مستندات الشحن واعتماد البنك بالدفع وتداول المستندات ، ترسل المستندات الى البنك الخارجى (بنك المستورد) مرفقة بخطاب من البنك يوضح فيه أن المستندات المقدمة تطابق تماماً شروط الاعتماد مما جعله يقوم بالدفع لعميله (المصدر) .

هذا وتختلف المعالجة المحاسبية للا اعتمادات المستندية /تصدير حسب طرق

سداد الاعتماد سواء كانت :

- اعتمادات مستندية بالاطلاع .
- اعتمادات مستندية بالقبول .

وفيما يلى المعالجة المحاسبية لكل حالة من الحالات السابقة :

أولاً: الاعتمادات المستندية بالاطلاع

١. إثبات وصول الاخطار من البنك الأجنبى (قيد نظامى)

بيان	دائن	مدين
د/ اعتمادات مستندية / تصدير		xx
د/ عملاء اعتمادات مستندية / تصدير	xx	

٢. إخطار العميل وخصم قيمة عمولة ومصرفات البنك من حسابه الجارى:

بيان	دائن	مدين
د/ الحسابات الجارية للعملاء		xx
د/ عمولة اعتمادات مستندية	xx	
د/ المصرفات	xx	

٣. استلام المستندات من العميل:

أ) إثبات مديونية البنك الأجنبى بقيمة الاعتماد والمصاريف والعمولة

بيان	دائن	مدين
د/ المراسل الأجنبى		xx
د/ الحسابات الجارية للعملاء(المعادل لسعر الشراء تحويلات)	xx	
د/ عمولة اعتمادات مستندية واردة	xx	
د/ المصرفات	xx	

ملحوظة:

إذا كان للعميل حساب جارى بالعملة الأجنبية يمكن التحويل اليه مباشرة بالعملة الجنبية أو الحصول عليها نقداً. وكذلك مراعاة فروق العملة إذا كان سعر الشراء تحويلات قد تغير من تاريخ وصول الإخطار حتى تاريخ استلام العميل القيمة المعادلة .

(ب) الغاء القيد النظامى:

بيان	دائن	مدين
د/ عملاء اعتمادات مستندية / تصدير		xx
د/ اعتمادات مستندية / تصدير	xx	

٤. سداد البنك الأجنبى للمستحق عليه:

- إذا كان له د/ جارى طرف البنك يكتفى بالقيد السابق.
- إذا لم يكن له د/ جارى يتم السداد بموجب أوامر دفع :

بيان	دائن	مدين
د/ حوالات مراسلين تحت التسوية		xx
د/ المراسل الخارجى	xx	

- إذا كان البنك بأحد دول اتفاقيات الدفع :

بيان	دائن	مدين
د/ البنك المركزى		xx
د/ المراسل الخارجى	xx	

ثانياً: الاعتمادات المستندية بالقبول

قد ينص الاتفاق على أن المصدر عند تقديمه المستندات لبنكه يجب أن يقدمها مصحوبة بكمبيالة تستحق الدفع بعد فترة محددة ، ويقوم البنك بقبول الكمبيالة نيابة عن البنك بالخارج (تسهيلات مصرفية) أو يرسلها الى البنك الخارجى لقبولها (تسهيلات موردين).

وقد ينتظر المصدر حتى تاريخ الاستحقاق وتحصيل الكمبيالة أو يقوم بخصمها لدى البنك وتتقطع العلاقة بينه وبين الاعتماد .
وقد تكون قيود اليومية على النحو التالى :

(١) إثبات وصول الاخطار من البنك الأجنبى (قيد نظامى):

بيان	دائن	مدين
د/ اعتمادات مستندية / تصدير		xx
د/ عملاء اعتمادات مستندية / تصدير	xx	

(٢) إخطار العميل وخصم قيمة عمولة ومصاريف البنك من حسابه الجارى :

بيان	دائن	مدين
د/ الحسابات الجارية للعملاء		xx
د/ عمولة اعتمادات مستندية / تصدير	xx	
د/ المصروفات	xx	

(٣) استلام المستندات من العميل :

أ) الغاء القيد النظامى :

بيان	دائن	مدين
د/ عملاء اعتمادات مستندية / تصدير		xx
د/ اعتمادات مستندية / تصدير	xx	

ب) إثبات قبول الكمبيالة (قيد نظامى) :

- قبول الكمبيالة فى مصر عن طريق بنك المصدر فيكون القيد النظامى كما يلى:

بيان	دائن	مدين
د/ المرسلون/كمبيالات مقبولة لحساب العملاء		xx
د/ مقبولات نيابة عن المرسلين	xx	

- قبول الكمبيالة فى الخارج عن طريق بنك المستورد فيكون القيد النظامى كما

يلى:

بيان	دائن	مدين
د/ المرسلون/ كمبيالات مقبولة		xx
د/ العملاء/ كمبيالات مقبولة	xx	

(٤) دفع قيمة الكمبيالة للعميل (المصدر):

أولاً: فى حالة انتظار العميل لتاريخ استحقاق الكمبيالة والقيام بتحصيلها عن طريق البنك :

أ) إضافة قيمة الكمبيالة لحساب العميل وإثبات مديونية البنك الأجنبى بقيمة الكمبيالة والعمولة والمصروفات :

بيان	دائن	مدين
د/ المراسل الخارجى		xx
د/ الحسابات الجارية للعملاء	xx	
د/ عمولة اعتمادات مستندية واردة	xx	
د/ المصروفات	xx	

ب) الغاء التقييد النظامى الخاص بقبول الكمبيالة:

- إذا كان القبول تم فى مصر

بيان	دائن	مدين
د/ مقبولات نيابة عن المراسلين		xx
د/ المراسلون/كمبيالات مقبولة لحساب العملاء	xx	

- إذا كان القبول تم فى الخارج

بيان	دائن	مدين
د/ العملاء/كمبيالات مقبولة		xx
د/ المراسلون/ كمبيالات مقبولة	xx	

ثانياً: فى حالة قيام العميل (المصدر) بخصم الكمبيالة:

(أ) خصم الكمبيالة لصالح العميل

بيان	دائن	مدين
د/ كمبيالات مخصومة		××
د/ الحسابات الجارية للعملاء	××	
د/ الأجيرو	××	

(ب) فى تاريخ استحقاق الكمبيالة يتم إثبات مديونية البنك الأجنبى بقيمة الكمبيالة والعمولة والمصروفات :

بيان	دائن	مدين
د/ المراسل الخارجى		××
د/ كمبيالات مخصومة	××	
د/ عمولة اعتمادات مستندية واردة	××	
د/ المصروفات	××	

(ج) الغاء القيد النظامى الخاص بقبول الكمبيالة

(هـ) سداد البنك الأجنبى للمستحق عليه بأحد الطرق السابق ذكرها.

مثال :

وصلت إخطارات من المراسلين بالخارج تفيد فتح اعتمادات مستندية لصالح العملاء بيانها كالتالى :

١. الاعتمادات المستندية **بالاطلاع** ٥٠٠٠٠٠ ج وقد أخطر البنك العملاء وبلغت عمولة البنك والمصاريف ٢٠٠ ج تم خصمها من الحساب الجارى للعملاء. وقد قام العملاء بتقديم المستندات الدالة على شحن البضائع للمستورد حيث قام البنك بتعليق قيمتها لحساباتهم الجارية ، وبلغت العمولة المستحقة على المراسل نصف % من قيمة الاعتمادات وبلغت المصروفات ١٥٠ ج.

٢. الاعتمادات المستندية **بالقبول** ٢٠٠٠٠ ج وقد أخطر البنك العملاء وبلغت عمولة البنك والمصروفات ٧٥ ج تم خصمها من الحساب الجارى للعملاء. وقد قام البنك بقبول الكمبيالات وقام العملاء بخصم ما قيمته ١٢٠٠٠ ج من هذه الكمبيالات حيث بلغ الأيجو ١٧٥ ج ، وبلغت العمولة المستحقة على المراسل ١٢٥ ج والمصاريف ٧٠ ج .

المطلوب :

إثبات العمليات السابقة فى يومية البنك .

الحل

بيان	دائن	مدين
العملية الأولى د/ اعتمادات مستندية/تصدير		٥٠٠٠٠
د/ عملاء اعتمادات مستندية/تصدير	٥٠٠٠٠	
إثبات وصول الإخطار (قيد نظامي)		
د/ الحسابات الجارية للعملاء		٢٠٠
د/ مصروفات وعمولة اعتمادات مستندية	٢٠٠	
إخطار العميل وخصم العمولة والمصروفات		
استلام المستندات من العميل		٥٠٤٠٠
د/ المراسل الخارجى		
د/ الحسابات الجارية للعملاء	٥٠٠٠٠	
د/ عمولة اعتمادات مستندية واردة	٢٥٠	
د/ المصروفات	١٥٠	
إثبات مديونية المراسل الخارجى		
د/ عملاء اعتمادات مستندية/تصدير		٥٠٠٠٠
د/ اعتمادات مستندية/تصدير	٥٠٠٠٠	
الغاء القيد النظامى		

العميلة الثانية د/ اعتمادات مستندية/تصدير د/ عملاء اعتمادات مستندية/تصدير إثبات وصول الإخطار (قيد نظامي)	٢٠٠٠٠ ٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
د/ الحسابات الجارية للعملاء د/ مصروفات وعمولة اعتمادات مستندية إخطار العميل وخصم العمولة والمصاريف	٧٥ ٧٥	٧٥
استلام المستندات من العميل وقبول الكمبيالة د/ عملاء اعتمادات مستندية /تصدير د/ اعتمادات مستندية / تصدير إلغاء القيد النظامي	٢٠٠٠٠ ٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
د/ المراسلون كمبيالات مقبولة لحساب العملاء د/ مقبولات نيابة عن المراسلين إثبات قبول الكمبيالة (قيد نظامي)	٢٠٠٠٠ ٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
د/ كمبيالات مخصومة د/ الحسابات الجارية للعملاء د/ الأجيرو خصم بعض الكمبيالات لصالح العملاء	١١٨٢٥ ١٧٥	١٢٠٠٠

فى تاريخ استحقاق الكمبيالات د/ المراسل الخارجى		٢٠١٩٥
د/ كمبيالات مخصصة	١٢٠٠٠	
د/ الحسابات الجارية للعملاء	٨٠٠٠	
د/ عمولة اعتمادات مستندية وارده	١٢٥	
د/ المصروفات	٧٠	
إثبات مديونية المراسل الخارجى بقيمة الكمبيالات والعمولة والمصروفات		
د/ مقبولات نيابة عن المراسلين		٢٠٠٠٠
د/ المراسلون كمبيالات مقبولة لحساب العملاء	٢٠٠٠٠	
الغاء القيد النظامى الخاص بقبول الكمبيالة		

أسئلة وتطبيقات

(١) اذكر الفرق بين كل مما يلي :

- خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .
- القرض والاعتماد والاعتماد المستندي .

(٢) اشرح باختصار كل مما يلي :

- المقصود بالاعتماد المستندي وأطرافه وأنواعه .
- طرق تغطية الاعتماد المستندي تبعاً للعلاقة بين بنك المصدر وبنك المستورد .

(٣) " الاعتمادات المستندية لها صور كثيرة يمكن تبويبها حسب طبيعة التجارة الخارجية ، وطرق الوفاء بالقيمة للمصدر ، ومدى التزام البنك وتعهده تجاه البنك المرسل " وضح ذلك .

(٤) اشرح باختصار الدورة المستندية لفتح الاعتماد المستندي .

(٥) فيما يلي بيان لبعض العمليات التي تمت بقسم الاعتمادات المستندية بأحد البنوك التجارية خلال السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ :

١. فى أول يوليو فتح البنك اعتماد مستندى لأحد عملاء الاستيراد بما يعادل ٢٠٠ ألف جنيه تم سدادها بالكامل من الحساب الجارى للعميل ، وقد بلغت العمولة المستحقة عن فتح الاعتماد ١٤٥٠ ج والمصاريف ٢٥ ج ورسوم الدمغة ٢٥ ج .
(ملحوظة: قيمة الاعتماد بسعر بيع العملة / تحويلات ٢٠٥٠٠٠ ج) .

وفى أول اكتوبر وصلت مستندات الشحن من البنك المراسل فى الخارج ، وقد بلغت مصروفات وعمولة المراسل ١٥٠٠ ج ، كما بلغت مصروفات تنفيذ الاعتماد ١٠ جنيهات وتم سداد المستحق للمراسل بموجب أمر تحويل .

٢. فى أول فبراير طلبت إحدى الشركات من البنك فتح اعتماد مستندى بما قيمته ١٥٠ ألف دولار بغطاء ٥٠٪ من قيمة الاعتماد ، وقد بلغت عمولة البنك ٣٥٠٠ ج ورسوم الدمغة والمصروفات ٢٢٥ ج .

(ملحوظة: قيمة الاعتماد بسعر بيع الدولار/تحويلات ٤١٥ قرش وسعر الشراء/تحويلات ٤١٠ قرش) .

فى أول ابريل وردت مستندات الشحن من البنك المراسل ، وبلغت عمولة ومصروفات المراسل ٣٩٠٠ ج ومصروفات تنفيذ الاعتماد ٧ جنيهات ، وقد قامت الشركة بسداد المستحق عليها نقداً .

٣. فى أول اغسطس طلبت إحدى الشركات من البنك فتح اعتماد مستندى قيمته ٢٥٠٠٠ ج لصالح أحد المصدرين باحدى دول اتفاقيات الدفع ، يتم سداد قيمته خلال ثلاثة شهور وذلك بموجب كمبيالة (تسهيلات مصرفية) وقد بلغت العمولة المستحقة عن فتح الاعتماد ٣٥٠ ج والمصروفات ورسوم الدمغة ٦٠ ج .

فى أول سبتمبر وصلت مستندات الشحن من البنك المراسل ، وفى تاريخ استحقاق الكمبيالة أول نوفمبر خصم البنك من حساب العميل قيمة الكمبيالة على أساس سعر بيع العملة وقدرها ٢٥٧٥٠ ج .

المطلوب :

إثبات العمليات السابقة فى يومية البنك .

الحل

بيان	دائن	مدين
العملية الأولى أولاً: فتح الاعتماد: د/ الحسابات الجارية للعملاء (سعر البيع)		٢٠٦٥٠٠
د/ غطاء اعتمادات مستندية (سعر شراء)	٢٠٠٠٠٠	
د/ عمولة اعتمادات مستندية	١٤٥٠	
د/ المصاريف ورسوم الدمغة	٥٠	
د/ فروق العملة	٥٠٠٠	
خصم قيمة الغطاء والمصاريف		
د/ مدينى اعتمادات مستندية		٢٠٠٠٠٠
د/ تعهدات اعتمادات مستندية	٢٠٠٠٠٠	
إثبات فتح الاعتماد (قيد نظامى)		

ثانياً: تنفيذ الاعتماد:		١٥١٠
د/ الحسابات الجارية للعملاء		
د/ مصاريف وعمولة المراسل	١٥٠٠	
د/ مصاريف الاعتماد	١٠	
خصم مصاريف المراسل ومصاريف التنفيذ		
د/ غطاء اعتمادات مستندية		٢٠٠٠٠٠
د/ مصاريف وعمولة المراسل		١٥٠٠
د/ المراسل الخارجى	٢٠١٥٠٠	
إثبات المستحق للمراسل		
د/ تعهدات اعتمادات مستندية		٢٠٠٠٠٠
د/ مدينى اعتمادات مستندية	٢٠٠٠٠٠	
إلغاء القيد النظامى		
ثالثاً: إلغاء الاعتماد:		
د/ المراسل الخارجى		٢٠١٥٠٠
د/ حوالات مراسلين تحت التسوية		
سداد المستحق للمراسل	٢٠١٥٠٠	

العملية الثانية أولاً: فتح الاعتماد: د/ الحسابات الجارية للعملاء		٣١٤٩٧٥
د/ الحسابات الجارية / اعتمادات (سعر البيع)	٣١١٢٥٠	
د/ عمولة اعتمادات مستندية	٣٥٠٠	
د/ مصاريف ورسوم الدمغة	٢٢٥	
خصم العمولة والغطاء من حسابات العملاء		
د/ الحسابات الجارية / اعتمادات (سعر البيع)		٦٢٢٥٠٠
د/ غطاء اعتمادات مستندية (سعر شراء)	٦١٥٠٠٠	
د/ فروق العملة	٧٥٠٠	
إثبات تدبير العملة		
د/ مدينى اعتمادات مستندية		٦١٥٠٠٠
د/ تعهدات اعتمادات مستندية	٦١٥٠٠٠	
إثبات فتح الاعتماد (قيد نظامي)		
ثانياً: تنفيذ الاعتماد: د/ الحسابات الجارية / اعتمادات		٣٩٠٧
د/ مصاريف وعمولة المراسل	٣٩٠٠	
د/ مصاريف تنفيذ الاعتماد	٧	
تحميل حساب العميل بمصاريف وعمولة المراسل		

د/ غطاء اعتمادات مستندية		٦١٥٠٠٠
د/ مصاريف وعمولة المراسل		٣٩٠٠
د/ المراسل الخارجى	٦١٨٩٠٠	
إثبات المستحق للمراسل		
د/ تعهدات اعتمادات مستندية		٦١٥٠٠٠
د/ مدينى اعتمادات مستندية	٦١٥٠٠٠	
إلغاء القيد النظامى		
ثالثاً: إلغاء الاعتماد:		
د/ الخزينة		٣١٥١٥٧
د/ الحسابات الجارية / اعتمادات	٣١٥١٥٧	
سداد المستحق على العميل		
العملية الثالثة		
أولاً: فتح الاعتماد:		
د/ الحسابات الجارية للعملاء		٤١٠
د/ عمولة اعتمادات مستندية	٣٥٠	
د/ مصاريف ورسوم الدمغة	٦٠	
خصم العمولة والمصاريف من حساب العملاء		
د/ مدينى اعتمادات مستندية		٢٥٠٠٠
د/ تعهدات اعتمادات مستندية	٢٥٠٠٠	
إثبات فتح الاعتماد		

ثانياً: تنفيذ الاعتماد وقبول الكمبيالة د/ تعهدات اعتمادات مستندية د/ مدينى اعتمادات مستندية إلغاء القيد النظامى	٢٥٠٠٠ ٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠
د/ مدينون نظير قبول كمبيالات د/ مراسلون نظير قبول كمبيالات قبول الكمبيالة عن طريق المراسل	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠
ثالثاً: فى تاريخ استحقاق الكمبيالة د/ مراسلون نظير قبول كمبيالات د/ مدينون نظير قبول كمبيالات إلغاء قيد قبول الكمبيالة	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠
د/ الحسابات الجارية للعملاء د/ المراسل الخارجى د/ فروق العملة تحميل العميل بقيمة الكمبيالة وإثبات المستحق للمراسل	٢٥٠٠٠ ٧٥٠	٢٥٧٥٠
د/ المراسل الخارجى د/ البنك المركزى سداد المستحق للمراسل	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠

(٧) فيما يلي العمليات التي تمت بقسم الاعتمادات المستندية في أحد البنوك التجارية خلال عام ٢٠٠٩ :

١. فتح البنك اعتماد مستندي / استيراد بالاطلاع كطلب لشركة الجهاد بمبلغ ٣٠٠ ألف دولار لصالح الموردين بأمريكا ، وكانت قيمة التأمين الذي طلبه البنك ٧٠٪ من قيمة الاعتماد وعمولة البنك ١٪ (يستحق نصفها للمراسل) ومصاريف الفاكس ١٣٠ ج ، وقد سددت الشركة ٣٠٠ ألف جنيه نقداً وتم خصم باقاة المستحق من الحساب الجارى والدائن للشركة لدى البنك .

في تاريخ لاحق تسلم البنك مستندات البضاعة من المراسل الأمريكى وتم سداد المستحق للمراسل بالاضافة لحسابه الجارى طرف البنك ، كما قامت الشركة بسداد المستحق عليها نقداً.

(ملحوظة: سعر بيع الدولار/تحويلات ٥٥٥ قرش ، سعر الشراء/تحويلات ٥٥٠ قرش) .

٢. فتح البنك اعتماد مستندي / تصدير لصالح شركة الجوهرة كطلب شركة التجارة السودانية بمبلغ ٥٠٠ ألف جنيه مصرى ، وقد تقدمت شركة الجوهرة بمستندات شحن البضاعة للبنك مطابقة لشروط الاعتماد ، فقام البنك بإضافة قيمة الاعتماد للشركة بعد خصم عمولة ١٪ ، وفي تاريخ لاحق تسلم البنك إشعار التسوية من البنك المراسل عن طريق البنك المركزى .

المطلوب :

إثبات العمليات السابقة في دفتر يومية البنك .

(٨) فيما يلي العمليات التي تمت فى قسم الاعتمادات المستندية بأحد البنوك التجارية خلال عام ٢٠٠٨ :

١. تسلم البنك مستندات اعتماد مستندى (استيراد) بالقبول سبق فتحه كطلب شركة مصر للتجارة بمبلغ ٤٠ ألف ريال سعودى بسعر شراء / تحويلات ١٥٠ قرش لحساب أحد المصدرين بالسعودية ، وقد تسلم البنك مع المستندات كمبيالة المصدر الت تستحق بعد أربعة أشهر .

وقد قام البنك بتسليم المستندات للشركة مقابل قبولها لكمبيالة المصدر وبلغت عمولة البنك عن تنفيذ الاعتماد ١٠٠ ج تم خصمها من الحساب الجارى الدائن للشركة .

فى تاريخ استحقاق الكمبيالة قام البنك بشراء العملة الاجنبية اللازمة لسداد قيمة الكمبيالة ، وكانت فروق العملة ١٪ وتم سداد المبلغ للمصدر عن طريق البنك المراسل خصماً من الحساب الجارى للشركة .

٢. قدمت شركة مصر للأقطان مستندات شحن بما يعادل ٥٠٠ ألف جنيه مصرى مصحوبة بكمبيالة مسحوبة على بنك باركليز بلندن وذلك بموجب اعتماد مستندى مفتوح طرفه لصالح الشركة ، وقد قام البنك بارسال الكمبيالة للقبول ، وقد وصلت الكمبيالة مقبولة من المستورد حيث قام العميل بتقديمها للبنك للتحصيل فى ميعاد الاستحقاق .

المطلوب :

إجراء قيود اليومية اللازمة .

الفصل السادس المخاطر الائتمانية (القروض المتعثرة)

بعد دراستك لهذا الفصل تكون قادراً على التعرف على كل من :

- مفهوم المخاطر الائتمانية .
- أسباب المخاطر الائتمانية أو تعثر الديون والمتعلقة بكل من العميل والبنك والظروف المحيطة .
- أسس تصنيف القروض الممنوحة للعملاء .
- استراتيجية البنك للتعامل مع الديون المتعثرة .
- أهمية تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها وكيفية تكوينه .

الإقتراض هو الحصول على قدر معين من المال وفقاً لشروط يتفق عليها بين المقرض والمقترض لإعادة المال في وقت لاحق .
وتتمثل الوظيفة الأساسية للبنوك في عملية منح القروض، التي تعتبر من أخطر الوظائف التي تمارسها، كون أن تلك القروض التي تمنحها ليست ملكاً لها بل هي في الغالب أموال المودعين لديها، وهذا يتطلب من البنك ضرورة الحيطة والحذر عند تقديم القروض للغير .

١ . مخاطر الائتمان (القروض المتعثرة)

تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب قد ينتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أنه له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر، وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة العميل أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده .

والقروض المتعثرة هي تلك الديون المشكوك في تحصيلها كلياً أو جزئياً ودون أن يكون في الامكان تحديد قيمة الخسارة المتوقعة منها أو موعد حدوثها بدقة .

وجدير بالذكر أن المخاطر الائتمانية لا تقتصر على نوع معين من القروض، بل أن جميعها يمكن أن تشكل خطر بالنسبة للبنك ولكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا تتعلق فقط بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه.

وفي بعض الأحيان تنشأ المخاطر الائتمانية نتيجة لخلل في العملية الائتمانية بعد انجاز عقدها ، سواء كان في المبلغ الائتماني (القرض + الفوائد) أو في توقيتات السداد ، ولذلك فإن نجاح البنك في الاحتفاظ بموجودات جيدة يعتمد أساساً على مدى نجاحه في تحجيم المخاطر المرتبطة بالمحفظة الائتمانية حيث أنه قد ينتج عن عدم سداد أصل المديونية تعرض تلك المؤسسات والجهات المرتبطة بها الى المخاطر.

٢. أسباب المخاطر الائتمانية

الإقراض عبارة عن عملية إدارة المخاطر فجميع القروض ترافقها مخاطر متنوعة تعتمد على نوع القرض ، شخصية العميل ، نوع النشاط والعمل ، وعوامل السوق وغيرها وأسباب ذلك متعددة، والتي يمكن تقسيمها كالتالي:

أولاً: المخاطر المتعلقة بالمقترض

وهو الخطر الأكثر انتشاراً وتكراراً والأصعب للتحكم فيه، نظراً لأسبابه المتعددة والكثيرة والتي تؤدي إلى عدم التسديد، ويمكن تقسيمه إلى عدة مخاطر:

١- الخطر المالي:

يتعلق أساساً بمدى قدرة المنشأة على الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها، ويتم التعرف على ذلك من خلال دراسة القوائم المالية واستخراج المؤشرات

المالية المختلفة التي توضح مدى توازن الهيكل التمويلي للمنشأة ومدى اعتمادها على الاقتراض الخارجى وسيولة أصولها وتطور نشاطها وحجم اعمالها ومعدلات الأرباح المحققة ومدى اتساقها مع المعدلات السائدة فى النشاط المماثل.

٢- مخاطر الإدارة:

وهي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة ، ويقصد بها خبرة وكفاءة مديري المنشأة المقترضة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات الإنتاج والتسعير وتوزيع الأرباح، وكذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون، والرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية التي تطبقها، لأنه عدم وجود موظفين مؤهلين وذات خبرة جيدة لدى المقرض يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستغلال الكفء للأموال المقترضة.

٣- الخطر القانوني:

وهو يتعلق أساسا بالوضعية القانونية للمنشأة ونوع نشاطها الذي تمارسه، ومدى علاقتها بالمساهمين، ومن بين المعلومات الهامة التي يجب على البنك أن يقوم بمراجعتها هي:

- النظام القانوني للمنشأة ، شركة مساهمة ، شركة ذات مسؤولية محدودة، شركة تضامن... الخ.
- السجل التجاري، ووثائق الإيجار والملكية.

- أهلية المقترض وهل له الحق فى تمثيل المنشأة المقترضة ، وأنه يملك سلطة الاقتراض والتعاقد على القرض المطلوب بكافة شروطه و ضماناته.

ثانياً: المخاطر الخاصة بالنشاط الذى يزاوله المقترض

تختلف طبيعة هذه المخاطر وأسبابها بحسب الأنشطة الاقتصادية التى تتفاوت ظروفها الانتاجية والتسويقية وما يتعرض له ذلك النشاط من رواج أو كساد، وكذلك المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة والتي يمكن أن تؤثر فى نشاط قطاع اقتصادي معين، كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج، والتي تهدد المنظمات التي لا تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق وعدم قدرتها على التسديد.

ثالثاً: المخاطر المرتبطة بالعملية المطلوب تمويلها

تختلف هذه المخاطر بحسب طبيعة كل عملية ائتمانية وظروفها و ضماناتها من حيث قابليتها للتسييل فى آجال مناسبة ومدى تعرض قيمتها السوقية للانخفاض ، فمخاطر الإقراض بضمان بضائع تختلف عن مخاطر الإقراض بضمان أوراق مالية وعن مخاطر تمويل عمليات المقاولات وإصدار خطابات الضمان المرتبطة بها.

رابعاً: المخاطر المتعلقة بالظروف العامة

وتتمثل فى المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها وهى:

أ) المخاطر الاقتصادية ومن أمثلتها:

- أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يطرأ عليها من تعديلات ، وما يتطلبه تنفيذها من استصدار قرارات اقتصادية ومالية ونقدية قد تؤثر احياناً على بعض الأنشطة في الدولة.

- اتجاهات الدورات الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل وتأثيرها على الأنشطة الاقتصادية المختلفة من حيث التوظيف والدخل.

ب) الظروف السياسية والاجتماعية والقانونية وتتعدد مخاطرها وبتفاوت تأثيرها ، ومن أمثلة ذلك المخاطر الناشئة عن التبعية الاقتصادية لدول أجنبية ، وما ينجم عن مخاطر الحروب وقطع العلاقات مع دول معينة ، وصدور بعض التشريعات التي قد تسمح بتأجيل بعض الديون المصرفية الممنوحة للعملاء أو التي تؤثر على توزيع الدخل بين فئات المجتمع.

خامساً: المخاطر الناشئة عن أخطاء البنك

تعمل البنوك على الحد من المخاطر المرتبطة بإدارة القرض وتضع الأنظمة الكفيلة بدعم رقابتها على القرض ، إلا أنه قد ينشأ بعض المشاكل عن عدم متابعة البنك أحكام اتفاقيات القروض بدقة ، أو تطورات قيمة الضمان والمحافظة عليه ، أو الافراج بالخطأ عن بعض الضمانات كالبضائع أو الأوراق المالية أو الودائع ، أو عدم المطالبة بسداد أو تجديد قيمة خطابات الضمان التي تغطي بعض القروض قبل انتهاء صلاحيتها. هذا بالإضافة الى المخاطر المتعلقة بالتركز سواء

بالنسبة لحجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل الواحد شاملاً الأطراف ذى العلاقة المشتركة أو الممنوحة لنشاط انتاجى أو خدمى ، أو تلك الممنوحة لمنطقة جغرافية معينة.

سادساً: المخاطر الناجمة عن فعل الغير

قد يتعرض المقرض المقترض بسبب فعل الغير أو بعض الأخطار التى تؤثر فى قدرته على الوفاء بالتزاماته ، والتى ليس من اليسير حصرها ومن أمثلتها افلاس أحد كبار مدينى العميل أو نشر معلومات غير حقيقية عن العميل توحى بسوء مركزه يكون من نتائجها قيام البنوك المتعاملة معه بالحد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة له على نحو يؤثر على نشاطه.

٣. تصنيف قروض العملاء

ان التقييم السليم للقروض قد يكشف عن إمكانية نقص فى قيمة هذه القروض وذلك من خلال عدم مقدرة المدين ليس فقط على سداد الفوائد ، بل ايضاً على سداد أصل الدين ، مما يؤدى الى تراكم الديون المتعثرة لدى البنوك. ويجب تقييم كافة القروض ، سواء القروض فوق حد معين ، قروض قطاع اقتصادى معين ، قروض منطقة جغرافية معينة ، القروض المصنفة من قبل البنك أو القروض المصنفة من قبل السلطة الرقابية من خلال تقييم سابق.

وعادة ما تتصف الديون القابلة للإخفاض بالمواصفات التالية:

- مصاعب مالية تواجه المدين من خلال تراجع تدفقات النقدية وسيولته.

- تلكؤ في تنفيذ شروط عقد الإئتمان من خلال التأخر في دفع الأقساط المتفق عليها.
- احتمال افلاس المدين.
- منح المدين تسهيلات معينة على شروط العقد الأساسى وتعديل شروط هذا العقد واستمرار المدين بعدم تنفيذ التزاماته بالرغم من هذا التعديل.
- تنازل المدين لصالح البنك عن بعض أصوله أو عن ذمم مدينة له بذمة الغير مقابل التزاماته تجاه البنك.

وفيما يلى نتناول أسس تصنيف القروض ثم نتناول كيفية التعامل معها وتكوين المخصصات اللازمة.

يتم تصنيف القروض بشكل عام خلال فترات دورية الى قروض منتظمة ، وأخرى غير منتظمة :

١/٣ القروض المنتظمة الجيدة

هى القروض التى تتصف بالثبات فى التزام العميل بالشروط المتفق عليها عند منح الإئتمان وذلك باستمرار التدفقات النقدية الى الحساب بشكل يوفر الأموال اللازمة للوفاء بالالتزامات فى مواعيد استحقاقها ، مع توفير البيانات المالية الدورية والضمانات الكافية لاسترداد الدين ، وتتقسم هذه القروض الى:

- قروض عادية (غير مصنفة) وهى القروض القائمة التى لم يحن أجل استحقاقها بعد.

- قروض يشوبها الضعف وهى القروض التى لم يحن أجلها بعد إلا أن متابعة العملية التمويلية أوضحت صعوبات قد تواجه عملية السداد مما يؤدى الى تأخر السداد ، أو استحق السداد ولم يسدد العميل لفترة نقل عن ثلاثة أشهر من تاريخ الاستحقاق.

٢/٣ القروض غير المنتظمة

يتم تقسيم القروض غير المنتظمة الى ثلاثة أنواع رئيسية على الأقل يتم تحديدها بناءً على توافر شروط معينة وذلك على النحو التالى:

(أ) **دون المستوى** : وهى القروض التى تشير أى من البيانات المتعلقة بها الى بعض المحاذير ، أى تعرض سدادها للخطر وتدعو الى الحيطة ومن ذلك ، عدم كفاية التدفقات النقدية لنشاط العميل لسداد التزاماته تجاه البنك فى مواعيد استحقاقها ، أو أن يكون هناك خلل فى مركزه المالى ، الأمر الذى قد يضطر معه البنك الى تسهيل الضمانات لاستيفاء حقوقه.

(ب) **مشكوك فى تحصيلها** : وهى القروض التى تنسم بالسلمات السالف ايضاحها بالبند (أ) مع كونها ذات درجة أعلى من الخطورة مثال ذلك عدم توفر ضمانات عالية الجودة ، أو أن للعميل صافى حقوق ملكية سالب ، أو التأخر فى دفع الأقساط والفوائد بما يجعل المديونية محل شك مما يرفع من احتمال الخسارة.

(ج) رديئة : وهى التى تتسم بالسماة السالف اىضاحها بالبند (ب) بالاضافة الى أن المنتظر استرداده منها معدوم أو ضئيل القيمة بحيث يصبح من غير المقبول الاعتماد بها كأصول مصرفية حتى ولو كان احتمال تحصيل جزء منها قائم.

وهناك اعتبارات أخرى للتصنيف يمكن الاعتماد عليها قبل تدهور وضع العميل أو صدور حكم ضده أو إفلاسه الخ ، وهذه الاعترابات تتطلب تكوين فريق أو لجنة داخل البنك تكون مهمتها تصنيف حسابات العملاء حتى وان لم تتوافر شروط عدم الانتظام كما هو مشار اليه أعلاه.

هذا ويراعى عدم اعتبار القروض المعاد جدولتها ضمن القروض المنتظمة بمجرد الموافقة على إعادة الجدولة حيث يتعين توافر مؤشرات كافية للالتزام العميل بالشروط الواردة باتفاقية إعادة الجدولة منها سداد عدد مناسب من الأقساط ، بالاضافة الى تحسن مركزه المالى ونتائج أعماله.

وجدير بالذكر أن تقييم مخاطر الائتمان والتعامل مع تلك المخاطر يتطلب فحص محفظة القروض للعملاء وإجراء دراسة تفصيلية موضوعية لها لتصنيفها ، وكذلك تكوين المخصصات اللازمة لمواجهة اى نقص فى قيمتها على فترات دورية لا تتجاوز نهاية السنة المالية ، ويجب أن تشمل الدراسة فحص ما يلى:

- عينة من القروض المنتظمة وفقاً لآخر دراسة سابقة.
- عينة من القروض التي تم منحها خلال الفترة محل الفحص.
- كافة القروض غير المنتظمة وفقاً لآخر دراسة سابقة.
- كافة القروض الممنوحة للأطراف ذوى العلاقة بالبنك ، وتتضمن هذه الأطراف كبار المساهمين والشركات التابعة وذات المصلحة المشتركة.
- كافة القروض الممنوحة لمجموعة من عملاء البنك ذوى العلاقات المتبادلة.

هذا ويراعى لدى إجراء الدراسة العوامل التالية:

- نتائج تحليل المركز المالى للعميل وفقاً لما تعكسه قوائمه المالية وتبرزه الاستعلامات عن مدى ملاءته وسلامة أعماله وقدر تدفقاته النقدية لحسابات العميل من موارده الذاتية ومعاملاته مع البنك.
- مدى توازن الهيكل التمويلي للعميل مع مراعاة العلاقة بين إجمالى التسهيلات المصرح بها والمستخدم من البنك أو الجهاز المصرفى ككل (من واقع بيانات تجميع مخاطر الائتمان المصرفى بالبنك المركزى المصرى) وحقوق الملكية للعميل.
- مدى التجاوز ومدته - إن وجد - فى حسابات العميل عن الحدود المصرح بها.
- نوعية الضمانات ومدى قابليتها للتسييل فى آجال قصيرة ومدى توافر تأمين لصالح البنك على الضمانات ، وقدر تجاوز أرصدة المديونية للقيمة التسليفية للضمانات إن وجد.

- مدى نشاط حركة الإيداع والسحب من البضائع المقدمة للضمان ومدى تجاوز البضائع المرتهنة للفترة التخزينية لها واحتمالات تلفها أو تقادمها وضعف إمكانية تصريفها.
- نسبة الكمبيالات المرتدة الى الكمبيالات المقدمة برسم الضمان.
- نسبة الكمبيالات المرتدة الى الكمبيالات المقدمة برسم التحصيل إذا كان المتحصل منها يستخدم في سداد التزامات العميل قبل البنك.
- موقف التزامات العميل قبل مصلحة الضرائب والهيئة القومية للتأمين الاجتماعى.
- مدى التزام العميل بالتسويات المبرمة مع البنك وبصفة خاصة مدى الانتظام فى سداد أقساط الجدولة.
- الإجراءات القانونية المتخذة من قبل البنك أو البنوك الأخرى ضد العميل ، أو إحالة العميل الى جهات التحقيق أو اتخاذ العميل للإجراءات القانونية ضد البنك.
- مدى انتظام مجموعة العملاء ذوى العلاقات المتبادلة فى سداد التزاماتهم قبل البنك كوحدة واحدة.

٤ . استراتيجية التعامل مع الديون المتعثرة

يتم التعامل مع الديون المتعثرة من خلال استراتيجية تستند على المبادئ الآتية :

١ . تكوين المخصصات اللازمة للديون المشكوك في تحصيلها ، والمخصص هو عبارة عن كل مبلغ يستقطع من الإيرادات من أجل مقابلة النقص المؤكد أو المحتمل في قيمة الأصول ولا يمكن تحديد قيمته بدقة ، أو مقابلة التزامات مؤكدة أو محتملة الحدوث ولا يمكن تحديد قيمتها بدقة .

٢ . إن تحويل أى من العملاء للإدارة القانونية لاستيفاء مستحقات البنك لا يمنع محاولة التوصل الى تسوية سواء كانت التسوية بمبادرة من البنك أو تجاوب البنك مع ما يقدمه العميل المتعثر من مقترحات .

٣ . يراعى فى التسوية المقترحة أن تتناسب مع امكانيات العميل وظروفه وقدرته على السداد ، بمعنى عدم فرض برامج للسداد لا تتفق مع امكانيات العميل حيث يستتبع ذلك عدم تنفيذ التسوية ، مع مراعاة أن تتضمن التسوية بعض الاعفاءات والتيسيرات إذا كانت ظروف العميل تحتم ذلك ، مثل إعادة جدولة السداد على مدى زمنى طويل ، إيقاف أو تخفيض سعر الفائدة عن المستقبل أو الماضى

٤ . أن تستند التسوية الى دراسة شاملة لمقومات العميل الائتمانية الحالية والمستقبلية ، وفى حالة عدم امكان إجراء مثل هذه الدراسة على الوجه

الأكمل فإن ذلك لا يمنع من محاولة التوصل الى تسوية كاطار مبدئى قابل للتعديل وفقاً لما يتبين من ظروف نشاط العميل خلال فترة تنفيذ التسوية وعلى الأقل فقد تؤدي مثل هذه التسوية الى مزيد من الضمانات لم تكن موجودة من قبل .

٥. أن هناك ديون متعثرة يكون المنتظر تحصيله منها معدوم بحيث يصبح من غير المقبول استمرار متابعتها دون جدوى بحيث يصبح من الضروري النظر فى أمر اعدامها توفيراً للوقت والجهد .

٥. تكوين مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها

بعد فحص وتصنيف القروض الممنوحة للعملاء يجب على البنك أن يحتاط لاحتمال توقف مثل هؤلاء العملاء عن سداد كل ما عليهم أو جزء منه، ويمثل ذلك نقصاً محتملاً فى رصيد القروض ، أى أنه ليس نقصاً فعلياً كالديون المعدومة ولكن هناك احتمال بتوقف العميل عن سداد ما عليه فى تاريخ استحقاقه. وبالتالي فإن الديون المشكوك فى تحصيلها يجب تحميلها على الفترة المحاسبية الحالية لتحقيق هدفين:

- تطبيق مفهوم المقابلة بين الإيرادات والمصروفات وتخصيصها بين الفترات المحاسبية.
- إظهار الأصول المتداولة (القروض) بالقيم القابلة للتحقيق فى تاريخ إعداد الميزانية.

هذا ويقوم البنك بقياس الانخفاض أو التدنى فى قيمة الدين أو الديون المحتمل إعدامها حسب القيمة المتوقع الحصول عليها وتكوين المخصصات اللازمة لمواجهة الخسائر المحتملة من الديون ، وذلك بعد الأخذ فى الاعتبار الضمانات المستلمة منه .

وتعتبر من الطرق المقبولة لتقدير المبالغ المتوقع الحصول عليها ما يلى :

- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها.
- القيمة العادلة للضمانات المستلمة إذا كان سداد الدين يعتمد على تسهيل هذه الضمانة.
- القيمة السوقية للضمانة إذا كان الدين مقابل ورقة مالية متداولة فى سوق الأوراق المالية ولها مؤشر أسعار معترف به .

هذا ويتم تكوين المخصصات للقروض الممنوحة للعملاء وفقاً للنسب التى تحددها السلطات الرقابية والتى عادة ما تختلف من فترة لأخرى وفقاً للظروف الإقتصادية والمالية السائدة وهى :

القروض المنتظمة (مخصص للمخاطر العامة) بواقع النسب التالية كحد أدنى :

- قروض عادية بواقع ١٪
 - قروض عادية يشوبها الضعف بواقع ٢٪
- ويراعى فى هذا الصدد استبعاد الضمانات النقدية لدى حساب هذه النسبة المتمثلة فى الودائع وشهادات الإيداع وأذون الخزانة والسندات الحكومية وذلك بشرط أن تكون الودائع مربوطة لدى البنك ذاته وأن تكون الودائع مجمدة كضمان لقروض العملاء .

القروض غير المنتظمة (مخصصات محددة) بواقع النسب التالية كحد أدنى:

- دون المستوى ٢٠٪

- مشكوك في تحصيلها ٥٠٪

- رديئة ١٠٠٪

ويراعى لدى حساب المخصص أن يستبعد من رصيد المديونية القائمة العوائد المجنبة والضمانات المقابلة في حالة توافر ضمانات عينية أو مصرفية عالية الجودة وقابلة للتسييل في الأجل القصير .

وتعبر النسب سالفة الذكر عن نسبة الخسارة المحتملة لعدم تحصيل كل فئة من الفئات ، ويمثل المخصص الديون المقدر عدم تحصيلها .

التمويل والتمويل المتعثر وتكوين المخصصات

تصنيف القروض	الرصيد	قيمة الضمان	المستبعد من الضمان	الرصيد الخاضع للمخصص	نسبة المخصص	المخصص
قرض عادى					١٪	
قرض عادى يشوبه الضعف					٢٪	
دون المستوى					٢٠٪	
مشكوك في تحصيله					٥٠٪	
ردئ					١٠٠٪	

٦ . الديون المعدومة

يراعى الاسراع فى إعدام القروض التى يتضح عدم جدوى الاجراءات المتخذة حيالها، ويتم الخصم على المخصص بقيمة ما يتم اعدامه من قروض سواء كان لها مخصص أو لم يكن لها مخصص باعتبار ان حساب المخصص حساب وعائى وما يتم تحصيله من قروض سبق اعدامها يضاف الى المخصص.

٧ . الأصول التى آلت ملكيتها لبنك وفاء لديون

تثبت الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون بالقيمة التى آلت بها للبنك والتى تتمثل فى قيمة الديون التى قررت ادارة البنك التنازل عنها مقابل هذه الأصول ، وتدرج ضمن بند "أرصدة مدينة وأصول أخرى".
على أن تنظر ادارة البنك عند دراسة المخصصات فيما إذا كان من المتعين تكوين مخصص مستقل بشأن هذه الأصول لمقابلة انخفاض قيمتها السوقية فى تاريخ القوائم المالية عن قيمتها التى آلت بها للبنك.

ويتعين التصرف فى هذه الأصول خلال الفترات المحددة لها طبقاً لما هو وارد بقانون البنوك وائتمان وتعليمات البنك المركزى فى هذا الشأن.

يتضح مما سبق أنه يجب تصنيف القروض بصورة مستمرة ودورية لتكوين المخصصات اللازمة والتأكد من كفايتها ، كما يجب أن تشمل ملفات الائتمان البيانات الكافية اللازمة لفحص وتصنيف الديون بصورة مرضية ، وكحد أدنى يتعين ان يتضمن ملف العميل طلب العميل ، دراسة القرض ، والغرض من القرض ، والموافقة على منح القرض ومصادر السداد وأية ضمانات متاحة ، كما يجب أن يتم تقييم الضمانات مع أهمية توافر كافة المستندات القانونية المؤيدة لها.

أسئلة وتطبيقات

(١) وضح مفهوم كل مما يلي :

- المخاطر الائتمانية .
- مخاطر التركيز .
- الديون المعدومة .

(٢) اشرح بإيجاز كل مما يلي :

- أسباب المخاطر الائتمانية المتعلقة بالمقترض .
- أسس تصنيف القروض الممنوحة للعملاء .
- استراتيجية البنك للتعامل مع الديون المتعثرة .

(٣) أذكر صحة أو خطأ العبارات التالية مع ذكر السبب :

- أ) تقتصر المخاطر الائتمانية على القروض الممنوحة بدون قروض .
- ب) تصنف القروض الممنوحة للعملاء بشكل عام الى قروض عادية وقروض يشوبها الضعف .
- ج) تقييم مخاطر الائتمان يتطلب تكوين المخصصات اللازمة لمواجهة أى نقص فى قيمة القروض الممنوحة للعملاء على فترات دورية .
- د) وجود ضمانات كافية ومدى قابليتها للتسييل فى آجال قصيرة لا يؤدي الى وجود مخاطر ائتمانية .

(هـ) من غير المقبول استمرار متابعة ديون متعثرة يكون المنتظر تحصيله منها معدوم .

(٤) بفرض ان الفحص والدراسة لمحفظة القروض بأحد البنوك أظهرت عن وجود الأرصدة التالية لقروض العملاء في ٢٠٠٩/٦/٣٠ :

- قروض عادية ١٧٢٠٠ ألف جنيه
- قروض يشوبها الضعف ١٢٠٠٠ ألف جنيه
- قروض دون المستوى ٨٠٠٠ جنيه بضمان أوراق مالية قيمتها ٦٠٠٠ ج .
- قروض مشكوك في تحصيلها ١٢٠٠ جنيه بضمان ودائع بالبنك قيمتها ٧٠٠٠ جنيه
- قروض رديئة ١٦٠٠ جنيه

المطلوب :

حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها علماً بأن القيمة السوقية للأوراق المالية ٥٠٠٠ جنيه .

الحل

التمويل والتمويل المتعثر وتكوين المخصصات

تصنيف القروض	الرصيد	قيمة الضمان	المستبعد من الضمان	الرصيد الخاضع للمخصص	نسبة المخصص	المخصص
قروض عادى	١٧٢٠٠			١٧٢٠٠	٪١	١٧٢
قروض عادى يشوبه الضعف	١٢٠٠٠			١٢٠٠٠	٪٢	٢٤٠
دون المستوى	٨٠٠٠	٦٠٠٠	١٠٠٠	٣٠٠٠	٪٢٠	٦٠٠
مشكوك فى تحصيله	١٢٠٠	٧٠٠٠		٥٠٠٠	٪٥٠	٢٥٠٠
ردئ	١٦٠٠			١٦٠٠	٪١٠٠	١٦٠٠
الإجمالى						٥١١٢

(٥) بفرض ان أحد البنوك تحقق من عدم إمكانية تحصيل قروض طرف أحد عملائه قيمته ١٠٠٠٠٠٠ جنيه بضمان أوراق مالية قيمتها ١٢٠٠٠٠٠ جنيه وقد آلت ملكيتها للبنك وفاء للدين، ونظراً لانخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية الى ٩٠٠٠٠٠ جنيه تقرر تكوين مخصص هبوط أسعار أوراق مالية.

المطلوب :

(١) ما هى القيمة التى تدرج بها الأوراق المالية بدفاتر البنك.

(٢) احسب المخصص اللازم.

الحل

(١) تدرج الأوراق المالية التي آلت ملكيتها للبنك بقيمة الدين المستحق أي ١٠٠ ألف جنية .

(٢) حينما تنخفض القيمة السوقية للأوراق المالية فمعنى ذلك وجود خسارة غير محققة لأبد من الاعتراف بها في الفترة المحاسبية التي حدث اثنائها انخفاض سعر السوق ، ويتم اثبات الخسارة غير المحققة في الدفاتر من خلال حساب مخصص هبوط أسعار اوراق مالية ،
وبالتالي يكون المخصص = ١٠٠٠٠٠ - ٩٠٠٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠ جنية .

المحتويات

رقم الصفحة	
٣	المقدمة الفصل الأول:
٥	الإطار النظري للائتمان المصرفي الفصل الثاني:
٣٣	المحاسبة عن القروض بضمانات مختلفة الفصل الثالث:
٧٥	خصم الكمبيالات الفصل الرابع:
٨٩	خطابات الضمان الفصل الخامس:
١١٧	الاعتمادات المستندية (استيراد / تصدير) الفصل السادس:
١٧١	المخاطر الائتمانية (القروض المتعثرة)

